

956.9: B26 muA

البراوي - راشد

مكتبة العالم العربي

OCT 1

956.9

B26 muA

SC 24-58

MR 25-60

JAFET LIB.

NOV 1978

DE 8'53

JA 90'54

JAN 1979

E 2 '54

AG 11 '55

MR 9

MR 9

MY 23

JN 17

MR 16 '56

JA 30 '57

MR 8 '57

IN 1957

SC 24-58

OCT 22 1978

11 NOV 63

- 1 NOV 64

جمعية شئون الشرق الأوسط

كلية التجارة

956.9

B26muA
C.1

مشكلات العالم العربي

بإشراف

دكتور راشد البراوي

رئيس جمعية شئون الشرق الأوسط
والأستاذ بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)

الطبعة الأولى

١٩٥٠

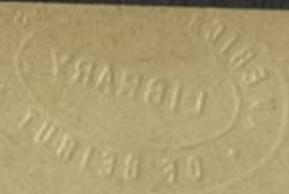
79172

الناشر

مكتبة الخصبة المصطفى

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

٦٣٢ - ١٤٣٧



111.2

111.2
111.2

111.2

111.2

111.2

111.2

111.2

الإهدا

إلى الذين تفضلوا بعمرفة الجماعة
وتشجيعها في عملها العالمي المتواضع.

P. 17. 18. 19. 20.

بيان هام

ألف من القراء في مصر والبلاد العربية قد طالعوا الكتب
المذكورة في ظهر غلاف هذا الكتاب ، والتي وضعها الدكتور
« راشد البراوي » رئيس جمعية شئون الشرق الأوسط ، فكانت
فتحاً جديداً في المكتبة العربية - احرص على اقتنائها لما تقدمه
لك من ثقافة عالية ،

مكتبة الرخصة المصرية

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر
عن آراء أصحابها

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِهْتَدِيهِ

عام ثالث ينقضى منذ إنشاء « جمعية شئون الشرق الأوسط » فيطرد ثبات دعائهما ويزداد نشاط أعضائهما العلمى ، بحيث أصبحت الجمعية الجامعية الوحيدة التي تطالع الرأى العام بثار أبحاثها ودراساتها . ولم يقف أمر دراسة مشكلات الشرق الأوسط عند حد كلية التجارة في جامعة فؤاد ، بل تعداه إلى جامعة فاروق الأول حيث أسس فريق من أبناء كلية التجارة جمعية مماثلة من حيث الاسم والغاية والجهد . وإنني لأرجو أن يزداد اتساع نطاق الفكرة بحيث تصبح هذه الجمعية نواة لحقيقة أكبر توافق على هذا اللون من الدراسة من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والأدبية .

وقد أصدرت الجمعية كتابها الأول « مشكلات الشرق الأوسط » في عام ١٩٤٨ ، فكان الاستقبال الطيب الذي لقيه هذا المجهود التواضع من جانب جمهور القراء والصحافة في مصر والبلاد العربية ، أمراً نعزز به وقوه تدفعنا إلى مواصلة العمل .

وإنه ليسني اليوم أن أقدم الكتاب الثاني للجمعية واحترانا لهعنوانا يتفق مع المخور الذى تدور عليه الأبحاث التى يضمها ، وكلها تتعلق بالبلاد العربية وإننى آمل أن يكون عند حسن ظن القراء .

ولا يسع الجمعية إلا أن تقدم بأعمق الشكر إلى صاحب العزة الأستاذ حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة في جامعة فؤاد الأول إذنفضل فسمح لها بأن تضم إلى كتابها البحث القيم عن «أثر الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد المصري» والذى منحت الكلية صاحبه جائزه قدرها ثلاثة ملايين جنيه. ونشكر كذلك حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا أمين جامعة الدول العربية والأستاذ بشير بك السعداوي ، للحدث الذى تفضل به كل من حضر تيمما على الجمعية . ونتقدم كذلك ب衷اء تقديرنا الحالى لحضرات الدين أسبغوا علينا معاوتهم المشجعة ونخص بالذكر الأستاذ شفيق بك حسن عميد كلية التجارة بجامعة فاروق الأول وصاحب العزة الدكتور محمود سامي جينيه بك وكيل جامعة فاروق الأول والدكتور دلاور على أستاذ المالية والتشريع المالى بكالى التجارية في جامعة فاروق .

وأرى لزاما على أن أنوه بالمساعدة من جانب حضرات أصحاب مكتبة النهضة المصرية لقبوهم مهمة نشر الكتاب ، وصاحب مطبعة السعادة لما بذله من جهد في طبعه وإخراجه بهذه الصورة الأنبلية ، وحضراتأعضاء الجمعية على جهودهم البالغة القدر ، كما أن الجمعية لا تنسى أن تتوه بمجهود عمال مطبعة السعادة ، وكذلك إبراهيم السرو الساعى بالكلية والذى يؤدى للجمعية الكثير من الخدمات .

وبعد ، فانى أقدم كتاب الجمعية الثانى راجيا أن توفق إلى إخراج غيره في القريب العاجل ، والله ولـى التوفيق .

دكتور

رائد البرادى

في محيط السياسة العربية

عرض هوجز

للكتور راشد البراوي

شهد أربعاء اليوم الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨ أحدانا ثلاثة كان لها منذ ذلك التاريخ أثراً واسعاً في مجريات سياسة الشرق العربي وتطوراتها، ورد فعل كبير في أحوال بلاده الداخلية والخارجية فضلاً عن العلاقات القائمة بين تلك البلدان التي تنتظم في سياق منظمة إقليمية واحدة هي «جامعة الدول العربية». هذه الأحداث الثلاثة متداخلة متشابكة ، وخاصة بجزء معين من هذا الإقليم ، ومتولدة عن المشكلة التي أثارها من قبل الوعد الخاص بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، فكأنهما في الواقع امتداد لإحدى نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة إلى الشرق العربي في أنز احتلال الإمبراطورية العثمانية . وبعبارة أخرى نقول إن الحرب العالمية الثانية أعقبتها حماولة هدفها تصفية المشكلة التي خلقتها حرب عام ١٩١٤ — ١٩١٨ م ، على حساب العرب وأهدافهم القومية . وهذه الأحداث الثلاثة نوجز أمرها فيما يلى :

(١) انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين من الناحتين القانونية والواقعية ، ولكن بعد أن تجاوز حرفة وعد بلفور وبعد أن مكن للصهيونية من حيث العدد والقوة ، ولم يشا إلا أن يخلف أثراً يتم عنه في النهاية فسلم ميناء حيفا لليهود حيث تقوم مصانع تكرير البترول الوارد من العراق والتي تشتهر في ملكيتها الشركات البريطانية والأمريكية

وهي التي تختكر فيما بينها بدول العالم العربي ، فـكأنه تسلیم ذلك
المیناء إلى اليهود وهو نهاية خط أنايبير البرول العراقي اعتراف من
هذه المصالح المسالحة الأجنبية بالصلة الوثيقة التي تربطها بالدولة
الصهيونية ، الأمر الذي يفسر لنا — إلى جانب اعتبارات اقتصادية
ومالية أخرى — ذلك التأييد المتصل بالحلقات لهذه الدولة من
جانب السياسة الأمريكية بوجه خاص . وليس أدل على صدق ما ذهب
إليه من أن مجلة أوبلل فورم الأمريكية أشارت إلى مشروع يراد به
تدويل ميناء حيفا كوسيلة للنيل على رفض العراق تسليم بتروله
إلى هذا المیناء .

(٢) أعلنت اليهود قيام « دولة إسرائيل » ولم تتفق دقائق حتى بادرت
دولة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بها وأعقبتها دول أخرى صغيرة
وكبيرة تنتهي إلى كل من المعسكرين العالميين الغربي والشرقي ، وبذا
أصبح هناك شبه إجماع على إقامة هذه الدولة وكل من المعسكرين يبغى
أن يستفيد من هذا الوضع خدمة لصالحه ورعاية لأطلاعه .

(٣) أعلنت الدول العربية أنها بدأت تتدخلها المساجح في فلسطين وأمرت
قواتها بالزحف بغية إنقاذ ذلك القطر العربي لأهله وبقصد القضاء
على الدولة الناشئة التي لا بد وأن تصبح في المستقبل خطرا ، لأن
موقعها على ساحل البحر المتوسط وبجوار الدول العربية يجعل منها
نقطة ارتکاز وونوب للصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي تعلمها
الدول الاستعمارية . ويزداد الخطير إذا ذكرنا تلك المشروعات
الصهيونية التي لم يفصح عنها بصورة رسمية والتي يتواضع بعضها فيكتفى
بالمطالبة بضم شرق الأردن ، بينما يطير البعض الآخر في سماء الغلو

والبالغة في تخيل دولة أو امبراطورية يهودية تتد من العراق إلى حدود مصر !! وكان المتوقع أن يصاحب هذا الزحف إجراء آخر ينحصر في إعلان قيام دولة عربية بفلسطين تعرف بها عدة من الدول الأمر الذي كان يشق سبله إلى ميدان السياسة الدولية ويجعل الدول العظمى تترىق قليلا . إلا أن هذا الإجراء تغير إما لأن المسؤولين لم يفكروا في الأمر من قبل ولم يتخذوا له الأبهة ، وإما لتبادر وجهات النظر وتعارض الأهداف والنيات . وفعلا وضح هذا التباين فكان خطره كيما إذا كشف عن وجود ثغرات في جبهة الدبلوماسية العربية وأظهر الحقيقة التي أخذتها الكثيرون من المراقبين الأجانب على زعماء الحركة القومية العربية منذ الحرب العالمية الأولى وقصد بذلك عدم توافر العمل المتحد والمشترك . وأخيرا نودى بدولة عموم فلسطين ولكنها ولدت ميتة بالفعل .

وليس في عزمنا أن ن تعرض للجانب العسكري لأنه خارج نطاق البحث والاختصاص . إلا أن الشيء الذي نود أن نؤكد أنه لم يمض وقت وجيزة بعد ابتداء الزحف العربي بصورة هددت كيان دولة إسرائيل حتى تحركت السياسة الدولية العليا وأخذت توالي أداء دورها الأخير الذي بدأ حين أصدرت الجمعية العامة قرارها في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين . تدخلت هذه السياسة وفرضت على العرب هذه أولى شئونها ، وعمدت إلى تحذير الأعصاب وإلى الاستفادة من عنصر الزمن عسى أن يتمخض الحال عن إقتناع العرب بعدم جدوا النضال ، أو تطل العلاقات الداخلية بين الدول العربية . وعشيا مع هذه الاعتبارات والغايات تقرر إرسال وسيط دولي هو السكونت برندوت عساه يتمكن من التوفيق بين الجانبين فيعيد السلام إلى أرض فلسطين ؟ .

وما كان أحد ليؤمن بتجديـة هذه العملية أو جدواها ، أى لم يكن في الإمكان مطلقاً الاعتقاد بأنـها مـؤدية إلى نتيجة إيجـابـية وعملـية وذلك للأسبـاب الآتـية : -

(١) إن «الأمم المتحدة» سبق لها أن أقرت تقسيـم فـلـسـطـين وـظـلـ ذلك القرـار قـائـماً وـماـكـانـ منـ المتـنـظـرـ إـطاـلاـقاًـ أـنـ يـقـرـحـ الوـسـيـطـ الدـولـيـ إـلغـاءـ ذلكـ القرـارـ إـرـضـاءـ لـمـطـالـبـ العـرـبـ وـهـمـ أـهـلـ الـبـلـادـ .ـ وـحـىـ لوـ فعلـ فـنـ المـشـكـوـكـ فـيـهـ أـنـ تـرـجـعـ الجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ ،ـ أـوـ الـدـوـلـ الـعـظـمـىـ عـنـ قـرـارـهـاـ الـذـىـ جاءـ وـلـيدـ مـطـامـعـهـاـ وـغـايـاتـهـاـ .ـ

(٢) كـانـ لـلـصـيـونـيـنـ دـوـلـةـ اـعـتـرـفـتـ بـهـاـ كـثـيرـ مـنـ الدـوـلـ الـأـخـرـىـ فـيـهـىـ فـيـ نـظـرـ الـأـخـيـرـ ذـاتـ كـيـانـ وـشـخـصـيـةـ ،ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ لـمـ يـكـنـ مـنـ الـمـنـظـورـ إـطاـلاـقاًـ أـنـ يـذـهـبـ ذـلـكـ الوـسـيـطـ إـلـىـ حدـ الـاقـرـاحـ بـإـزاـةـ هـذـهـ الـدـوـلـةـ .ـ

فالـغاـيـةـ مـنـ تـلـكـ الـوـسـاطـةـ تـنـحـصـرـ فـيـ إـجـراءـ بـعـضـ تـعـديـلـاتـ فـيـ الحـدـودـ وـمـحاـوـلـةـ إـيقـاعـ الـفـرـقةـ فـيـ صـفـوفـ الـعـرـبـ عـنـ طـرـيقـ التـالـوـيـخـ بـعـضـ الـمـفـانـمـ الـاقـلـيمـيـةـ لـهـذـهـ الـدـوـلـةـ الـعـرـيـةـ أـوـ تـلـكـ ،ـ حـتـىـ يـتـسـنىـ إـتـهـامـ حـالـةـ الـفـتـالـ وـالـاعـتـرـافـ مـنـ جـانـبـ الـعـرـبـ بـدـوـلـةـ خـصـوـمـهـمـ .ـ وـإـنـ الـنـىـ يـطـالـعـ الـمـشـرـوـعـ الـذـىـ طـلـعـ بـهـ بـرـنـادـوـتـ لـمـ يـكـنـ أـنـ يـرـىـ غـيرـهـذـاـ الرـأـيـ ،ـ وـلـكـنـ الـمـشـرـوـعـ قـوـبـلـ بـالـاسـتـيـاءـ مـنـ جـانـبـ الـطـرفـ الـعـرـيـ .ـ وـتـوـالـتـ مـحاـوـلـاتـ الـوـسـاطـةـ وـالـتـوـفـيقـ وـأـخـيـراًـ أـقـدـمـتـ السـيـاسـةـ الـدـولـيـةـ الـعـلـيـاـ عـلـىـ إـجـراءـ يـعـدـ حـاسـمـاـ فـيـ نـظـرـهـاـ ،ـ ذـلـكـ هـوـ حـلـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ عـلـىـ قـبـولـ دـوـلـةـ إـسـرـائـيلـ عـضـواـ فـيـ هـيـثـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ .ـ وـفـيـ الـوقـتـ ذـاتـهـ تـقـرـرـ فـرـضـ هـدـنـةـ دـائـمةـ وـسـرـعـانـ مـاـ بـدـأـتـ الـمـبـاـحـاثـ بـشـأنـهـاـ بـنـ دـوـلـةـ إـسـرـائـيلـ مـنـ جـهـةـ وـكـلـ مـنـ الدـوـلـ الـعـرـيـةـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ ،ـ وـهـنـاـ نـجـدـ أـنـ هـذـهـ الـأـهـدـافـ الـدـولـيـةـ حـقـقـتـ النـتـائـجـ التـالـيـةـ : -

أولاً : إتاحة الفرصة لظهور الخلافات بين الدول العربية وإضعاف جبهة المقاومة وإثارة بذور الشك والارتياح مما سنعرض له فيما بعد .

ثانياً : اعتراف معظم الدول بإسرائيل وقوتها بين « الأمم المتحدة » وبذلك صارت تتمتع بعزاها الميثاق وحقوق الدول الأعضاء وبخاصة من حيث سلامتها أراضيها من الاعتداء ، ومعنى ذلك أنه لو فرض بعد توقيع المدنة الدائمة أن دفعت أفعال الاستفزاز بالعرب إلى التدخل المسلح يثور أنصار الصهيونية مستندين إلى نصوص الميثاق .

ثالثاً : فرض المدنة الدائمة وهذه بدعة جديدة في ميدان السياسة الدولية وال فكرة في هذا الإجراء أنه قد يتبع الفرصة فيما بعد لتوقيع الصلح بين الطرفين المتنازعين .

رابعاً : تهيئة الظروف أمام دولة إسرائيل لكي تعالج الآثار المادية والاقتصادية التي ترتب على الحرب وحتى تنظم أمورها الداخلية وتحصل على القروض اللازمة الأمر الذي يزيد من قوتها ومتانة مركزها .

هذه هي النهاية التي أمكن بلوغها ، ولكن لم يقف الأمر عند هذا الحد . فالدول التي تناصر الصهيونية تدرك أن العرب لم يقبلوا الوضع المراد وتعلم أن مسألة الحدود لم تسو بعد ، وترى خلافاً حول مصير القدس التي يطالب بها كل من الفريقين ، وهنا نرى الجماعة العامة في دور انعقادها الأخير في ليك سكسن تصدر قرارها بتدويل القدس وجاء فيه : (١)

(١) انظر النص السكامل في قسم الوثائق .

- (١) تأسس مدينة القدس « كوحدة منفصلة » تحت نظام دولي خاص وتنولى الأمم المتحدة إدارتها (م ا ف ١) .
- (٢) يعود إلى مجلس الوصاية الاضطلاع بأعباء المسؤوليات التي تتولاها السلطة القائمة بالإدارة (م ا ف ٢) .

نarrowing العدالات بين الدول العربية

لم ينمض وقت على بدء التدخل الحربي في فلسطين حتى بدأت التغيرات في الجهة الدبلوماسية العربية . وببدأ التتصدع حين ارتفعت الأصوات مطالبة بانشاء دولة عربية في فلسطين وهنا عارضت شرق الأردن الأمر الذي أدى إلى تأخير إعلان هذه الدولة . ولقد واجهت الإتهامات إلى الأردن إذ ذاك على أساس أنها طامعة في ضم القسم العربي من فلسطين موقفة باستحالة عدول الأمم المتحدة عن قرارها بشأن التقسيم ، ولكن الدوائر الأردنية المسئولة فسرت موقفها على أساس أن الأجراء المراد أتخذه جاء متآخرا ، وإن قيام دولة عربية على هذا النحو ليست له قيمة عملية لأنها تقصفها كافة مقومات البقاء من الوجهات السياسية والإقليمية والاقتصادية . ثم حدث بعد ذلك أن اجتمع مؤتمري يلدزار بمحا آعرب فيه الحاضرون عن رغبتهم في الانضمام إلى شرق الأردن ، ورحبت الدولة الأخيرة بهذه المظاهره خاصة وأنها أعلنت أن عددا كبيرا جدا من اللاجئين يقيمون في أراضيها . وما يستوقف النظر أن المسترييفن وزير خارجية بريطانيا خطب في ذلك الحين فأعلن أنهمازال مقتنعا بأن القسم العربي من فلسطين لا أمل له في الوقوف بمفرده بسبب ضآلة موارده . وفسر هذا التصریح على صورتين ، الأولى أن الجلترا - برغم عدم اعترافهما الكامل بدولة اسرائيل - ثراثا حقيقة واقعة ، والثانية أنها ترحب ، بل وتشجع على

انضمام القطاع العربي من فلسطين إلى المملكة الأردنية . إلا أن هذه الحركة
قوبلت بالاستياء في كافة الدول العربية على أساس الاعتبارات التالية :

- (١) أن مثل هذا العمل من جانب واحد يعد خروجاً على الوحدة العربية .
(٢) أن المفهوم أن الدول العربية تدخلت في فلسطين بغية اقاذها ولم
يكن الفصد مطلقاً محاولة للاستفادة من الظروف القائمة لنيل امتيازات
إقليمية .

(٣) أن حكومة عموم فلسطين قاعدة قانوناً من وجهة نظر الدول العربية .

(٤) أن أهل فلسطين هم وحدهم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم في حرية
وصراحة ، ولا يتأتى في ذلك إلا حين تنتهي عملية القال تماماً .

(٥) أن مثل هذا التغيير الإقليمي لا بد له من موافقة العرب من أهل
فلسطين وهو لاء لم يكونوا في وضع يسمح لهم بذلك لأن مئات
الألاف منهم مشردون في مختلف البلاد العربية ، واذن فقرار المجتمعين
في أربح حالاً بعد معبراً عن رأي هذه الألوف من أهل البلاد .

(٦) أن الرأي العام العربي لا يرضى عن إجراء كهذا لأنّه يعتبر في هذه
الحالة أنه تحمل التضحيات من أجل خدمة مصالح ذاتية لأحدى الدول .

(٧) حتى البعض أن يكون هذا العمل خطوة في سبيل تحقيق أهداف
أبعد مدى من ذلك وأشار هو لاء إلى المشروع المعروف باسم سوريا
الكبير .

وازاء هذه الاعتراضات وغيرها انزوى المشروع الأردني ولو بصورة
مؤقتة ، إلا أن هنا لم يخل دون تعديل تشكيل الوزارة الأردنية بقصد
ادخال وراء فلسطينيين فيها . وينتظر في الانتخابات الأردنية القادمة العمل على
وتعيل الفلسطينيين

وانتقضت الأيام وإذا بالجيش المصري يتعرض للهجوم من جانب الصهيونيين وسرعان ما توترت العلاقات بين مصر من جهة وشرق الأردن وال العراق من جهة أخرى ، وأصبح الخلاف سافراً وبدأ المسؤولون في العراق بهاجون جامعة الدول العربية ويطالبون بتفريح تنظيمها ، وزاد الحال حدة حتى ترامت الآنباء عن تفكك الجامعة وقرب انسحاب بعض الأعضاء منها وبطبيعة الحال استغلت الدعاية المعادية تلك المظاهر وأضفت عليها مزيداً من التضخم . ثم بدأ ربيع عام ١٩٤٩ وإذا بالعالم عامة والشرق العربي خاصة بفاجي ، بينما انقلاب ذيروه قائد الجيش حتى الزعم الذي سرعان ما نقل مقايد الأمور في يده . وسيجد القارئ في غير هذا المكان تحليلاً لأسباب ذلك الانقلاب وبواعته ، إلا أن هذا لا يحول دون أن تربط بينه وبين تطورات قضية فلسطين ، بل قد أنه من النتائج المتولدة عنها . وفي خلال شهور الصراع العربي ثم الدبلوماسي تقدم الأميركيون عطالب خاصة بمرور الترول عبر الأراضي السورية وهذا نلق جانباً يلقي الضوء على هذه القضية والسياسة الأميركيكية التي يعنيها وصول الترول الجزيرة العربية إلى ساحل الليقانت فضلاً عن نيل إمتيازات الخاصة بالبحث عن هذا المعden في سوريا ولبنان ، ومن ثم نفهم اهتمام الأميركيكيين بشؤون فلسطين ودولتي الشرق . وعلاوة على ذلك فقد قيل إن سوء الادارة في سوريا كان له أثر سىء بالنسبة إلى موقف الجيش ، كما اشتدت حملات بعض النواب في البرلمان السوري على الجيش وفريق عن ضباطه . والذي يعنينا من أمر الانقلاب صله بالعلاقات بين دول الجامعة العربية ، فقد بدأ الحديث يبدو واضحاً عن مشروع سوريا الكبير أو اتحاد بين سوريا والعراق ، وهذا مما جعل مصر والمملكة السعودية بصفة خاصة تقاوم موقف الحذر التحيفظ من الانقلاب ورجاته ، ولم تعرف مصر بحكومة الزعيم إلا بعد أن

أوضح عزمه على الاحتفاظ باستقلال سوريا وسلامة أراضيها . والواقع كانت سوريا مسرحاً لتنافس خفي في أغليه بين كتلتين : الأولى وتمثلها مصر والملكة السعودية ولبنان وترى ضرورة عدم اجراء اي تغييرات اقليمية في الشرق ، والثانية وتشمل العراق وشرق الاردن وتود تأليف جهة مشتركة تتضم اليها سوريا . ومن الواضح أن انجلترا تحبذ الفكرة الاخيرة ، كما يعتقد البعض من المراقبين أن الولايات المتحدة لا تميل إلى تغيير في نظام سوريا ووضعها الدولي خشية إثارة الاضطراب في الشرق الاوسط ، وللذا يصح القول أن السرورى خلال الانقلاب شهد صراعاً مستمراً بين أهداف كل من السياسيين البريطانيين والامريكيين . ثم حدث الانقلاب الثاني في صيف العام الماضي على أيدي القائد سامي الحناوى وتجدد الحديث عن «الاتحاد السوري العراقي» بصورة جديدة وعاد التوتر إلى سماء السياسة العربية مرة ثانية . وفي هذا الوقت وقد تبلدت السماء بالغيم اجتمع مجلس الجامعة أولاً في تسوية الخلافات والتقارب بين وجهات النظر ، وهنا نجد وقد مصر يتقدم بمشروع الضمان الجماعي ، فأخذت ضجة وتعرض للتأييد والنقد على أساس جدواء وامكانياته . وإذا كانت الفكرة لم تخرج بعد إلى حيز التنفيذ ، وإذا كانت المشروعات التي تقدمت بها الدول الاعضاء (١) تتطوّر على نواحي الاختلاف والتعارض ، فقد أثارت الفكرة في حد ذاتها الكثير من التأويل . وبعض الدوائر العراقية خشيـت أن تكون مناورة لاحباط المسعي الرامي إلى تحقيق الاتحاد بين سوريا والعراق ولهذا طالبت بالاستعراض الضمان الجماعي لائل هذا الامر أو يتدخل في شأنه . وفي غمرة هذه المناقشات وقع الانقلاب الثالث بسوريا

(١) نشرنا في غير هذا المكان النصوص الكاملة لمشروعات الضمان الجماعي (رابع قسم الوثائق) .

وقيل انه كان المعمول الذى كان حطم كافة المحاولات الزامية إلى ادماج القطر السورى في العراق أو غيره . والحقيقة البارزة من وسط ذلك كله أنها أظهرت أن العلاقات بين الدول العربية فيها قدر كبير من الحذر والتحفظ ، ان لم يكن من الشك والخوف .

ومن الطبيعي أن يحاول أرباب المصلحة استغلال تلك الحالات بصورة أخرى ، فتناقلت محطات الإذاعة والصحف حديثاً نسبته إلى ملك الأردن مع مراسل صحيفة التيمس وجاء فيه أن جلالة ملك الدولة الأردنية راغب في اقرار السلام مع دولة إسرائيل ، على أن يجري ذلك عن طريق لجنة التوفيق ووفقاً لشروطه . ولقد ذكر المراسل أن هذه الشروط تتحقق في تعين الحدود وانتهائ عن المعتمدات الشخصية التي وقعت في أيدي الصهيونيين . ولقد أحدث التصريح ضجة وأنار الكثير من التعليقات ولكن سرعان ما أعلنت المصادر الأردنية المسئولة أن جلالة الملك عبد الله لم يدل بالتصريح وانه لا يختلف عن الدول العربية الأخرى من حيث موقفه من دولة إسرائيل .

والواقع أن الأحداث المرتبطة بقضية فلسطين في العامين الأخيرين كشفت عن كثير من التناقضات في السياسة العربية مما يتطلب علاجاً حاسماً على أساس من الصراحة .

الإوضاع الراهنة

وشهدت دول الشرق العربي منذ بدء الحرب في فلسطين تطورات داخلية يحسن بها أن نشير إليها في هذا العرض الذي نقدمه . فقد اقترب الصراعسلح باعلن الأحكام العرفية في البلاد العربية وكان الهدف منها كما صرح المسؤولون وقيادة القوات الحربية . إلا أن الحقيقة الواضحة أن ذلك التشريع الاستثنائي استخدم لأغراض داخلية مما أدى إلى فرض رقابة عنيفة على حرية الفكر

والقول ، وأصبح من العسير على أرباب الأقلام أن يناقشوا المشكلات والمسائل العامة التي لا تصل من قريب أو بعيد بالاعتبارات العسكرية . واشتدت موجة الإرهاب الحكومي في العراق وغيره وعطلت الصحف وتغدر على بعض الأحزاب مزاولة نشاطها . وكثير تغير الوزارات في العراق وسوريا ومصر ولبنان ، وقد أشرنا من قبل إلى الانقلابات التي وقعت في سوريا . وخلال هذه الفترة جرت انتخابات نيابية أقربها من حيث العهد الانتخابيات السورية التي أسفرت عن الظاهره التي عرفت باسم التوازن البرلماني وهي تقليد لا يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار بسبب العجز عن قيام حكومة حزبية تستند إلىأغلبية كافية في المجلس التشريعي . ودارت المعركة الانتخابية في مصر وامتازت بشيء من الحدة والمرارة ولكنها انتهت بغير ماجرت به التكهنات ، لأنها اتجهتأغلبية برلمانية لحزب واحد .

هذه المظاهر من عدم الاستقرار الداخلي ينعكس أثراها في ميدان السياسة الخارجية والداخلية ، وهي نتيجة لعدم نضوج الوعي الديموقراطي في البلاد العربية التي خلفت الإمبراطورية العثمانية ، وعدم التشبع الساكمان بفكرة الدولة كما هو الحال في الغرب . والأمر الثابت أنه لابد من العمل الجدى على أن تنتظم الأحوال حتى يتتسنى خلق المقدمات الالزمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وإن ملائمة من عدم الانتظام في هذه البلدان العربية منذ أخذها بالأساليب الديموقراطية جعل كتابا مثل بوينيه يقول إن هذه الظاهرة ستظل قائمة إلى سنوات كثيرة في المستقبل .

مشكلة اللاجئين ومهماها

ترتب على قرار تقسيم فلسطين ونشوب الصراعسلح وحوادث الإرهاب التي ارتكبها الصهيونيون ، نشوء مشكلة اللاجئين العرب وقد خص الوسيط

الدولى الموقف بقوله «ترتب على الصراع فى فلسطين أن السكان العرب تغريها هربوا أو طردوا من المنطقة التي يختلها اليهود، وهذا يشمل سكان يافا وحيفا وعكا والرملة والمد». ولقد كان عدد العرب قبل بدء عمليات القتال أكثر من ٤٠٠٠٠٠، أما عدد الباقيين الآن في الأرضى التي يسيطر عليها اليهود فيقترب من ٥٠٠٠٠ نسمة». إلا أن هذه الأرقام لا تمثل الحقيقة، وقد ذكر الأمين العام لجنة الأمم المتحدة في تقريره الذى عرض على الجمعية العامة خلال دور انعقادها الرابع أن عدد اللاجئين يصل إلى ٩٤٠٠٠ نسمة، وهو لام القوم يؤلفون الاكتظاظ في المناطق التي غادروها كما يتضح من البيان التالى الذى أورده الاستاذ أحمد الشقيري مندوب سوريا لدى لجنة الأمم المتحدة.

الملكية اليهودية والسكان العرب

اسم المعلقة	النسبة المئوية للملكية	النسبة المئوية للسكان	النسبة المئوية للسكان
صفد	١٣	١٨	٤
عكا	٤	٣	٣٢
طبريا	٣٢	٣٨	٣٠
بيسان	٣٠	٣٤	١٦
الناصرة	١٦	٢٨	١٧
حيفا	١٧	٣٥	لاشيه
جنين	أقل من ١	١	أقل من ١
نابلس	أقل من ١	١	لانيه
طواكيرم	١٧	٢	١٧
رام الله	أقل من ١	١	لانيه
القدس	٢	٢	٣٨
الخليل	أقل من ١	١	أقل من ١
رمלה	١٤	٢	٢٢
غزة	٤	١	٢
بئر السبع	أقل من ١	٣٩	١
يافا			٧١

وقد طالب العرب بإعادة اللاجئين إلى ديارهم فلم يقبل الصهيونيون ،
والآن ما موقف الدول الكبرى ؟

لقد قدمت الدول مساعدات عاجلة للتخفيف من آلام هؤلاء القوم ،
إلا أن المشكلة لا يمكن أن تخل على هذا النحو وإنما ينبغي تدبر الحل الدائم .
فلاحظ أولاً أن لجنة التوفيق قدّمت تقريرها للجنة السياسية الخاصة للأمم
المتحدة ، والجزء الثالث منه يتعلق بقضية اللاجئين . وكذلك أوفدت «بعثة
كلاب الاقتصادية لشرق الأوسط» وهذه درست الأحوال عامّة في ذلك
الإقليم ولها مقترناتها بشأن تشغيل اللاجئين في الأعمال الإنسانية .

ولما عكفت اللجنة السياسية على دراسة التقرير وتقرير الأمين العام بصدر
إسعاف لاجئ فلسطين تقدّمت كل من تركيا وفرنسا وبريطانيا والولايات
المتحدة بمشروع قرار (وافقت عليه اللجنة فيما بعد) ، ويرمى إلى إنشاء
«هيئة للأشغال والإغاثة في الشرق الأدنى » تحت إشراف مدير يعينه الأمين
العام للأمم المتحدة ، وتعاونه لجنة استشارية رباعية . ويهدف المشروع الجديد
إلى إمداد اللاجئين بالمعونة الافية آخر سنة ١٩٥٠ ، ووضع برنامج لأعمال
ومشاريع يعمل فيها اللاجئون في الأقطار التي يستوطنونها الآن مما يؤدي إلى
انقص عدد اللاجئين الذي يعتمدون على الإسعاف المباشر . وفي برقة شررت
منذ حين صرح المستر كلاب أنه يأمل حمل وزارة الخارجية الأمريكية على
مناصرة هذا المشروع بشأن توفير الأعمال لللاجئين ريثما تتم تسوية مشكلة
فلسطين بصفة نهائية . وكذلك صرّح أن في وسعة الولايات المتحدة تقديم
الظروف التي تحتاج إليها الدول العربية لتحقيق مأوضح من المشروعات . ونحن
نعلم جميعاً جوهر الفكرة التي تضمنتها «النقطة الرابعة» بشأن مساعدة البلاد
التي لم يكتمل نوهاً بعد ومن هذه البلاد الدول العربية . ومن عناصر هذه

المعونة استئثار رؤوس الأموال الأجنبية في تلك البلدان . وإذا نربط بين هذه الملاحظات جميعاً نستطيع أن نصل إلى النتائج التالية : —

أولاً : أن مشروع توفير الأعمال للاجئين معناه إقرار الأمر الواقع

وهو يقاومون في المناطق التي يستوطنونها الآن وإنذن فهذا يتفق مع وجهة نظر الصهيونية التي ت يريد أن يخلو مكانتهم ليحل محلهم المهاجرون اليهود الجدد ، ومن هنا يتكشف لنا أن السياسة الدولية المناصرة للصهيونية ت يريد زيادة التكفين لها بفلسطين عن طريق التوسيع في الهجرة .

ثانياً : أن هذه الأعمال والمشروعات الأخرى المقترحة في حاجة إلى

الأموال التي لا تتوافر في البلاد العربية وإنذن فلتطبق على النقطة الرابعة فتسرب رؤوس الأموال الأمريكية للاستئثار فيها وهذا نوع من السيطرة الاقتصادية التي تصعبها في الوقت ذاته سيطرة ذات صبغة سياسية .

ثالثاً : استخدام قضية اللاجئين ووسائل إغاثتهم بصورة دائمة وسيلة

للضغط على الدول العربية حتى تقبل ما يفرض عليها من تسوية القضية الفلسطينية .

رابعاً : وربما تأمل الجلالة أن تحمل الدول الأخرى على الرضا بهضم

الجزء العربي من فلسطين إلى شرق الأردن حتى يتنسى للدولة الأخيرة

استيعاب اللاجئين المقيمين في أرضها وتدبير موارد الرزق لهم . وهو أمر

طبيعي في هذه الحالة لأن موارد الأردن الحالية غير وافية ، كما أن هذا الضم

معناه وصولها إلى البحر بصورة مناسبة مما يؤدي إلى انبعاث تحاربها .

هذه لحنة موجزة قدمناها عارضين فيها جوانب من النظورات التي شهدتها

الشرق العربي منذ بدء حرب فلسطين حتى نهاية عام ١٩٤٩ ولم نشاً فيها

التوسيع تفصيلاً مع حيز هذا الكتاب .

مشروع توحيد النقد العربي

بعلم الأستاذ أحمد حسني أحمد

من الأهداف التي تسعى إليها الدول العربية تحقيق الوحدة الاقتصادية بينها كشرط أساسى للتقارب بين الشعوب العربية حتى تكون منها كتلة متساكة تستطع أن تواجه الخطر المشترك الذى يهدى كيانها . وسعيا لتحقيق هذا الهدف تقدمت الحكومة اللبنانية في الاجتماع الأخير لمجلس جامعة الدول العربية بمشروع للضمان الاقتصادي . ويتضمن هذا المشروع مجموعة من الاقتراحات يعيننا منها الاقتراح الخاص بتوحيد النقد العربي . وليست هذه أول مرة يثار فيها هذا الإقتراح ، فقد سبق أن تقدمت به الحكومة السورية على أثر خروجها عن كتلة الفرنك الفرنسي في يناير ١٩٤٨ . غير أن الاقتراحات المختلفة التي قدمت لتكوين وحدة نقدية بين الدول العربية لم توضح تماما حدود هذه الوحدة وما هيها . ولكن يمكن أن نفسر مشروع توحيد النقد العربي على ضوء تخييلنا الخاص باحدث تفسيرين : —

(١) أن تستخدم عملة مشتركة للتداول في جميع بلدان الشرق العربي كعملة قانونية لبراء الديون .

(٢) تكوين كتلة نقدية بين دول الشرق العربي تستند إلى الجنيه المصرى .

إيجار عملة مشتركة

ولاشك أن محاولة استخدام عملة واحدة للتداول داخل بلدان الشرق العربي كعملة قانونية صالحة لبراء الديون سوف تصطدم بجموعة من الصعوبات

حيث أن استعداد أي مجتمع للتعامل بأى عملة يتوقف على درجة التقدم الاقتصادي لهذا المجتمع ومستوى نضوجه الذهني ، فالمجتمعات المتأخرة نسبياً لا تقبل أى عملة إلا إذا وقفت أن قيمتها النقدية المصطلح عليها تواري قيمتها السعوية أى قيمة المعدن الذي تحتويه هذه العملة . أو بعبارة أخرى لا تقبل هذه المجتمعات التعامل إلا بالنقود السعوية . أما النقود الورقية فليس لها مجال في معاملات هذه المجتمعات حتى ولو كانت هذه النقود قابلة للتحويل إلى معدن كالذهب ، بينما أن المجتمعات المتقدمة لا يعنيها شكل العملة بقدر عنايتها بقوتها الشرائية ولذلك فإنها لا تتردد في التعامل بالنقود الورقية وتفضح فيها ثقافتها ما دامت صادرة بمقتضى قانون تحمي الدولة .

وهذه القاعدة العامة تجدها تطبيقاً واضحاً في بلدان الشرق العربي فالمملكة العربية السعودية لا تزال تعامل بالنقود المعدنية كنقود رئيسية وتمنع نظام الذهب في شكله التقليدي وهو نظام المسكوكات الذهبية ، ولم تألف بعد التعامل بالنقود الورقية ، وكذلك اليمن لا تزال تعمل بنظام الفضة بينما الدول الأخرى قد تجاوزت هذه المرحلة بخطوات متساوية مصر تستخدم النقود منذ ١٨٩٨ وال العراق وسوريا ولبنان تستخدمها منذ ١٩٢٠ .

ولذلك فإن محاولة استخدام عملة واحدة للتعامل داخل البلدان العربية سوف يثير مجموعة من المشاكل أولها مشكلة شكل هذه العملة : هل تكون عملة معدنية أم عملة ورقية . إذا حاولنا استخدام عملة ورقية فإن وعياً بالمملكة العربية السعودية واليمن سوف يرفضون التعامل بها لأنهم لم يألفوها ، بينما ان كل دولة من الدول الأخرى سوف تثير موضوع تبعية هذه العملة . وإذا فرضنا أن التفاهم تم على اختيار أقوى هذه العملات وهي الجنيه المصري فإن رعایا العراق وسوريا ولبنان يكون لهم الحق في رفض هذه العملة لأن القانون الذي

يُعْمَلُ بِهَا هُوَ الْقَانُونُ الْمَصْرِيُّ . وَلَا يُحُوزُ أَنْ يُخْبِرُ الْمَعْرَاقِيُّ أَوْ السُّورِيُّ أَوْ الْلَّيْبَانِيُّ عَلَى أَنْ يَخْضُعَ لِأَحْكَامِ قَانُونٍ غَيْرِ قَانُونِ دُولَتِهِ .

وَإِذَا أَرْدَنَا أَنْ تَغْلِبَ عَلَى كُلِّ هَذِهِ الصَّعْوَدَاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِشَكْلِ الْعَمَلَةِ وَطَبِيعَتِهَا فَانَّ الْحَلَلَ يَقْتَضِي عُودَةَ الدُّولَ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى نَظَامِ الْذَّهَبِ . وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَيْسَ مِنَ الضرُورِيِّ أَنْ تَوَجُّدْ عَمَلَةً مُشَرَّكَةً إِذَا مُمْكِنٌ أَنْ تَحْفَظَ كُلُّ دُولَةٍ بِعَمَلَتِهَا الْقَانُونِيَّةِ ، وَتَحْوِلَ كُلُّ عَمَلَةٍ مِنَ الْعِمَالَاتِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى أَيِّ عَمَلَةٍ عَرَبِيَّةٍ أُخْرَى عَنْ طَرِيقِ الْقَاعِدَةِ النَّقْدِيَّةِ الْجَدِيدَةِ وَهِيَ الْذَّهَبُ .

وَهُنَا يَرِزُ لِنَا سُؤَالٌ فِي غَايَةِ الْأَهْمَيَّةِ وَهُوَ إِلَى أَيِّ حِدَّةٍ يُمْكِنُ عَمَلِيَاً الْعُودَةَ إِلَى هَذَا النَّظَامِ .

إِنَّ أَوْلَى إِجْرَاءٍ تَقتَضِيهِ الْعُودَةُ إِلَى نَظَامِ الْذَّهَبِ هُوَ تَكُونُ احْتِياطِيَّ ذَهَبٍ يَكْفِي لِتَلْيَةِ حَاجَةِ الْجَمْهُورِ إِلَى هَذَا الْمَعْدُنِ لِأَغْرَافِ التَّدَالُوْلِ الدَّاخِلِيِّ وَلِتَسوِيَّةِ الْعِمَالَاتِ الْخَارِجِيَّةِ . وَمِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَريَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يَتَكَوَّنَ هَذَا الْاحْتِياطِيُّ عَنْ طَرِيقِ بَيعِ الْأَصْوَلِ الْأَجْنبِيَّةِ الَّتِي عَلَّمَكُمَا دُولُ الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ فِي الْأَسْوَاقِ الْخَارِجِيَّةِ وَاسْتِخْدَامِ حُصْنِيَّةِ هَذِهِ الْمَيْعَاتِ فِي شَرَاءِ الْذَّهَبِ . فَهَلْ يَتِيسِرُ لِهَذِهِ الدُّولَ أَنْ تَحْدُثَ هَذَا التَّفَيرَ فِي شَكْلِ الْاحْتِياطِيِّ النَّقْدِيِّ ؟

إِنَّ أَغْلَبَ الْأَصْوَلِ الْأَجْنبِيَّةِ الَّتِي عَلَّمَكُمَا دُولُ الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ تَكُونُ مِنْ سَنَدَاتٍ وَأَذْوَانَاتٍ عَلَى الْحِزْنَانَةِ الْبِرِّيَّاطِيَّةِ نَتْبِعُهَا لِمُضَوِّبَتِهَا فِي الْكَتَلَةِ الْأَسْتَرِلِينِيَّةِ ، وَالْجَزْءُ الأَكْبَرُ مِنَ هَذِهِ الْأَصْوَلِ مُحَمَّدةٌ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلتَّحْوِيلِ إِلَى أَيِّ شَكْلٍ آخَرٍ إِلَّا بِالْاِتْفَاقِ مَعَ الْحُكُومَةِ الْبِرِّيَّاطِيَّةِ . وَتَقْوِيمُ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ كُلُّ عَامٍ بِعِقدِ اِتْفَاقَاتٍ مُؤْقَتَةٍ مَعَ انْجْلِيزِيَا لِلْأَفْرَاجِ عَنْ مَبَالِعِ مَعِينَةٍ تَكَادْ تَكْفِي لِسَدَادِ الْعِجزِ فِي مِيزَانِ مَدْفَوعَاتِهَا لِلْعَالَمِ الْخَارِجِيِّ . وَلَوْ فَرِضْنَا أَنَّ الْحُكُومَةِ الْبِرِّيَّاطِيَّةِ قَدْ

وافقت على تحويل جميع الارصدة الاسترلينية فان هذا الاجراء لا يعني سوى حرية الدول المائنة لاجلتها في أن تبيع ما تملكه من منسقات وإذونات على خزانة البريطانية في سوق لندن أى تحويل الديون من شكل استثمارى إلى تقد سائل يمكن استخدامه داخل اجلتها والمجموعة الاسترلينية فقط ولكنه لا يصلح للتعامل خارج هذا النطاق بسبب القيود المفروضة على الاسترليني وعلى الأخص في كتلة الدولار .

وعلى ذلك فإنه لو أرادت الدول العربية أن تحول أصولها الاسترلينية إلى ذهب فإنها مضطرة إلى شراء الذهب من اجلتها أو من البلدان المنتجة للذهب داخل المجموعة الاسترلينية وهي اتحاد جنوب افريقيا واستراليا ، وبطبيعة الحال ان تقبل الحكومة البريطانية أن تبيع الذهب للدول العربية بالسعر الرسمي لأن الاحتياطي الذهبي الذى تملكه اجلتها اعجز عن الوفاء بحاجة اجلتها ذاتها لسداد مديونيتها .

وهكذا نجد أنه يكاد يكون من المستحيل عمليا الحصول على الذهب من اجلتها ، كما أن كلام حكومة استراليا وحكومة اتحاد جنوب افريقيا لا تستطيع أن تبيع الذهب النقدى للدول العربية لارتباطهما مع الحكومة البريطانية باتفاقات بشأن هذا الذهب . فاستراليا عقدت اتفاقية في سبتمبر ١٩٤٧ حصلت اجلتها بمقتضاهما على حق احتكار شراء الذهب الذى تنتجه المناجم الاسترالية ، كما أن حكومة اتحاد جنوب افريقيا عقدت اتفاقية أخرى في ١٩٤٧ منحت فيها اجلتها حق شراء واقراض الذهب النقدى الذى تنتجه المناجم الافريقية أما الباقي فيبيعه اتحاد جنوب افريقيا في السوق الحرة للاغراض غير النقدية .

وبالمثل يتذر على الدول العربية أن تحصل على الذهب من الولايات المتحدة رغم أن الحكومة الأمريكية قد بدأت في بيع الذهب للاغراض النقدية .

ويرجع تغدر الاستفادة بالذهب الأمريكي إلى أن الحكومة الأمريكية تطلب دولارات مقابل الذهب الذي تبيعه ، ولا تستطيع دول الشرق العربي أن تحصل على قدر كافٍ من هذه الدولارات إلا إذا قبلت الحكومة البريطانية تحويل جزء من الأرصدة الحرة إلى دولارات أونجحت الدول العربية في تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها ل الولايات المتحدة . وكلا الشرطين صعب التنفيذ حيث أن الحكومة البريطانية ليست مستعدة للتنازل عن مبالغ كبيرة من الدولارات التي تملّكها كما أن الاتجاهات الحالية للتجارة الدولية تجعل حاجة الدول العربية إلى المنتجات الأمريكية تزيد عن حاجة الولايات المتحدة إلى المنتجات الشرقية . من كل ذلك يتبيّن أن محاولة المودة إلى نظام الذهب تصطدم بصعوبات عملية تكاد تجعل هذه المحاولة مستحيلة . ولو فرضنا جدلاً أن هذه الصعوبات ذاتلّت بوسيلة من الوسائل التي لا يدركها فتفكيرنا في الوقت الحاضر فهو يتفق هذا النظام مع مصلحة دول الشرق العربي في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ؟

تفوّدنا دراسة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية إلى الإيمان بضرورة تحول هذه البلدان تدريجياً من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي . وقد أظهرت الحرب الأخيرة امكانية هذا التحول من الناحية الفنية . ولكن العقبة التي تواجه الصناعة في أغلب دول الشرق العربي هي جمود السياسة النقدية والنظام المصرفية ، فالشرط الأساسي لنجاح الصناعة هو مرونة كافية النقود ومقدرتها على التوسيع استجابةً للزيادة في الطلب على الأرصدة النقدية من جانب المؤسسات الصناعية حتى تزيد رؤوس الأموال العاملة التي تستطيع هذه المؤسسات أن تشغليها في توظيف العمال والمواد الخام وتصريف المنتجات . وبعبارة أخرى تتطلّب البيئة الاقتصادية في الشرق العربي في الوقت الحاضر

أن تتجه السياسة الاقتصادية للدول العربية إلى تحقيق المرونة في النظم النقدية، فهل يستطيع نظام الذهب - إذا عدنا إليه - أن يوفر هذه المرونة؟

ان الخاصية الرئيسية لهذا النظام هي وجود علاقة قانونية بين كمية النقود المتداولة وحجم الاحتياطي الذهبي الذي تملكه الهيئة المسئولة عن الاصدار ، ولا يمكن لهذه الهيئة أن تزيد كمية النقود التي تصدرها إلا إذا زاد حجم الاحتياطي الذهبي . فهي تقف من كمية النقود موقعا سليما ولا تستطيع أن تتدخل لتكييفها مع متغيرات النشاط الاقتصادي ، وبالتالي ميزان المدفوعات وحدها التأثير في حجم الاحتياطي الذهبي وبالتالي في كمية النقود المتداولة .

وعلى ذلك فإن العودة إلى نظام الذهب يجعل كمية النقود المتداولة في البلدان العربية خاضعة للتغيرات في رصيد ميزان المدفوعات . ولا يمكن لهذه السكينة أن تزيد إلا إذا حصلت الدول العربية على رصيد موافق لموازين مدفوعاتها وتسللت هذا الرصيد في شكل ذهب . ولاشك أن محاولة الدول العربية توجيه معاملاتها الخارجية للحصول على الذهب سوف يكون لها رد فعل شديد القسوة على النشاط الداخلي حيث أن شرط الذهب سوف يجعل العملة العربية عملا صعبا شأنها شأن الدولار الأمريكي أو الفرنك السويسري .

والتأثير المباشر الذي سوف يتربّط على صعوبة العملة العربية هو تحويل الطلب الخارجي على المنتجات العربية إلى أسواق أخرى تستطيع أن تقدم سلعا بديلا أو ما ثمة بشرط أكثر سهولة وبذلك تهبط قيمة صادرات الشرق العربي بينما أن وارداته من الخارج سوف تستمر في التزايد بسبب حاجته إلى الآلات والمعدات الرأسمالية الالزامية لاستكمال الجهاز الصناعي .

وإذ أربطنا هاتين النتيجتين بعضهما البعض وها هبوط الصادرات وزيادة الواردات نستنتج أن اتباع نظام الذهب لن يحقق رصيدا موافقا في ميزان

مدفوعات الدول العربية للعالم الخارجي بل على العكس من ذلك سوف يترتب عليه وجود عجز في هذا الميزان تدفعه الدول العربية من احتياطياتها الذهبية فيتخفض هذا الاحتياطي وبالتالي تكمن كمية النقود المتداولة . وهذه النتيجة لا بد من الوصول إليها مما بلغت براعة الدول العربية في تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي .

وهناك حقيقة أخرى لا يصح أن تتجاهلها وهي مدى تأثر ميزان مدفوعات الدول العربية باتجاهات التجارة الدولية . ف الصادرات هذه الدول تتكون من مواد خام زراعية ومعدنية وبعض هذه الدول تكاد تعتمد على محصول واحد . وهذه المنتجات ذات أسواق عالمية لا يمكن للدول العربية أن تسيطر عليها أو تحكم في الأسعار السائدة فيها . وفي نفس الوقت تتعرض هذه الأسعار لقلبات عنيفة لأنها تخضع لعوامل غير مستقرة فالطلب على أغلب منتجات الشرق العربي يتاثر بالقلبات الدورية التي تصيب النشاط الانتاجي للدول التي تسهل كلها بينما أن عرض هذه المحاصيل غير مرن لا يستجيب بسرعة لتغيرات الأسعار وعلى ذلك فإن قيم الصادرات العربية وبالتالي ميزان المدفوعات تخضع لعوامل خارجة عن إرادة السلطات المسئولة في الشرق العربي .

إذا ربطنا كمية النقود المتداولة بميزان المدفوعات كما تتطلب أصول العمل بنظام الذهب فمعنى ذلك أن الدول العربية تضع دخلها القومي وجمiezها الانتاجي ورفاهيتها الاقتصادية بصورة عامة في مرآة يعودها جواد شارد ، حيث أن هذا الارتباط يعرض كمية النقود المتداولة للانكماش إذا انخفضت أسعار المنتجات العربية أو إذا تحول الطلب الخارجي على هذه المنتجات إلى أسواق أخرى . ولا تقتصر خطورة انكماش كمية النقود على عرقلة عجلة التقدم الاقتصادي عن الاندفاع نحو الهدف المطلوب وإنما سوف تعود بهذه العجلة إلى الوراء . فمن

المعروف أن حساسية الدول المتأخرة نسبياً - ومنها الدول العربية - للتغيرات النقدية كبيرة جداً بسبب سرعة استجابة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال للتغيرات في سعر الفائدة والارتفاع النسبي في ميل هذه المجتمعات إلى الاستهلاك .

وعلى ذلك فإن أي انكماش في كمية النقود ينشأ عن عجز في ميزان مدفوعات الدول العربية سوف يؤدي إلى انكماش الدخول النقدية وارتفاع معدل البطالة فتضطر الشروعات الصناعية القاعدة إلى تصفية أعممها كما يتعرض المشغلون بالاتجاه الزراعي لمتابعة اقتصادية شديدة القسوة .

من كل هذا التحليل يتبين أن عودة الدول العربية إلى نظام الذهب لتوحيد النقد العربي - بمحاب كونها سياسة غير عملية - فإنها لا تتفق مع المصالح الاقتصادية لهذه الدول . وإذا عدنا بالذكـرة إلى عام ١٩٣٠ نجد أن دول أمريكا الجنوبية - وهي تشبه الدول العربية في بيئتها الاقتصادية - جلـت إلى الخروج عن نظام الذهب قبل أن تخرج بـلـتها بذلك لأنـها أدرـكت أن الدول المتأخرة نسبياً والدول الزراعية التي تعتمـد على محـصول واحد تـبعـه في أسواق لا تستطـيع أن تـسيـطـرـ عـلـيـهاـ يـنـبغـيـ لـهـاـ أن تـتـبعـ سيـاسـةـ «ـ الـقـومـيـةـ »ـ أيـ تـفـصلـ بـيـنـ كـمـيـةـ الـنـقـودـ الـمـتـداـولـةـ وـ بـيـنـ رـصـيدـ مـيزـانـ المـدـفـوعـاتـ .ـ وـ حـرـىـ بـالـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ أـنـ تـقـتـيسـ هـذـهـ التـجـربـةـ فـتـفـضـلـ كـلـ نظامـ يـرـبـطـ السـيـاسـةـ الـنـقـدـيـةـ الـقـومـيـةـ بـمـيزـانـ المـدـفـوعـاتـ مـعـ الـعـالـمـ الـخـارـجـيـ .ـ

تـكـوـنـ كـتـلـةـ الـجـنـيهـ الـمـصـرـيـ

تنـتـقلـ الآـنـ إـلـىـ التـفـسـيرـ الثـانـيـ لـشـرـوعـ تـوـحـيـدـ الـنـقـدـ الـعـرـبـيـ وـهـوـ تـكـوـنـ كـتـلـةـ

نقدية بين الدول العربية تشبه الـالكتلة الاسترلينية . وطبقاً لها التفسير تحفظ كل دولة بعملتها القانونية وبخريتها في سياستها النقدية القومية ولكنها تنسب عملتها إلى أقوى العملات العربية — وهي الجنيه المصري — فتصبح الجنيه المصري قابلاً للتحويل بدون قيد ولا شرط إلى أية عملة عربية .

وتلخص أهم قواعد هذه الـالكتلة النقدية فيما يلى :

أولاً : تحدد كل دولة سعر صرف ثابت بين عملتها والجنيه المصري . وهذا ثبات لا يعني الجمود حيث تحفظ كل دولة بحثها في تغيير سعر الصرف داخل الـالكتلة إذا وجدت أن هذا التغيير إجراء ضروري لتحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي الداخلي ، حيث من المسلم به أنه بالرغم من مزايا ثبات سعر الصرف داخل الـالكتلة لكل من المصدرين والمستوردين فإنه لا يجوز أن يطلب من الدول العربية أن تكيف نظمها الاقتصادية القومية مع هذا السعر بل يجب أن يتحرك سعر الصرف للمحافظة على الاستقرار الداخلي وهذا التحفظ كان معترفاً به داخل الـالكتلة الاسترلينية .

ويتبين ارتباط العملات العربية بالجنيه المصري بسعر صرف ثابت أن تتحدد أسعار صرف هذه العملات بالعملات الأجنبية عن طريق الجنيه المصري .

ثانياً : تحفظ كل من الدول العربية بالجزء الأكبر من احتياطيات النقد الأجنبي في شكل سندات مصرية أو أرصدة سائلة في البنوك المصرية أو أن تتبع ما تحصل عليه من نقد أجنبي إلى السلطات المصرية وتشتري بقيمة هذه المبالغ سندات على الحكومة المصرية أو تودعها في البنك الأهلي المصري أو أي بنك آخر . وتحفظ مصر بهذا النقد الأجنبي في احتياطي خاص وتعطى للدول

العربية حرية السحب من هذا الاحتياطي أى شراء ما يلزمها من النقد الأجنبي مقابل عملة مصرية تحصل عليها من الأرصدة المصرفية أو السنديات التي تحفظ بها في البنك الأهلي المصري . ويقوم هذا الاحتياطي أيضاً بوظيفة غرفة المعاشرة للدول العربية إذ تسوى عن طريقه الأرصدة الدائنة والمدينية لهذه الدول .

هذه هي القواعد الأساسية للعمل داخل كتلة الجنيه المصري إذا كان المقصود من توحيد النقد العربي تكون هذه الكتلة . ويتطلب العمل بهذه القواعد تغير النظم النقدية للدول العربية ، لأن الأنظمة السائدة في الوقت الحاضر تعارض مع النظام المقترن ، فالعراق وشرق الأردن تتبعان إلى المجموعة الاسترلينية ولبنان تتبع إلى كتلة الفرنك الفرنسي وسوريا لم تستقر بعد على نظام معين بعد خروجها من كتلة الفرنك واللخاز لارتفاع تعلم بنظام الذهب والدين تتبع نظام الفضة . ولذلك يجب أن تخرج هذه الدول عن نظمها الحالية وتتبع نظاماً مشتركاً قوامه قابلية أى عملة عربية للتحويل إلى الجنيه المصري بدون قيد ولا شرط .

وهذا التغير في النظم النقدية سوف يحمل مصر مسؤولية خطيرة هي في غنى عنها في الوقت الحاضر حيث أن النظام الجديد يتضمن أن تتنازل كل دولة عمما تملكه من نقد أجنبي إلى السلطات النقدية المصرية أو بعبارة أخرى يتطلب أن تقوم الدول العربية بتحويل الأرصدة الأجنبية إلى أصول مصرية وذلك ببيع الأصول الأجنبية التي تملكتها إلى السلطات المصرية واستخدام قيمة هذه المبيعات في شراء أصول مصرية . ولما كان الجزء الأكبر من الأرصدة الأجنبية التي تملكتها الدول العربية يتكون من أرصدة استرلينية أغفلتها لارتفاع الدول العربية إلى كاهل السلطات المصرية . وتحمل مصر وحدها مسؤولية

المطالبة بتحرير هذه الارصدة المجمدة والحصول على حق تحويلها إلى العملات التي تحتاج إليها الدول العربية . وهذه المسئولية ليست هينة حيث أنه إذا فشلت مصر في تحرير الارصدة واعتراف الجميع بما فيها للتحويل إلى أي بلد آخر فإن مصر تلتزم في هذه الحالة بان تقدم إلى الدول العربية جزءاً من النقد الأجنبي الذي تحصل عليه من معاملاتهما الخاصة مع الخارج وبذلك ينكشف الرصيد الذي تستخدمه مصر في تمويل وارداتها .

وهناك مسألة أخرى يثيرها تغيير النظم النقدية للدول العربية وهي هل توفر في كتلة الجنيه المصري عناصر القوة بحيث يعتبر النظام الجديد أفضل من النظم السائدة في الوقت الحاضر .

إن قوة أي كتلة نقدية ومقدرتها على العمل تتوقف على عاملين :
الاول : مدى اتساع نطاق التعامل داخل هذه الكتلة .

الثاني : قوة العملة المركزية بالنسبة لمعاملات الأجنبية الخارجية عن الكتلة وتمتعها بالمرتبة الدولية . فهل يتتوفر هذان العاملان في كتلة الجنيه المصري

يتوقف اتساع التعامل داخل الكتلة النقدية على قوة الروابط التجارية والمالية بين الدول الأعضاء والدولة المركزية بحيث تكون حاجة الدول الأعضاء إلى عملة الدولة المركزية أقوى من حاجتها إلى أي عملة أخرى . وهذا الشرط لا يتتوفر في كتلة الجنيه المصري حيث أنه من الواضح أن معاملات الدول العربية مع مصر لا تكون إلا نسبة بسيطة من مجموع المعاملات الخارجية لهذه الدول . ويمكن أن تتضح هذه الحقيقة من دراسة إحصاءات التجارة الخارجية لسوريا ولبنان ، ففي عام ١٩٤٨ كانت واردات هاتين

الدولتين من مصر لا تتجاوز ٢٦٩٪ من مجموع الواردات ولم تتجاوز صادراتها إلى مصر سوى ٣٩٤٪ من مجموع الصادرات . ولو درسنا الإحصاءات العراقية فإننا نخرج بنفس النتيجة ، ومن الواضح أيضاً أن الأسواق الرئيسية التي تعامل معها دول الشرق العربي مسوقة في البيع أو الشراء هي أولاً انجلترا ثم فرنسا .

وعلى ذلك فإنه لو فرضنا أن تكونت كتلة الجنيه المصري فإن هذه العملة لن تلعب دوراً كبيراً في التمويل المباشر لتجارة الدول العربية وتكلاد وظيفته تقتصر على الوصل بين العملات العربية والعملات الأجنبية . وفي هذه الحالة تفتقر الكتلة إلى التوازن ويصبح تفككها أمراً لا يهدى منه إذا عجز الجنيه المصري عن أداء وظيفته كوسيلة تحويل العملات العربية إلى عملات أجنبية . ومن ذلك يجدر أن نجاح كتلة الجنيه المصري أصبح معلقاً على المرونة الدولية لهذه العملة أي على قابلية الجنيه المصري للتحويل إلى العملات المختلفة ولسوء الحظ أن الجنيه المصري لم يتمتع بعد بهذه الخاصية . ولا يرجع ضعف الجنيه المصري بالنسبة إلى العملات الأخرى إلى وجود عجز خطير في ميزان مدفوعات مصر للعالم الخارجي فقد كان هذا الرصيد دائمًا حتى نهاية عام ١٩٤٥ وبلغ الاحتياطي الاجنبي الذي كونته مصر من دائنتها ٣٣٧ مليون جنيه . وطبقاً لقواعد الكتلة الاسترلينية التي كانت مصر عضواً فيها في ذلك الوقت تسلمت مصر هذا الاحتياطي الاجنبي في شكل أرصدة استرلينية احتفظت بها في بنك انجلترا . وكان المفروض أن هذه الارصدة تتمتع بالمرونة الكاملة أي بامكانية تحويلها إلى أي عملة تطلبها مصر ولكنها في الواقع كانت غير قابلة للتحويل بمقتضى نظام مراقبة النقد الأجنبي الذي فرضته انجلترا في سبتمبر ١٩٣٩ ، كما أنها لم تكن قابلة للإنفاق داخل انجلترا والمجموعة الاسترلينية بسبب تجميدها .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى ضياع الفائدة التي كانت تغرس مصر بالبقاء داخل الكتلة الاسترلينية فانفصلت عنها في يونيو ١٩٤٧ ، ويعنى هذا الانفصال استرداد مصر حقوقها في الاستيلاء على العملات الأجنبية التي تحصل عليها من معاملاتها الجارية وعدم تسليمها إلى « مستودع العملات الصعبة » بإنجلترا كأنه يعنى أيضاً تخفيض مصر من التزامها بقبول الاسترليني الذي يعرض عليها لتسوية المعاملات الدائنة . غير أن هذا الحق لم يكن معترضاً به في بادئ الأمر إذ تعهدت مصر في الاتفاقية المالية الأولى التي عقدت في يونيو ١٩٤٧ بقبول الاسترليني من أي دولة اعتقاداً منها بأن هذا الالتزام لن يعود عليها بالضرر لأن إنجلترا تعهدت في نفس الوقت بأن تحول هذا الاسترليني إلى أي عملة أخرى .

واسكن تبيان خطأ هذا الاعتقاد حيث أعلنت إنجلترا في أغسطس من نفس العام عدم قابلية الاسترليني للتحويل ولذلك تخلصت مصر من هذا الالتزام في اتفاقية يناير ١٩٤٨ وأصبحت لها الحرية المطلقة في قبول أو رفض الاسترليني .

وبجانب ذلك سعت مصر إلى تخفيض جزء من الأرصدة الاسترلينية المجمدة وتخفيض الأرصدة الحرة إلى عملات أخرى غير الاسترليني واستطاعت أن تكون احتياطياً حراً بلغ حوالي ٧٧ مليون جنيه في يونيو ١٩٤٩ بعضه في شكل جنبيات استرلينية والبعض الآخر في شكل عملات أخرى وعلى الأخص العملات الصعبة وأهمها الدولار .

هذه هي حدود المرونة التي يتعين بها الجنيه المصري في الوقت الحاضر وهي كما نرى ليست مرونة مطلقة فهي تتقييد بمقدار الأرصدة التي تسمح إنجلترا بالافراج عنها ومقدار العملات الأجنبية التي تحصل عليها مصر من معاملاتها الجارية . ومن المحتمل أن تضعف هذه المرونة بعد تخفيض الجنيه المصري في سبتمبر ١٩٤٩ حيث أن هذا التخفيض سوف يؤدي إلى تقصي كمية النقد الأجنبي التي تحصل عليها مصر من صادراتها حيث أن السلعة الرئيسية التي تصدرها

هي القطن ولم يرتفع سعر هذا الحصول حتى يمكن أن يلغى ارتفاع السعر
أثر التخفيض في قيمة الجنيه المصري .

وبجانب هذه القيود التي تهدى من مرونة الجنيه المصري يوجد قيد آخر
يضعف مكانته في المعاملات الدولية وهو وجود أرصدة استرلينية لارتفاع مجمدة
حيث أن هذه الأرصدة تحمل الجنيه المصري غير قادر على الاستقلال عن
الجنيه الاسترليني . فبالرغم من أن مصر قد خرجت عن المجموعة الاسترلينية
فلا يزال الجنيه الاسترليني هو الواسطة بين الجنيه المصري والعملات الأخرى
ولذلك يخضع الجنيه المصري لكافحة القيود التي يخضع لها الجنيه الاسترليني ؛
كما أن حرص مصر على الحفاظة على القيمة المصرية العادلة لقيمة الأرصدة
السترلينية يدعوها إلى تثبيت سعر صرف الجنيه المصري بالسترليني وتغير
قيمة العملة المصرية بالنسبة للعملات الأخرى تبعاً للتغيرات في قيمة الاسترليني
في نفس الاتجاه وبنفس النسبة . وهذه الحقيقة أثبتت وجودها في سبتمبر
١٩٤٩ عندما أعلن تخفيض الجنيه المصري بعد دقائق من تخفيض الجنيه الاسترليني
إذ لم يكن الغرض من هذا التخفيض تصحيح اختلال ميزان مدفوعات مصر وإنما
كان الغرض منه الحفاظة على القيمة المصرية بالأرصدة الاسترلينية .

من كل هذا التحليل يتبين أن كتلة الجنيه المصري لا تتوفر فيها عناصر
النجاح حيث أنها لا تكون وحدة نقدية متناسقة كما أنها لا تستطيع الاستقلال
عن المجموعة الاسترلينية . ولذلك فإن مصر هذه الكتلة هو الاندماج في
المجموعة الاسترلينية . وهذا المصير له سابقة في التاريخ النقدي المعاصر فعلى أثر
خروج اليابان عن نظام الذهب في ١٩٣١ قامت بتكوين كتلة نقدية تشمل
البلدان الخاضعة لنفوذها في الشرق الأقصى ولم يمض عامان على تكوين كتلة

الى اليابان حتى اضطررت اليابان إلى الانضمام إلى الكتلة الاسترلينية في عام ١٩٣٣ وضمت معها بالتبعية كتلة الياباني.

وهذا نتساءل : إذا كان هذا هو المصير المحتتم لكتلة الجنيه المصري فما مصلحة الدول العربية في الخروج عن نظمها النقدية السائدة وقلقلة الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة . لاشك في أن الجواب هو أن تغيير النظم النقدية العربية لا يتفق مع مصلحة الدول العربية .

عمرود المعاوره المقرى :

هذه هي التغيرات المختلفة لمشروع توحيد النقد العربي وقد رأينا من تحليلنا لشكل تفسير أن فكرة التوحيد ليست عملية ولا تتفق مع مصالح الدول العربية فهي فكرة سابقة لأوانها وتحدر بكل دولة على حدة أن تستقل بشؤونها النقدية وتوجهها إلى الأتجاه الذي يتافق مع مصالحها الخاصة .

وهذا الاستقلال لا يعني انعدام التعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي بصفة عامة والنقدى بصفة خاصة . وإنما يمكن أن يتحقق هذا التعاون باشتراك الدول في مناقشة المشاكل التي تعرض لها والتفاهم على كيفية علاج هذه المشاكل وذلك عن طريق اللجنة الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

كأنه يمكن أن يتسع مدى التعاون النقدي دون مساس بالنظم النقدية فتعمد الدول العربية فيما بينها على كيفية تسوية الأرصدة الدائنة والمدينة عن طريق اتفاقيات المقاصة . وهذه الاتفاقيات قد تكون ثنائية تشمل دولتين فقط أو متعددة الأطراف فتشمل جميع الدول العربية .

وطبقا لنظام المقاصة يفتح البنك الرئيسي في كل دولة حسابا جاريا باسم

البنك الرئيسي للدولة الأخرى أو في الجانب الدائن لهذا الحساب تودع جميع المبالغ المستحقة للبنك الآخر أو في الجانب المدين تعتبر جميع المبالغ المستحقة على هذا البنك . وفي نهاية العام يسوى هذا الحساب فتندفع الدولة المدينة الرصيد المستحق عليها بعملة الدولة الدائنة أو أي عملة أخرى يتفق عليها . ويجوز للدولة الدائنة أن تخفظ بهذا الرصيد في بنوك الدولة المدينة أو أن تشتري أصولاً استثمارية في هذه الدولة . وهذا الإجراء هو عبأة تصدير رهوس الأموال في اتجاه عكسي لميزان المدفوعات الجارية .

وهذه الاتفاقيات ليست غريبة على الدول العربية . فقد عقدت مصر خلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ اتفاقيات مماثلة مع فرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا ولست من هذه الاتفاقيات فوائد كبيرة في تسهيل التعامل بينها وبين الدول الأخرى التي تعاقدت معها ، حيث أن كلام المصدرين والمصروفين لا يواجهون الصعوبات النقدية التي يتعرضون لها في حالة المدفوعات الفردية إذ يستطيع المصدر أن يحصل على قيمة صادراته مباشرة بالعملة المصرية كما أن المستورد يستطيع أن يدفع قيمة وارداته بالعملة المصرية بمجرد أن يقدم كل منها ما يثبت إتمام الصفقة .

وتؤدي اتفاقيات المقاضة متعددة الأطراففائدة كبيرة للدول العربية بالذات وذلك لأنها تحقق الفائدة التي تبيتها من التعاون النطوي دون المساس بالنظام النقدي أو التعرض لمشاكل وصعوبات هي في غنى عنها في الوقت الحاضر .

هذه هي الحدود التي ينبغي أن يقف عندها التعاون النقدي بين الدول العربية ولا يصح أن يتجاوز التعاون بهذه الحدود نظراً لاتفاقات القائم بين الظروف الاقتصادية ل بكل من هذه الدول .

أحمد هني أصم

مشروع الضمان الاقتصادي

والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية

بعلم الأستاذ إبراهيم سعد الدين

أثارت مشروعات الضمان الجماعي سواء العسكري منها أو الاقتصادي أو السياسي جدلاً كبيراً في الأوساط العربية منذ اجتماع الجامعة العربية الأخير بين محبذتها ومعها ضيقها ، والداعين لأنواع أخرى من المخالفات مع الغرب أو الضمان التلي أو غيرها . وهذا البحث يعني فقط بالناحية الاقتصادية في مثل هذه المشروعات وهي ما سميت منذ ذلك الاجتماع بمشروع الضمان الاقتصادي .

ويحسن بنا قبل الحديث عن هذا المشروع أن نبين موقفنا بشكل عام مما يعرض بين حين وآخر من مشروعات الوحدة أو التعاون بين البلاد العربية . إن موقفنا من مثل تلك المشروعات يرتبط بجدي تحقيقها لاهداف الشرق العربي في التحرر السكامل من الاستعمار العسكري والاقتصادي ورفع مستوى المعيشة بين شعوبه فتفق إلى جانب هذه المشروعات التي تحقق هذه الاهداف وضد المشروعات التي تعرقل الوصول إلى هذه الاهداف أو تهدف إلى تأخيرها . ونتنقل بعد هذه العجلة وعلى ضوئها إلى بحث مشروع الضمان الجماعي الاقتصادي ولنحاول أولاً أن نعرف ماهية هذا المشروع .

لقد كان من نتيجة الحرب الفلسطينية أن تعرضت الجامعة العربية لتجربة قاسية حيث أقسمت الدول العربية إلى كتل متنافسة داخل الجامعة ، كتلة بزعامة العراق تؤيد شرق الأردن وتتمتع بعطف بريطانيا وكتلة بزعامة مصر تؤيد لها المملكة العربية السعودية وتتمتع بعطف الولايات المتحدة الأمريكية .

وتناقضت الكتلتان على اجتذاب سوريا ولبنان ، وكانت الاولى بالذات مسرحاً لعدة انقلابات متواتلة اخذ كل انقلاب منها سياسة واضحة إلى جانب هذه الكتلة أو تلك . وبعد انقطاع طويل اجتمع الجامعه العربيه والحديث عن الاتحاد بين سوريا والعراق ^{يلاً} السمع والبصر والانتخابات السوريه على الابواب تقرر مصير الامور . ويرى أنصار الاتحاد ضرورته للوقوف في وجه إسرائيل . في هذه الظروف اجتمع الجامعه العربيه وفي هذه الظروف تقدمت مصر بمشروع الضمان الجماعي كبديل من الناحيه العسكريه عن مشروع الاتحاد السوري العراقي ، وتقدم لبنان الذي يعاني ازمه الاقتصادية وعجزاً كبيراً في ميزانه التجارى يكاد يبلغ ٢٧٩ مليون ليرة لبنانية يطلب مد هذا الضمان ليشمل التواهي الاقتصادية والسياسية كذلك .

وقد بقى هذا المشروع غامضاً حتى اتضح أخيراً في نصوص مشروع الضمان الجماعي الذي عرضه لبنان والذي ورد في مادته الثالثة مبأثني .

لتحقيق أهداف هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة العلمانية وتوفير الرخاء في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة بها تعتمد الدول العربية على المبادئ والقواعد التالية : —

أولاً : تعاون على التهوض باقتصاديات بلادها واستئثار مرفاقها الطبيعية وبصورة خاصة على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتشجيعه .

ثانياً : تعمل على تسهيل التجارة بين رعاياها وإطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية وحرية انتقال الأموال وتوظيفها .

ثالثاً : تتعاون على درس مما كلها الاقتصادية وطرق معالجتها دراسة علمية وفنية بغية تحقيق الأغراض والمبادئ الآتية الذكر .

وقد فسر الناطقون باسم الجامعة العربية هذه الشروط بأن في الدول العربية ثروات طبيعية لا يحصر لها وهي لاتزال بكرًا في حاجة إلى الاستغلال ، فالبنين ظلت مثلاً مغلقة حتى الآن أبواب مواردها الطبيعية في وجـ. رؤوس الأموال الأجنبية خشية تقليل النفوذ الاجنبي فيها . فالضمآن الاقتصادي يرى للدول العربية فرصة استغلال رؤوس أموالها المحلية في رفع المستوى الاقتصادي للدول الشقيقة محافظة بذلك على استقلالها الاقتصادي . وفي ذلك فائدة مزدوجة إذ يفيد أصحاب رؤوس الأموال كما يفيد الدولة التي تستثمر مواردها في نهوضها الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة فيها .

وفيما يتعلق بتبسييل تبادل المنتجات الوطنية بين البلاد العربية فعلمون أن توزيع الثروة الطبيعية في البلاد العربية لا يتعارض بينها ولا يترك مجالاً للمنافسة . فمصدر مثلاً تنتج القطن والحبوب والسكر والأرز إلى جانب السلع والبضائع الصناعية وهي أشياء لا تتوافر في البلاد العربية الأخرى ، كما أن العراق ينتج التمر والصوف والملاشية وهذه لا تتنافس منتجات الدول الأخرى . وهكذا يمكن القول أن منتجات هذه الدول لانتنافس بل تتكامل مع بعضها البعض فتيسير التبادل التجاري يعد عاملاً حيوياً في حفظ قسم كبير من أموالها كانت تتفقه في الاستيراد من الدول الأجنبية كما أنه يساعد على مضاعفة الإنتاج وتصريفه مما يعود عليها جميعاً بالتقدم والرخاء .

ثم يذكرون هدفاً آخر للمشروع هو الحد من توغل النفوذ الأجنبي في الدول العربية توغلاً اقتصاديًا قد يضر ورآه تدخلًا سياسياً . فقد سبق أن عقد في هافانا في أواخر عام ١٩٤٧ مؤتمر تجاري وصفته الدول العربية في حينه بأنه محاولة من الدول الكبرى لغزو الدول الصغرى اقتصاديًا فقد نصت قرارات هذا المؤتمر على أن تنعم سائر الدول بأي شكل من أشكال المعاملة

التفضيلية الذي يتم الاتفاق عليه بين دولة وأخرى واستثنى من ذلك بريطانيا ومتلكاتها وفرنسا ومستعمراتها وأمريكا والفلبين . ومعنى هذا أنه إذا منحت إحدى الدول العربية بعض المزايا التفضيلية إلى سلع دولة عربية أخرى لوجب أن تفيذ سائر الدول المشاركة في هذا المؤتمر من ذلك التفضيل . وقد وقفت الدول العربية في المؤتمر جمدة واحدة لإحباط ذلك القرار فلم تفلح ولذلك لم يبق أمام العرب سوى سبيل واحد هو السعي لإيجاد منطقة تبادل حر فيها بينهم لتبادل متطلباتهم الزراعية والصناعية وهو السبيل الوحيد الذي أقره مؤتمر هافانا .

فمشروع يرمي باختصار إلى أمرين : —

- (١) سهولة انتقال رؤوس الأموال واستثمارها وخاصة لاستغلال موارد الدول الأقل تقدماً .
- (٢) إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية وتكوين منطقة تجارة حرة فيما بينها .

هذا إلى جانب تبادل المساعدات الفنية الذي يجري الآن فعلاً بين البلاد العربية .

ويحدّر بنا قبل أن نبحث ما يمكن أن يقف في سبيل هذا المشروع من صعوبات وعن مدى تحقيقه للأهداف الذي أوردها يحدّر بنا أن نلقى نظرة عابرة على الأوضاع الاقتصادية للشرق العربي فمدى الوحدة أو التعاون يتوقف على مدى التقدم الاقتصادي للمجتمع الذي يقوم ذلك التعاون بين مختلف أجزائه .

وتحتختلف الدول العربية في درجة تقدمها الاقتصادي اختلافاً كبيراً . فالبعض منها لم ينزل في المراحل الأولى من التطور الاقتصادي ، مرحلة الحياة القبلية أو الزراعة الاقطاعية كالبنين والمملكة العربية السعودية والأردن ، بينما يقف

العراق في دور التطور من الاقطاع إلى الرأسمالية الزراعية مع نشوء بعض الصناعة الحقيقة، وينطبق الأمر ذاته على سوريا مع اختلاف يسير إذ يزيد بها النشاط الصناعي، وجاءت مصر هذا الم دور أو كادت وتسكنت به رأسمالية زراعية وصناعية ومالية كبيرة، أما لبنان فيعتمد على الرأسمال التجارى ودوره مكرر تجاري للأقطار المجاورة.

فإذا انتقلنا إلى بحث أحوال الصناعة في الشرق العربي لاحظنا تقدما في الصناعات الاستخراجية كنتيجة حتمية لسياسة الاستعمار من حيث اعتبار المستعمرات مواداً للمادة الخام، وتأخراً في الصناعة التحويلية بسبب سياسة التخصص والحرمة التجارية التي اتبعتها الدول الاستعمارية التي سيطرت على تلك الدول لتقيها كأسواق لها في وقت ابعدت فيه أغلب دول العالم عن هذه السياسة. ولم تنشأ صناعة تحويلية يعتمد بها إلا في مصر التي تخلصت من سياسة الحرمة سنة ١٩٣١، إلى جانب سوريا التي قامت بها بعض الصناعات في العهد الأخير.

وقد أدى التخصص في الزراعة إلى انخفاض مستوى المعيشة في الشرق الأوسط، إذ من المعروف أن الأمم الزراعية أشد تأثراً بأحوال السكاد من الأمم الصناعية به وقد انخفضت أثمان المواد الخام التي تصدرها خلال السكاد الكبير أكثر من انخفاض أثمان السلع المصنوعة التي تستوردها، كما يصعب على هذه الدول أن تخفض تكاليف انتاجها في أحوال انخفاض الأثمان لمواجهة هذا الانخفاض.

ونقف على المسكيات الصغيرة التي تنتشر في الزراعة حاللا في الوقت نفسه دون الاستفادة من أسباب التقدم الفنى مع ما يؤدي إليه من زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة العام.

وقد أصبحت الصناعة ضرورة ملحة لرفع مستوى الشعوب العربية فالهدف الذي يجب أن نضعه نصب أعيننا اليوم هو تحويل دول الشرق العربي من دول زراعية بحتة إلى دول زراعية وصناعية . والصناعة التي يمكن قيامها تتوقف على الموارد التي تتوفر لهذه الصناعة . ونلاحظ أن الموارد التي يمكن الاعتماد عليها لإنشاء الصناعات الثقيلة منعدمة تقريباً أو قليلة . فعلى الرغم من توفر البترول وما يمكن توفيره من القوى الكهربائية التي يمكن الاستعاذه بها عن الفحم فإن الحديد وهو أحد العوامل الرئيسية لقيام الصناعة الثقيلة يكاد يكون منعدما في الشرق الأوسط عدا الموجود منه في منطقة الحديد في أسوان ، كما تبعد موارده من أقطار الشرق العربي بحيث يتذرع أو يستجلي استيراد الحديد الخام لصناعته . فالصناعات التي يمكن إنشاؤها في الشرق الأوسط هي من الصناعات الحرفية التي يلعب عامل البيع والتسويق الدور الرئيسي في تحديد موطن إقامتها . فمن الممكن أن تقوم هذه الصناعات حيث توفر الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها ولا تملك أية دولة ميزة نسبية تمتاز بها عن الدول الأخرى في صناعتها وذلك فيما عدا بعض الصناعات الفنية الدقيقة التي تحتاج إلى توفر العمال المهرة المتخصصين لقيامها وعموها .

والسياسة الاقتصادية السليمة في الشرق الأوسط تفترض توجيه السياسة التجارية للشرق الأوسط بحيث تتحقق قيام مثل هذه الصناعات ، ويكون ذلك بالابتعاد عن سياسة الحرية التجارية ، وفرض الرسوم الجمركية السفلية بمحابة صناعاتها المحلية خلال فترة النشوء والنمو ، وتوجيه التجارة الخارجية نحو تبادل منتجات الدول العربية من المواد الخام بالسلع الإنتاجية والآلات من الدول المتقدمة اقتصادياً مما يلزم لإنشاء هذه الصناعات .

ننتقل بعد هذه العجالة وفي ضوء الحقائق التي ذكرناها إلى بحث أهداف مشروع الضمان الاقتصادي لترعرع إلى أي مدى يمكن تحقيق هذه الأهداف.

أولاً : حرية انتقال رؤوس الأموال .

يذكر المشروع أن الضمان الاقتصادي يتيه للدول العربية توجيه استغلال رؤوس الأموال المحلية في رفع المستوى الاقتصادي للدول الشقيقة محافظة بذلك على استقلالها الاقتصادي وفي ذلك فائدة مزدوجة إذ يفيد أصحاب رؤوس الأموال كما يفيد الدول التي يتم استثمار مواردها .

إن الحديث عن حرية انتقال رؤوس الأموال وأثره في المحافظة على الاستقلال الاقتصادي لشمال العربي ينقلنا إلى الحديث عن مصر ومدى تجمع رؤوس الأموال بها . فمصر هي المقصودة بالحديث وهي الدولة الوحيدة التي بلغت درجة من التطور الاقتصادي أدى إلى تجمع رؤوس أموال كبيرة قابلة للاستثمار بها . فقد كان من أثر الحرب العالمية الثانية وانعدام المنافسة الأجنبية أن ارتفعت مستويات الارباح ارتفاعاً كبيراً تبع عنه تجمع مقدار كبير من هذه الارباح في شكل رؤوس أموال جديدة قابلة للاستثمار .

وتتمثل رؤوس الأموال هذه في ثلاثة مصادر رئيسية وهي : —

- (١) الارصدة التي تجمعت لمصر خلال الحرب لدى المملكة المتحدة .
- (٢) الاحتياطيات الضخمة التي كونتها الشركات الكبيرة خلال الحرب .
- (٣) رؤوس الأموال الفردية التي تجمعت في أيدي كبار المزارعين وكبار التجار كنتيجة لارتفاع اسعار القطن وأنواع الحاجيات والسلع . وتنقصنا الاحصاءات الضرورية لتقدير رؤوس الأموال المصرية القابلة للاستثمار

تقديرًا دققًا على أننا نستطيع رغم ذلك أن نبين مدى كفايتها لاحتياجات الاقتصاد المصري ومدى الفائض القابل للتصدير بغية الاستئثار في الدول العربية الشقيقة.

فعلى الرغم من نقص الاحصاءات الخاصة برؤوس الاموال إلا أننا نعتقد اعتقاداً جازماً أن الجزء الأكبر من رؤوس الأموال هذه يتمثل في القسم الأول أي يتمثل في أرصدة استرلينية لدى المملكة المتحدة . وقد تبعمت هذه الأرصدة خلال الحرب على حساب القدرة الانتاجية للقطر المصري الذي أنهكت أرضه نتيجة لنقص الأسلحة الضرورية واستهلك كثير من آلات وخطوط مواساته في العمل المتواصل خلال مدة الحرب دون القيام بالتجديفات الضرورية ، كما أنهكت قوته العاملة كنتيجة لارتفاع نفقات المعيشة الذي لم يقابله ارتفاع مماثل في مستويات دخول الطبقات الفقيرة مما أصاب هذه الطبقات بالخطأط قواها الجثمانية وجعلها فريسة لكافحة الاوبئة . وإعادة القدرة الانتاجية إلى ما كانت عليه هي المجال الأول الذي يجب أن توجه إليه هذه الاموال . ومع ذلك فإن هي هذه الأرصدة الآن . لقد كان من نتيجة الاتفاقيات المالية المتالية بين مصر والمملكة المتحدة أن حجم الجزء الأكبر منها وفي الجزء الباقى منها خاضعاً لقيود التصدير المفروضة في الأمم التي تقبل التعامل بالاسترليني حيث توضع القيود على استيراد السلع الانتاجية ولا يسمح إلا بتصدير الكمالات والمواد المصنوعة .

أما بالنسبة للمصدر الثاني من رؤوس الأموال وهو الاحتياطيات الضخمة التي كونتها الشركات الكبيرة خلال الحرب فلاحظ أن جزءاً كبيراً من هذا الاحتياطي قد استعمل فعلاً ولا يزال يستعمل في أعمال التجديد التي تحتاجها مصانع هذه الشركات ، تلك التجديفات التي أصبحت ضرورة لازمة لتقليل تكاليف الانتاج بحيث تستطيع الصناعة المصرية احتلال المنافسة الأجنبية ؛ بل

ان قانون الضرائب على الارباح الاستثنائية يحتم استعمال هذه الاحتياطيات في تلك الاغراض وإلا ففرضت عليها الضرائب الاستثنائية التي لا بد وان تهمن أغلبها.

اما الاموال الفردية فهى تحتاج الى التشجيع حتى تقبل على الاستثمار في مصر نفسها وهى لم تعود المقامرة بحيث تقبل على الاستثمار في الخارج . ومع ذلك فان انتقال هذه الاموال ورؤوس الاموال المتجمعة لدى الشركات يتوقف على مستوى الربيع الذى يمكن تحقيقه في مصر وفي البلاد العربية الشقيقة .

فالربيع هو المحرك الوحيد للاستثمار في النظام الرأسمالي ومستويات الارباح في مصر لا تقل عنها في البلاد العربية ان لم تزد ، فمصر تتميز بازدهامها بالسكان مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاجور ، وارتفاع مستوى الثقافة مما يؤدي إلى زيادة الكفاية الانتاجية وهى أكثر اسواق الشرق العربي اتساعاً وهذه أمور لا توفر لها قطر عربي شقيق . ويعكست أن نوضاح الحال الذى وصلته أرباح الصناعات الكبرى القاعدة على أساس من التنظيم الفنى الحديث في مصر بيان أرباح شركات الغزل والنسيج الكبرى في مصر تلك الصناعة التي كثرت الشكوى مما تعرض له من منافسة وازمة فقد بلغت أرباح هذه الشركات قدرًا كبيراً يعادل رؤوس أموالها . فبلغت أرباح شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة بعد خصم كافة الاستهلاكات ٨٥٩ ألف جنيه وذلك من رأس المال يبلغ مليون جنيه وبلغت أرباح شركة مصر للغزل الرفيع في كفر الدوار ٣٨٤ ألف جنيه من رأس المال قدره نصف مليون جنيه .

ولذلك موضوع الربيع وأثره في انتقال رأس المال المصرى إلى الدول الشقيقة الآن ليجتىء بما إذا كانت هذه الاموال قادرة على مد الشرق العربي برؤوس الاموال التي يحتاج إليها . يتوقف ذلك على الندرة النسبية لرأس المال المصرى بالنسبة لطلب الصناعة المحلية لرؤوس الاموال . وقد كشف انتهاء الحرب

العالمية الثانية من عجز كثیر من المصانع المصرية عن مقاولة أحوال المنافسة الجديدة وعن ضرورة إعادة تنظيم هذه الصناعات حتى تبلغ درجة من الكفاية لتعادل مع مثيلاتها في الخارج . كما تحتاج الصناعة المصرية إلى الترشيد الصناعي لمقابلة المنافسة التي تتعرض لها من الدول التي اتبعت هذا المبدأ . وتحتاج كلا العمليتين أي إعادة تنظيم المصانع وترشيد الصناعة إلى مقدار كبير من رؤوس الأموال قد يفوق رؤوس الأموال المصرية القابلة للاستثمار نفسها .

والصناعة المصرية لم تزل في أدوارها الأولى ولم تزل الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الأول الذي توجه إليه أغلب القوى الإنتاجية . وتحتاج مصر إلى تطور صناعي كبير لرفع مستوى معيشة أفرادها الذين تبلغ نسبة زينتهم درجة كبيرة لا يعي فيها الشرق العربي ، ويحتاج هذا التطور أيضاً إلى رؤوس أموال كبيرة تزيد عن كافة المدخرات الفردية والاحتياطيات الاستهلاكية لشركات السكري . ولقد سبق لنا القول بأن حركة انتقال رؤوس الأموال تتوقف بالدرجة الأولى على مستويات الأرباح في مصر والدول الشقيقة ، وبينما ارتفاع مستوى الأرباح في مصر ، فهل يعنى هذا عدم إمكانية انتقال رؤوس الأموال بين مصر والبلاد العربية وأن السماح بحرية انتقال رؤوس الأموال لن يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال عن مصر وزيادة قدرتها النسبية بها . إن هذا الرأي وإن صح في حالة المنافسة الحرة وسيادتها فلابد من تعديله في حالة سيادة الاحتكار ، إذ تميل الصناعات الاحتكارية إلى السيطرة على الصناعات المنافسة في البلاد المجاورة وإلى تحديد الإنتاج والأسعار بحيث تحصل تلك الاحتكارات على أكبر قدر من الأرباح . حرية رؤوس الأموال في الانتقال تعنى من هذه الناحية حرية الاحتكارات في السيطرة على الجهاز الاقتصادي لشمال العربي . فإلى أي حد تساعد هذه الحرية على رفع المستوى الاقتصادي للأقطار الشقيقة وإلى أي حد تساعد على الاستقلال الاقتصادي ؟

تسيطر الاحتكارات على عدة فروع هامة من نواحي النشاط الصناعي في مصر . فإذا تركنا الصناعات الاستخراجية التي تسيطر عليها الاحتكارات الأجنبية سيطرة تامة جانباً لوجود صناعات الأسمدة والدخان والسكر والكحول خاضعة للاحتكارات خضوعاً تماماً . أما صناعة الغزل والنسيج فتخضع في أغلبها إلى ثلاث شركات كبيرة على الرغم من تعدد المنشروعات الفردية في هذه الصناعة ، فتنتج هذه الشركات ٧٠٪ من الإنتاج ويقوم بينها اتحاد لتحديد الأسعار وتنسيق المبيعات . والسياسة التي اتبعتها هذه الاحتكارات في مصر لتنمية بإمكان رفع مستوى المعيشة في الشرق الأوسط إذا أتيح لهذه الاحتكارات السيطرة على اقتصادياته .

وفضلاً عن هذا فإن سيطرة هذه الاحتكارات لا تعنى التخلص من القيد الاستعماري واستعادة الاستقلال الاقتصادي للشرق العربي نظراً بالصلة بين كل رأس المال الوطني الكبير والأجنبي ، فشركات الأسمدة ترتبط باحتكار بورتلاند الهولندي ، وترتبط شركتا السكر بـ شاشنج قوية بالرأسمال الفرنسي ، وتسيطر الرأسمالية الأمريكية تماماً على احتكار الدخان ، وحق الصناعات التي بقيت بعيدة عن الارتباط بالاحتكارات الأجنبية والتي احتفظت بمصريتها أمداً طويلاً قد بدأت هي الأخرى في الارتباط برأس المال الأجنبي ، فشركات الغزل في كفر الدوار وهي إحدى مؤسسات بنك مصر قد نشأت برأسمال مشترك بين هذا البنك واحتكار برادفورد البريطاني . فسيطرة هذه الشركات على الشرق الأوسط يؤدي إلى خصوصية لأثر هذه العلاقة السالفة الذكر .

ويحذر بنا أن نشير هنا إلى حقيقة هامة وهي أن أهم المنشروعات التي يتوجه إليها الاحتكار في البلاد الغربية الحقيقة الآن تختص باستغلال مياه الانهار في توليد الكهرباء وفي استصلاح الأراضي والزراعة ، ومعلوم لدينا من ملاحظة

وسائل التمويل الحديثة أن المنشروعات المالية والصناعية تميل إلى التمويـل إلى تغيير أموالها في نفس الصناعة أو في صناعات مرتبطة بها أو مملوكة لها لتحصل على فوائد التكامل الرأسى أو الافقى .

ويقىـ هذا أن تمويل مشروعات الرى السـكري واستغلال الكهرباء واستصلاح الأراضـى سـيـحصل على أهم الأموال الـلازمـة له من بنوك الأرضـى وـشركاتـها ومن الشركاتـ الكـهـربـائـيةـ السـكـريـةـ (الإـسـترـانـ وـهـىـ فـرعـ منـ الجـنـرـالـ الكـتـريـكـ الأمريكيةـ) وـشـركـاتـ الأـرضـىـ وـاستـغـالـالـ الكـهـربـاءـ تـقـعـ فـيـ مـصـرـ وـبـالـلـادـ العـرـيـهـ تحتـ السيـطـرـةـ المـالـيـةـ الـبـاشـرـةـ لـالـاحـتكـارـاتـ الـأـجـنـيـهـ مـاـ يـعـنىـ اـسـتـمـارـ سـيـطـرـةـ هـذـهـ الـاحـتكـارـاتـ حـقـ وـلـوـ أـعـطـيـتـ رـؤـوسـ الـأـمـوـالـ حـرـيـةـ الـاتـقـالـ بـيـنـ قـطـرـ وـآـخـرـ .

وـإـنـاـ وـإـنـ خـصـصـناـ مـصـرـ وـرـأـسـ الـمـالـ بـهـاـ بـالـحـدـيـثـ ،ـ فـلـمـ يـكـنـ ذـلـكـ إـلـاـ لـأـنـ التـطـوـرـ الـذـيـ وـصـلـتـ إـلـيـهـ الرـأـسـمـالـيـةـ الـمـصـرـيـةـ فـيـ نـوـهـاـ يـسـمـحـ لـهـاـ بـلـعـبـ الدـورـ الـرـئـيـسـيـ فـيـ تـموـيلـ الـمـشـرـوـعـاتـ الـاـقـصـادـيـةـ ،ـ عـلـىـ أـنـ هـذـاـ لـاـ يـعـنـىـ قـدـرـةـ الـاحـتكـارـاتـ الـمـصـرـيـةـ وـحـدـهـاـ عـلـىـ سـيـطـرـةـ التـامـةـ عـلـىـ اـقـصـادـيـاتـ الـشـرـقـ الـعـرـيـهـ فـكـثـيرـ مـنـ الـصـنـاعـاتـ النـاشـيـةـ فـيـ الـأـفـقـاطـ الـعـرـيـهـ تـموـلـهـاـ اـحـتكـارـاتـ أـجـنـيـهـ اوـ اـحـتكـارـاتـ مـشـترـكـهـ بـيـنـ رـؤـوسـ الـأـمـوـالـ الـخـلـيـهـ وـرـؤـوسـ الـأـمـوـالـ الـأـجـنـيـهـ ،ـ وـسـتـشـارـكـ هـذـهـ الـاحـتكـارـاتـ بـطـبـيـعـهـ الـحـالـ فـيـ سـيـطـرـةـ عـلـىـ الشـيـونـ الـاـقـصـادـيـةـ لـلـشـرـقـ الـعـرـيـهـ .

وـهـنـاكـ نـقطـةـ أـخـيـرـ يـحدـرـ بـنـاـ إـلـاـشـرـةـ إـلـيـهـاـ وـهـىـ طـبـيـعـهـ رـأـسـ الـمـالـ الـذـيـ تـحـتـاجـهـ الـبـلـادـ الـعـرـيـهـ وـمـدـىـ قـدـرـةـ مـصـرـ عـلـىـ تـوـفـيرـهـ لـهـاـ .ـ فـهـلـ تـحـتـاجـ الـبـلـادـ الـعـرـيـهـ إـلـىـ رـأـمـالـ عـاـمـلـ أـوـ هـىـ تـحـتـاجـ إـلـىـ رـؤـوسـ الـأـمـوـالـ ثـابـتـةـ فـيـ شـكـلـ آـلـاتـ وـأـدـوـاتـ إـنـتـاجـيـةـ .ـ إـنـ حـاجـةـ الـبـلـادـ الـعـرـيـهـ تـشـتـدـ فـيـ الـمـرـاحـلـ الـحـاضـرـةـ ،ـ مـرـاحـلـ إـلـانـشـاءـ وـالـبـدـءـ ،ـ إـلـىـ رـأـسـ الـمـالـ الثـابـتـ وـهـىـ تـحـتـاجـ لـلـحـصـولـ عـلـيـهـ إـلـىـ

رؤوس الأموال القابلة للتحويل إلى نقد أجنبى تستطيع بواسطته الحصول على هذه الآلات والأدوات . ومصر حق لو استطاعت تقديم رأس المال فهى لا تستطيع تقديم ذلك القابل للتحويل إلى نقد أجنبى خصيلتها من النقد الأجنبى وخاصة من نقد الدول القادرة على مدها بالأدوات الاتجاهية الضرورية أبغز من أن تفني بمحاجتها الخاصة .

ثانية: الفاء الرسم المجركية وانشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية

يعتمد القائلون بالغاء الرسم المجركية بين البلاد العربية على أن توزيع الزراعة في البلاد العربية لا يتعارض بينها ولا يترك مجالاً لأية منافسة وعلى أن هذه المنطقة تعتبر منطقة متنافسة غير متكاملة فتيسير التبادل التجارى بينها سوف يؤدي إلى احتفاظها بجزء كبير من مواردها تتفقه في الاستيراد من الخارج كما سيؤدي إلى القضاء على البطالة ورفع مستوى العالة .

والتحدث عن التكامل بين البلاد العربية وعدم التنافس بينها ينم عن تجاهل لأوضاعها الاقتصادية وأهداف تجاراتها الخارجية . فالحديث عن إنتاج مصر للقطن والأرز وإنتاج العراق للتمر والماشية حديث مضلل فمصر لا ترغب في مبادلة أقطانها بالتمر والماشية وإنما ترغب في مبادلته بالأدوات الاتجاهية اللازمة لقيام الصناعة بها . والعراق لا يود استيراد الأقطان المصرية فالصانع لم يبلغ من التطور الصناعي دوراً يؤهله لاستيراد المادة الخام لصناعة السلع التامة الصناع . فالدول العربية يتخصص أغلبها في الزراعة وإنتاج المادة الخام وتجارة مثل هذه الدول لابد أن تهدف إلى التبادل مع الدول المتقدمة في الصناعة التي تستطيع أن تغدوها بمحاجتها من السلع المصنوعة التي لا يتوفر الظروف الضرورية لإنتاجها ، أو بالسلع الاتجاهية الضرورية للصناعات التي يمكن إقامتها بها .

كذلك لابد وان تهدف هذه الدول بسياستها التجارية إلى حماية منتجاتها الوطنية وإيجاد الأسواق الالزامه لتصريفها . وقد بينما فما سبق أن الصناعة في هذه الدول أو تلك التي يمكن انشاؤها بها هي صناعات خفيفة تقوم بجوار الأسواق ولا تتوفر لايّة دولة ميزة نسبية في صناعتها عن الدول الباقية . والتنافس بين أمثل هذه الصناعات طبيعي وسوف يؤدي إلى آثار هامة حيث تختلف درجة التطور الذي وصلت إليه الصناعة في الدول المختلفة . فسوف يؤدي التطور غير المتساوي للرأسمالية في حالة الغاء القيد التجارى إلى نمو الرأسمالية الكبيرة على حساب الرأسماليات الصغرى التي تقع تحت سيطرتها المباشرة لتلعب درو الشريك الأصغر في احتكارها الصناعية والتاجرية أو توجه نشاطها صوب فروع أخرى من فروع الاقتصاد التي تعمل على تنفيذية هذه الاحتكارات بدلاً من منافستها وسوف يؤدي ذلك في حالتنا إلى الإبقاء على التخصص الزراعي في البلاد المتأخرة لتبقى سوق المنتجات الصناعية التامة في الدول المتفوقة نسبياً .

لذلك تهدف الدول العربية كما سبق لنا القول إلى الاحتفاظ بأسواقها مع تشجيع تصدير مصنوعاتها إلى الخارج ومحاولة مبادلة منتجاتها بالسلع الانتاجية . ويدرك محرر النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق في مقاله بالعدد الثالث لعام ١٩٤٨ «أن سوريا بلد لم يستغل أهلها كافية موارده الانتاجية وهي تستهدف خطوة لم تتبادر بعد القصد منها رفع مستوى معيشة الأفراد وهي تسير نحو هذا المهد بدخول بعض النظم الاقتصادية التي تسكل لها رفع مستوى الانتاج واستقرار الأسعار . وما دامت سوريا تحتاج إلى الوسائل التي تقوى إنتاجها وإلى المواد الأولية فالأمل الوحيد هو حصر المستوردة ضمن نطاق يسمح باستيراد الوسائل المؤدية إلى نمو الإنتاج وتحقيق حاجات سوريا من السلع الضرورية » .

أما تشجيع التصدير فيساعد على تنمية الانتاج وتصريف الزائد منه .
وما ينطبق على سوريا ينطبق على الدول العربية الاخرى التي تعامل على النهوض
باقتصادياتها وتوجيه جزء هام من جهودها الاقتصادية إلى تعميم الصناعة .
ويكفي للدلالة على مدى التنافس بين دول العالم العربي أن نستعرض
الصناعات النامية في كل منها . فإلى جانب الصناعات الاستخراجية كالبترول
والفوسفات تقوم في مصر صناعات هامة للقطن والأسمنت والزجاج والورق
والصناعات الجلدية والسكر والسكحول والتقطير والمواد الغذائية والمأكولات
المحفوظة والزيوت والصابون إلى جانب صناعات جديدة للواد الكيماوية
والحرير الصناعي والبلاستيك .

فإذا استعرضنا الصناعة في الدول المجاورة لوجدنا تشابهاً شديداً . ونرجع
مرة أخرى إلى نفس النشرة السابقة بالعدد الثالث لعام ١٩٤٩ حيث ورد ضمن
مقال عن اقتصadiات سوريا ولبنان لأمين غرفة تجارة حلب « وان سوريا
قد مشت في طريق الانشاء الصناعي منذ سنة ١٩٢٥ وإزدهرت بها صناعات
الغزل والنسيج والتريكيو والاسمنت والسكر والمخفظات والمدابغ والصناعات
الجلدية والخشبية والسكحول » .

وقد بلغت هذه الصناعات درجة من النمو تسمح أو تكاد تسمح باشتعال
كافحة حاجات الاستهلاك المحلي ، فقد ورد في نفس العدد من النشرة أن زراعة
القطن في سوريا قد فتحت مجالاً جديداً للمادة الاولية لهذه الصناعة التي
سوف تبلغ في عام ١٩٥٠ حداً يفوق انتاجها فيه الاستهلاك المحلي .

ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة في العراق ولبنان مع تفاوت في درجة
النمو . فأهم الصناعات في العراق هي النسيج والاسمنت ، وتشابه الصناعات

البنانية الصناعات السورية إلى حد كبير ، ولا تعتمد صناعات الغزل والنسيج في البلاد الشقيقة على الأقطان المصرية بل على الأقطان الهندية القصيرة التيلة . أما وقد بیناحقيقة الاسس التي يستند اليها ازدهار الوحدة الجر كية فلننتقل إلى بحث ناحية أخرى هي المضار المترتبة عن تحقيق هذه الوحدة الجر كية بين دول مختلف نظمها التجارية اختلافاً كبيراً . فيينا تتبع مصر سياسة جر كية تهدف إلى حماية منتجاتها الوطنية وفرض رسوماً جر كية عالية على الصناعات المشابهة وترفع هذه الرسوم كلما أحسست بهدف لاحق صناعتها كما حدث أخيراً بالنسبة لصناعة غزل ونسج القطن ، نلاحظ أن السياسة الجر كية في البلاد العربية الأخرى لم تزل أميل إلى إطلاق الحرية التجارية وعلى الأخص بالنسبة للبنان الذي لم يزل في نزاع متصل مع سوريا على هذه الناحية والذي يحصل على موارده من عمليات التجارة الحرة التي تعتبر ميزة بيروت مركزاً لها بينما تكاد الرسوم الجر كية تكون غير معروفة في المملكة العربية السعودية واليمن والأردن . إن إلغاء الرسوم الجر كية بين هذه الدول مع استمرار نظمها الجر كية المختلفة سوف يهدى النظام الجر كي للدول التي تميل إلى سياسة الحماية المقيدة . فالسماح بحرية التصدير والاستيراد بين الدول العربية سوف يؤدي في هذه الأحوال إلى إغراق مصر بالمنسوجات اليابانية أو الهندية مرة أخرى عن طريق الحجاز مثلاً ، وهكذا بالنسبة لصناعات الأخرى .

وقد يرد على ذلك بأن الاقتراح لن يطبق إلا بالنسبة للم المنتجات المحلية للدول الشقيقة دون كافة السلع التي تستوردها من الخارج . ولكن هل يمكن هذا التأويل ل الوقوف حائلاً حقيقياً في وجه المنافسة الأجنبية ؟ يمكن الصناعات الأجنبية أن تقيم بعض المصانع ل القيام بعمليات التشطيب في البلاد التي تتبع مبدأ الحرية التجارية والتي ترد إليها السلع غير الناتمة الصنع لتنجذب

صقة المنتجات النهائية متخذة في الوقت نفسه صفة المنتجات المحلية والدولة المقترنة لنظام التجارة الحرة بين بلدان العالم العربي هي نفسها التي تتبع نظام حرية التجارة وتعتمد للحصول على دخلها على النشاط التجاري الذي زارته داخل الوحدة الجمركية السورية اللبنانية . ويظهر هذا بوضوح من تقرير فايزيلند عن المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان حيث ورد أن مستوررات لبنان تفوق حاجته (١٧) مرة ويستفيد من تصريفها في الأسواق السورية حائزًا على الربح التجارى المتحقق من انتقال السلع والبضائع من يد التجار اللبنانيين إلى يد المستهلك السوري . وهذا النظام يعنيه هو الذى براد مده حتى يشمل البلاد العربية جيما .

ولكن ليس من الممكن أن تقضى على هذه العوائق بتوحيد النظم الجمركية في البلاد العربية ؟ إن التوحيد لا يتم إلا عن أحد طريقين وهما اتباع البلاد العربية جميعا إما لسياسة الحرية التجارية وإما لسياسة الخدمة الجمركية .

والطريق الأول يضر ضرراً بليغاً بالإنشاء الصناعى في الشرق العربي الذى يتعرض لنافذة شديدة من الصناعات المماثلة الموجودة في الخارج ولن يسكن اتباعه . أما الطريق الآخر فيثير مشكل شديدة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة التي لم تصبح مجالاً لنضرة صناعية بعد . فلن يؤودى هذا النظام للتجاهز واليمن والأردن وحتى لبنان إلى ارتفاع أسعار الحاجات وتتكليف المعيشة بها في الوقت الذى بلغ مستوى المعيشة في هذه البلاد درجة شديدة من الانخفاض . ويظهر هذا الخلاف في المصالح بين الدول المنتجة والمستهلكة في الحالات التي سبق أن أشرنا إليها والتي تتجدد باستمرار بين سوريا ولبنان بالنسبة للمصالح المشتركة بينها . وقد أشارت مذكرة الحكومة السورية إلى الحكومة اللبنانية في فبراير سنة ١٩٤٩ إلى أسباب الخلاف فذكرت «أن أسباب الخلاف الأساسية تأسست عن رغبة سوريا في الحد من الاستيراد ضمن منهاج موحد يهدف إلى

إن إيجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات وإلى حماية إنتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتها وتقابلها في لبنان سياسة استيراد ولو حتى للمواد الكمالية لتوسيع أفق التجارة في لبنان وابقاء سوريا سوقا حررا له وقد ازداد هذا الخلاف بتوسيع الصناعات المحلية وازدياد الانتاج الزراعي بشكل أصبحت معه رؤوس الأموال معرضة للخطر مما يؤدي إلى كارثة اقتصادية » .

إن المشروع اللبناني لا يستطيع أن يحقق للبلاد العربية أهدافها برفع مستوى شعبه والقضاء على الاستعمار الاقتصادي بل هو يترك المجال واسعا لتدخلات رأس المال الأجنبي في وقت كثُر فيه الحديث عن تطبيق النقطة الرابعة من برنامجه ترومان لاستثمار رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا ، وفي وقت حضرت فيه البعثة الاقتصادية التي يرأسها مستر كلاب الأميركي والتي تتحدث عن ضرورة معاملة الشرق العربي كوحدة وانشاء مشروعات طويلة الأجل يشترك في تمويلها رأس المال المحلي والدولي . فموافقة احدى الدول العربية على استثمار رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة بها وتعاونها مع الرأس المال المحلي سوف يفتح الباب متسعًا في هذه الحالة لرؤوس الأموال هذه للتدفق على الشرق الأوسط .

ولا يعني رفضنا لذلك المشروع أننا نرفض أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ولكننا نرمي إلى أن يكون هذا التعاون لصالح همّيتها فلا يقف عائقا في سبيل تقدمها .

ويمكن للتعاون بين البلاد العربية أن يتخذ شكلا من الأشكال التالية .

أولا : وحدة اقتصادية عربية .

ثانيا : نظام للتداول الحر بين الدول العربية .

ثالثاً : عقد الاتفاقيات بين الدول العربية لتشجيع التبادل التجارى .

وتتطلب الوحدة الاقتصادية تنظيم الاقتصاد العربي على أسس جديدة باتباع خطة اقتصادية مرسومة تعمل على حفظ التوازن الاقتصادي بين دول العالم العربي دون طغيان من الدول المتقدمة على الدول المتأخرة اقتصادياً . ولكن الأوضاع السياسية السائدة لا تساعد على الوصول إلى هذا الحل فتغلغل الاستعمار في أغلب هذه البلدان يعني خضوع هذه الوحدة للمصالح الاستعمارية . والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تقف حائلة دون الاقتصاد الموجه فالاحتكارات الكبرى تسيطر على شؤون الاقتصاد وقدد الرابع هو الموجه الوحيد لهذه الاحتكارات .
أما نظام التبادل الحر فقد سبق أن أبدينا رأينا فيه .

بقيت الاتفاقيات التجارية لتبادل المنتجات بين بلدان الشرق العربي مع احتفاظ كل دولة من الدول بحرية توجيه سياستها الاقتصادية طبقاً لما تقتضيه مصالحها . وهذا هو النظام الأصلع بالنسبة للدول العربية في ظروفها الحاضرة .

ابراهيم سعد الدين

مشكلة ليبيا من جوانبها الاقتصادية والسياسية

بقلم محمد رفق خاطر ،
محمد صلاح الدين الداعور

مقدمة عامة

تقع ليبيا على طول الساحل الشمالي لإفريقيا ، حيث تتدش شواطئها مسيرة ١٠٠٠ ميل موازية لإيطاليا واليونان ، وتحدها من الغرب رأس أغدير في تونس ومن الشرق الأراضي المصرية ، وتحدها من الشرق طول ٩٥ شرقا ، وتحصل أقصى نقطة شاهدا إلى خط عرض ٣٣ شمالا .

ومنذ دخول الإيطاليين في ليبيا طرأ على حدودها الكثير من التغيير ، فقد زيدت مساحة الإقليم في عهد الاحتلال الإيطالي بالشكل الآتي : -

في ١٢ سبتمبر عام ١٩١٩ عقدت إيطاليا اتفاقية مع فرنسا بخصوص الحدود الفرنسية لليبيا ، فأصبحت تسير في شكل منحني من غرب مدينة «غدامس» إلى جنوب مدينة «طمو» وتدخل فيها مدينة «غات» وفي ٧ يناير سنة ١٩٣٥ عدلت الحدود بين ليبيا وأفريقيا الفرنسية ، فأصبحت تسير في خط مستقيم من مدينة «طمو» إلى نقطة تقاطع خط طول ٢٤ شرقا ، وخط عرض ١٨ شمالا . وأما على الحدود المصرية فقد استطاعت إيطاليا في عام ١٩٢٦ أن تحصل على واحة «جبوب» بموافقة بريطانيا .

وطبقا للاعتبارات العسكرية قسمت منطقة ليبيا منذ أول يناير سنة ١٩٣٤ إلى أربعة أقسام وهي طرابلس ، ومسراطة ، وبنغازي ، ودرنة . وقد صدر

أمر في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٣٨ بضم هذه المناطق الأربع إلى مملكة إيطاليا ولكن أفلام الصحاري الليبية لم يتأثر بهذا الوضع .

المجاهدة والسلطنة : تبلغ ساحة ليبا ١٥٧٧٤,٠٠٠ كيلومتر مربع أي ٦٨٤,١٧٦٤ ميل مربع . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ كان السكان ٨٥٠,٢٥٠ نسمة ، منهم ٢٧٠٧٢١ من الإيطاليين والأوربيين ، ٧٧١٥٢٩ من الوطنيين منهم ٧٣٦,٧٥٣ من المسلمين ، ٢٧٠٧٤٠ من اليهود . و تستعمل اللغة العربية هناك في السكلام أكثر منها في الكتابة ، واللغة الرسمية هي الفرنسية والإيطالية . وتقع البلاد الهمامة على البحار مثل طرابلس وبها ٩٨٠,٨٦١ نسمة منهم ٣١٦,٤٥٦ إيطاليون ، وكان ذلك في عام ١٩٣٦ . وبنغازي وبها ٤٨٠,٥١٠ نسمة منهم ٢٩٦,٢٩٦ إيطاليون ، ومسراطه وبها ١٥٠٠٠ نسمة ، وفي الداخل توجد قبائل متقلبة بين بلدان الداخل ونذكر منها يتمامدن «غدامس» و «ميردا» ، و «مرزوق» ، و «غات» .

التعليم : لم يكن هناك إلا التذر اليسير من المدارس ، منها مدرسة الصناعات في طرابلس ثم بعض السكتاتيب التي تقوم بتحفيظ القرآن ، وما كانت تقوم به الزوايا السنوية من تعليم مبادي الدين وذلك قبل الاحتلال الإيطالي . إلا أنه في سنة ١٩٢٠ لم تكن بجميع أنحاء ليبيا مدرسة ثانوية واحدة لتعليم أبناء العرب ، ولو أنه كانت هناك ست مدارس إيطالية لتعليم أبناء الجالية الإيطالية ، وهذه المدارس كان محظوراً على العرب بطبيعة الحال الالتحاق بها إلا فيما ندر . وبالرجوع إلى آخر الإحصائيات نجد أن عدد التلاميذ في ليبيا عام ١٩٣٦ بلغ ٨٣٩١ تلميذاً في جميع مدارس ليبيا من سكان يلغون حوالي المليون . ومنه يتضح أن نسبة التعليم لم تتجاوز ١٪ من مجموع سكان البلاد .

المالية : بلغت ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ في الصرف والدخل
مبلغ ٤٧١ ر٤٣٤٥ ليرة إيطالية .

الإنتاج والصناعة : لو نظرنا إلى خريطة ليبيا أفينتها تقسم إلى ثلاثة
مناطق من الساحل إلى الداخل : —
أ — منطقة البحر المتوسط . ب — منطقة الأراضي الشبه صحراوية .
ج — منطقة الأراضي الصحراوية .

أما منطقة البحر المتوسط فتلغ مساحتها ١٧٢٣١ ميل مربع وهي تصلح
لزراعة ، ويعكن أن تقسم إلى : —

١ — منطقة الواحات : وتقع على طول الساحل الشمالي ، وهي من
أخصب بقاع أفريقيا الشمالي حيث يوجد النخيل والزيتون والبرقان وجميع
نباتات حوض البحر المتوسط .

٢ — أقليم المراعي (الاستبس) : وهي تصلح لزراعة الحبوب مثل
الشعير والقمح وكذلك تصلح للمراعي ، وهذه المنطقة من المناطق التي تهرب
لإنساء مستعمرات كثيرة فيها من جانب الطليان ، ويزرع بها الزيتون والأوز
والكرم والبرقان والتوت .

٣ — منطقة الскيبان الرملية : وهي تستصلح تدريجياً بواسطة شجر
السنط والكافور والصنوبر .

٤ — منطقة الجبل الأخضر : وقد نجحت فيها زراعة الزيتون والكرم
والتين وبعض أشجار الفاكهة الأخرى ، وهذه المنطقة تحد她 نحو البحر
بواسطة تلال تعرف باسم تلال « مسلاتا » وتعتز هذه التلال بغضوبتها .
أما المنطقة الشبه صحراوية فتنتفع بذات الحلفا الذي يستعمل غذاء للماشية .

وبالمنطقة الصحراوية ومنطقة فزان بعض الواحات الخصبة مثل «غدامس»
«غات» و «سوكته» و «صبهة» ، و «براك» .

وقد عملت إحصائيات عديدة لمعرفة مدى تقدم ليبيا في ميادين الاقتصاد المختلفة مثل الزراعة والتجارة والصناعة . فقد قدر أن في منطقة طرابلس الإيطالية وفزان نحوه ٢ مليون شجرة نخيل ، ووجدوا أن في برقة نحو ٥٠٠ ألف شجرة نخيل أيضا . وفي عام ١٩٣٨ كان بالبلاد ٣٢٣ شاه ، ٨٩٠ من ٧٢٦,٠٠٦ من الماعز ، ٦٩,٦٧٠ بقرة : ٩١,٧٨٢ جمل ، ٥٥,٦٧٦ من بغال وحمير وخیول ، ٢,٥٧ من الخنازير . وتعتبر صناعة صيد الأسفنج وصيد الأسماك من الصناعات ذات الأهمية الكبيرة هناك . فقد كان مقدار السمك من الحجم الكبير الذي استطاع الأهالي أن يصطادوه في سنة ١٩٣٩ ، ٩,٢٧٢ كيلو بيتال (مائة ليرة أى ١٠١ رطل) أما الأسفنج فيبلغ في نفس السنة ٩٦,٩٣٧ كيلو جرام . ومن الصناعات المزدهرة هناك صناعة الدخان والسيجائر ، وقد أنتجت أحواض الملح الليبية في عام ١٩٣٨ كمية من الملح يبلغ مقدارها ٣٦٩٠٥ طن صدر منها ما مقداره ١١,٢٩٠ طن . ومن المنتجات المشهورة هناك السجاد ، وصناعة الجلود ، وبعض مصنوعات الذهب والفضة ، وبعض المنتجات الخالية .

التجارة : بلغت جملة واردات البلاد سنة ١٩٣٨ مامبلغه ٨٨٢,٠٥٧,٥٣٢ ليرة إيطالية . وال الصادرات ١٠٨,٩٦١,٥٤٥ ليرة إيطالية . وقد بلغت قيمة الصادرات إلى المملكة المتحدة مبلغ ١٦,٩٨٥ ليرة ، والواردات منها مبلغ ١٤٠,٢٧٨ ليرة .

المواصلات : يصل طول خطوط تلغراف ليبيا إلى ٢٧٥٦ كيلومتراً ،

وخطوط التليفون إلى ٧٩٣٤ كيلو متراً . وأهم الخطوط الحديدية تصل بين طرابلس و « زواره Zouara » ويبلغ طولها ٦٨ ميلاً ، وبين طرابلس و « غريان Garian » وتبلغ ٦١ ميلاً ، وبين طرابلس و « تاجيورا Tagiura » وتبلغ ١٣ ميلاً ، وبين بنغازى و « بارس Barce » وتبلغ ٦٦ ميلاً ، وبين بنغازى و « سولتش Soluch » وتبلغ ٣٤ ميلاً ، وأهم طرق الواصلات الداخلية هي عن طريق القواقل التي تستخدم طرقاً طويلة ، وهناك أيضاً طريق مرصوفة للسيارات يبلغ طولها ٣٥٤٥ كيلومتراً . وهناك بعض السفن البخارية التي تaffer من طرابلس إلى چنوا ، ومن طرابلس إلى سيراقوسه ، وتنصل طرابلس بطالعة بواسطة خط بحري أيضاً . وهناك بواخر تaffer أسبوعياً من طرابلس إلى بلاد ليبا الأخرى على طول الساحل .

المال والعملة : في ليبا عدة مصارف أهمها بنك إيطاليا ، بنك صقلية ، بنك نابولي ، بنك روما . ويعامل الليبيون هناك بالليرة الإيطالية .

هذه نظرة خاطفة إلى أحوال ليبا الاقتصادية والاجتماعية . وقبل أن نعالج الناحية السياسية من الموضوع سوف نتوقف حول ليبا من الناحية التاريخية فنقول إن أول ساكني برقة كانوا من الإغريق الذين أسروا في الأزمنة القديمة جملة مدن مشهورة منها بنغازى عاصمة إقليم برقة في معظم العصور ، ثم دخل العرب ليبا في القرن السابع الميلادي ، حتى إذا جاء القرن السادس عشر أغار العثمانيون على مدينة طرابلس وأصبحت إقليماً واحداً من استقلالاً إدارياً وأطلق عليه إسم طرابلس الغرب حتى أصبحت ولاية عثمانية يعين لهاوا من الاستانة . وفي عام ١٨٣٨ فصلت برقة عن طرابلس وصارت ولاية قائمة بذاتها ، وجعل مركز الحكومة في بنغازى ، وظلت برقة وطرابلس

تحت النفوذ العثماني حتى سنة ١٩١١ حين أغار الإيطاليون على هذه البلاد .

والذي يعنينا من هذا العهد فترة الحكم العثماني الذي فيه قويت الدعوة السنوسية التي أعادتها تركيا وأخذت يدها ، فترعرعت في كنفها حتى تكون أداتها في السيطرة على داخلية البلاد ، وهذا يفسر لنا ولاء السنوسية للخليفة بالأسنانة حتى آخر أيام الخلافة رغم أنها كانت تستطيع الخروج عليها . ولكنها لم تفعل ولاء للخليفة من جهة ولنفعه الدعوة من جهة أخرى وظللت الحال كذلك حتى بدأ الاحتلال الإيطالي وقدرت السنوسية الجهد ضد الظليان .

وكان هم إيطاليا من أول يوم وضعت فيه قدمها في ليبيا أن تصبها بالصيحة الإيطالية البعثة . ورغم أن قائد الحملة الإيطالية « كارلو كانينا » قد أعلن أنهم لم يأتوا إلى ليبيا غازين أو فاتحين بل لحماية الأهالي من الأتراك وليريدوا إليهم حرياتهم ، إلا أن ساسة إيطاليا كانوا يعلمون أن لهم فيها مآرب أخرى ، فهم لم يغزوا ليبيا لحماية أهلها بل لكي يتحسن مركز إيطاليا الحربي والاقتصادي والقوسي . وكانوا يعتقدون أنه ينبغي أن تكون مستعمراتهم وطنًا قوميًّا للايطاليين ، وأن تكون مصدرًا للمواد الأولية وفي نفس الوقت سوقًا للم المنتجات الإيطالية . وكانت سياسة إيطاليا أن تسعى لإخضاع السكان ثم الاستيلاء على موارد البلاد ، وإنشاء المستعمرات الزراعية ، وقد حل بسكان ليبيا تشريد كبير نوه به المستر تشرشل إذ قال « إن القبائل العربية البائسة التي شردتها الإيطاليون تشردوا وصل في بعض الأحيان إلى حد الإبادة المنظمة ، شاهدوا جلادיהם في بلادهم وهم يهزمون ويذوذون بالفرار » وكانت سياسة الإبادة تقوم على أساس تشريد العرب ووضعهم في معسكرات الاعتقال بسبب أو بدون سبب ، وقد أنشئت إيطاليا مكاتب لتشجيع الهجرة لكي يحمل الإيطاليون محل الأهالي العرب .

وقد أنشأت إيطاليا عام ١٩٣٢ ما يعرف باسم مؤسسة الاستئثار الليبية .

Entre Per La Colonizzazione Della Libia

واعتمدت إليها بما يعرف باسم مشروع الإستيطان ويرمى إلى إجلاء الوطنين وعمليات عائلات إيطالية مهاجرة في مكانهم . وكانت تقدم إلى هؤلاء المهاجرين الأراضي الصالحة للزراعة وتقدم بالمال والمساعدة في صورة مكافآت كبيرة وقروض تسدد على آجال طويلة تصل إلى عشرين أو ثلاثين عاما .

وفي سنة ١٩٢٢ كانت مساحة الأراضي التي استولت عليها إيطاليا لتنفيذ مشروع الإستيطان ٩١٣ هكتارا ، وكلها في ضواحي طرابلس ، كما صدر في عام ١٩٢٢ قانون يعتبر جميع الأراضي غير المزروعة ملكاً للدولة ، وفي ١١ إبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون بمصادرة جميع أراضي الثائرين وما حل عام ١٩٢٥ حتى كانت إيطاليا قد استولت على جميع الأراضي الصالحة للزراعة ووزعها على عائلات إيطالية مهاجرة منفذة بذلك سياسة الإستيطان ، وذلك على يد حاكم ليبيا في ذلك الوقت الكونت « فولي » وقد بلغت مساحة الأرض التي تملكتها الدولة في طرابلس ٤٨٤ ألف هكتار ، منحت منها ٣١٥٣٨ هكتار إلى المهاجرين الإيطاليين وعلى رأسهم كبار الموظفين .

أما العرب فقد صدر قانون في ٧ يوليو سنة ١٩٢٨ لتحديد صفتهم بالنسبة للأراضي الزراعية فقال : (إن الوطني يجب أن يستخدم كأجير فقط ، وأن تقتصر مصلحته على الزراعة اليسوية والرعى) . وفي عام ١٩٣٢ انتزعت إيطاليا بقية أراضي الجبل الأخضر من أيدي الوطنين ومنحتها للمعمرين نظير مبلغ يتراوح ما بين ٢٤ - ٢٦ ليرة عن كل هكتار . ومن الطرق التي جلأت إليها إيطاليا أنها كانت تقدر السكان الملاك بأنهم إذا لم يستعملوا آلات زراعية من النوع الحديث في ظرف ثلاثة أيام فانهَا في حل من مصادرة أملاكهم ودفع مبلغ مبلغ

التعويض في أحد البنوك ، فإذا لم يتسلّم المالك مبلغ التعويض في ظرف ثلاثة أيام أصبح ملكاً للدولة .

ولكن قبل أن ننتقل من هذه النقطة يكون لزاماً علينا أن نقول إن الزراعة في عهد الإيطاليين بلغت شأواً لم تبلغه من قبل وازدهرت بعد أن دخلت الآلات والبذور المتقنة والاعانات الحكومية . ولكن كل هذه الفائدة كانت عائدة على إيطاليا وعلى العائلات الإيطالية المستعمرة .

الحاجة منزهاً عن رعاية الحرب العالمية الثانية :

في ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ خرجت ليبيا من تحت نير الحكم الإيطالي ولكن إلى أين !

أصبحت تحتل القوات الفرنسية الجزء الجنوبي من طرابلس ، من غدامس على الحدود التونسية إلى فزان بينما تحتل القوات البريطانية برقاً وما تيسر من طرابلس أما الأميركيان ففراهم يرثون بالقليل فيمسكون حول بعض المطارات في برقا وطرابلس . هذا ما أصبحت عليه ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية وهنا بدأت المسألة الليبية . وهي مسألة لها جانبه المحلي وجانبه الدولي . وإن صعوبة المسألة لا في تعقيدها ولكن في إرضاء القوى المتناطحة العظمى .

بعد انتهاء الحرب عقد في لندن مؤتمر لبحث مشكلة المستعمرات الإيطالية ولكنه انفض دون اتخاذ قرار ثم عقد وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى بناء على طلب روسيا مؤتمراً في باريس خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ ليتخذ قراراً بشأن مصير المستعمرات ودام هذا المؤتمر أربعة أيام ولم يسفر عن نتيجة ومن ثم أحيل الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة . وفي أكتوبر سنة ١٩٤٧ تقرر

تشكيل لجنة من نواب وزراء خارجية الدول الأربع لبحث مشكلة المستعمرات الإيطالية وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٨ قدمت تقريرها وملخص ما جاء فيه :

- ١ - معظم أهل ليبيا رحل جهله .
- ٢ - لا يوجد جزء في ليبيا يعتمد على نفسه اعتماداً كلياً ولا جزئياً بل إنه يعتمد في الناحية الإدارية والمالية على المعونة الخارجية .
- ٣ - يتفق السكان العرب على طلب الاستقلال التام ووحدة ليبيا وعضويتها في جامعة الدول العربية .
- ٤ - تطلب الجالية الإيطالية في طرابلس العودة إلى الحياة الإيطالية .
- ٥ - معارضة السكان الوطنيين في عودة الحكم الإيطالي واسعة وعميقة .
- ٦ - هناك رغبة ملحة من جانب الوطنيين في إنتهاء الاحتلال العسكري البريطاني والفرنسي .

وعلى ضوء هذه المعلومات قررت اللجنة أن ليبيا ليست مستعدة لأن تحكم نفسها بنفسها ولما لم يستقر وزراء خارجية الدول الأربع على أمر قرروا إحالة المسألة إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم على أن تنتهي هذه إلى قرار قبل ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو موعد انتهاء دورتها ولكن قررت الهيئة في ١٩٤٨/١١/٩ تأجيل المناقشة في مصير المستعمرات الإيطالية إلى شهر إبريل سنة ١٩٤٩ . وظلت الحالة في ليبيا كما هي .

والآن نستعرض القوى المتناطحة كل على حدة .

إيطاليا :

استنجدت إيطاليا بفرنسا التي ترى أن الاحتلال الإيطالي للبيبا خير من وجود قطر مستقل يصدر المبادىء الاستقلالية إلى المستعمرات الفرنسية المجاورة ولذلك زرى دي جسييري بحفل على وعد من فرنسا بتأييد طلب إيطاليا بشأن المستعمرات وراحت فرنسا تستعجل نظر المسألة خوفاً من أن تتحاصل الفرصة للأهالي فينظمون صفوهم وتضاعف مناوئتهم لعودة إيطاليا مما قد يتذرع به في المستقبل تسوية المسألة لصالح إيطاليا وإرضاؤها شرطبقاء الوحدة الأوروبية سليمة وحتى يمكن كذلك خلق جو ودي بين كل من بريطانيا وإيطاليا فإن عدم عودة إيطاليا إلى ليبيا معناه عدم عودة بضعة آلاف من المهاجرين الإيطاليين إلى أرض المهرج ومن هؤلاء سوف تكون نواه معادية لبريطانيا . كما أن إيطاليا في سبيل استعادة مستعمراتها قد القت نفسها بين أحضان الغرب وراحت تؤيد فكرة إقامة قواعد عسكرية لغواصات حلفاء الغرب في مستعمراتها السابقة على شرط أن تعود هذه المستعمرات لوصايتها فلا يخفى أن الأسباب التي تحفز بريطانيا وأمريكا إلى إقصاء إيطاليا عن مستعمراتها هي في المقام الأول أسباب استراتيجية وارتعاء إيطاليا في أحضان الغرب هو الداعية التي تسقط بها حجج المعارضين .

وقد قام الجنرال ماراس رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإيطالي برحلة إلى وشنطن ظاهرها إعادة تسليم القوات الإيطالية وباطنها إقناع أمريكا بأن طرابلس ستكون قاعدة هامة لمناهضة روسيا في حوض البحر المتوسط إذا ضمت في أي وضع إلى إيطاليا . وتقول إيطاليا إنها أكثر دراية من غيرها بطرابلس كما أن الأرضيات الإيطالية تضيق بسكانها ، وفوق هذا فإن على

إيطاليا أن تطمئن أمريكا إلى أن الحزب الشيوعي الإيطالي لن يقوى حتى يصل إلى الحكم وأنها راغبة في ألا ترى الشيوعيين يتسلّمون هذه القواعد الهمامة .

فرنسا :

إن تأييد فرنسا لإيطاليا له منه في تأمل أن لا تعارض إيطاليا في إجابة مطالب فرنسا وهي تتلخص في :

- ١ - وضع منطقة فزان التي فتحها الجنرال لكيير تحت الوصاية الفرنسية ووضع تلك المنطقة تحت إشراف الادارة الفرنسية يجعل الطريق الجوي بين فرنسا ومدغشقر طريقاً مضموناً آمناً .
- ٢ - إسترجاع الأرضي الواقع بين غدامس وغات وطمو .
- ٣ - إسترجاع الأرضي الواقع شمال تيسى وانيدي .
- ٤ - إلحاق غدامس وغات بحكومة الجزائر .
- ٥ - الاستيلاء على منطقة الساره والمنطقة العشبية التي تليها .
- ٦ - إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغريبة حقاً لحسن . واضح أن إجابة هذه المطالب معناه تقطيع أوصال ليبيا وعدم مراعاة حقوق الوطنيين ولا مراعاة قاعدة ليبيا كوحدة سياسية .

أختتم :

إن إنجلترا عملت المستحيل لتنظر قضية المستمرات خلال دورة سنة ١٩٤٨ .
والمعروف أن معااهدة الصلح الإيطالية تقضى بأن تخضع الدول الأربع الكبرى
لتوصيات الأغلبية من أعضاء الجمعية العامة لهيئة الأمم إذا عرضت المسألة عليها
دون أن يكون لأى منها حق الاتجاه إلى الفيتو . وهنا نجد أن الفرصة
كانت موافقة أمام بريطانيا لتناول أغراضها إذ أنها تستطيع الحصول على أغلبية
في الجمعية العامة .

أما مطالبها فتتلخص في أنها تريد إعلان وصايتها على برقة أما طرابلس
فهى تحتاج بأن بإعادتها إلى إيطاليا في الوقت الحالى معناه تحد سافر لشعور
العرب فقد وعد مستر ايدن السيد ادريس السنوى في سنة ٤٢ بأن ليبيا
مهما كانت الأحوال لن تقع تحت سيطرة إيطاليا مرة ثانية وتحتج أيضاً بأن
الجيش الإيطالى ليس من القوة بحيث يستطيع المحافظة على الأمن والنظام ،
وبمثل هذه الحجج تأمل في أن تصميم الفرصة على إيطاليا كى لا تخضب العرب
من جهة ومن جهة أخرى فهى تشعر بأن انتصارتها العسكرية في ليبيا تجعلها
صاحب حق في الوصاية على برقة ثم إن مصر خرجت من تحت سيطرة بريطانيا
العسكرية وكذلك فلسطين فلا أقل من أن يكون لها قاعدة شرق البحر
المتوسط تحفظ التوازن في هذا الجزء الحيوى بالنسبة للمصالح البريطانية . ولكن
فرنسا تساوم إنجلترا فقد صرحت بلسان الوفد资料 لدى هيئة
الأمم بأن فرنسا لن تويد مطلباً لبريطانيا فيما يتعلق ببرقة ما لم تقبل بريطانيا
وضع طرابلس تحت وصاية إيطاليا .

الولايات المخمرة :

ان أمريكا تؤيد بريطانيا تأييداً شاملاً كاماً بشأن وصيتها على برقة فهى ذات مصلحة في ذلك فإنها تسيطر على مطار الملاحة وهو كما يقال تعدد أمريكا لاستخدامه في إجراء تجارب على القنبلة الذرية وقد يكون مكاناً تقوم منه الطائرات للقاء قنابل ذرية فالسكان الذى يصلح للتجربة يصلح للتنفيذ أيضاً.

وإذا إذ ما نذكر تأييد الولايات المتحدة نذكر كذلك تأييد دول أمريكا اللاتينية فإنه رغم عن أن البرازيل والأرجنتين وشيلي وكوستاريكا وفي كل منها حالية إيطالية كبيرة تميل إلى مؤازرة إيطاليا في استعادة مستعمراتها ولكن نفوذ أمريكا القى في إمكانها التأثير على ٥٠٪ من مجموع أصوات الكتلة اللاتينية صاحبة الكلمة مما يحملها على الانقياد إليها والتصويت لصالح الوصاية البريطانية على برقة . وكذلك لا ترى الولايات المتحدة وضع فيران تحت النفوذ الفرنسي محتاجة بأنها منطقة صحراوية صغيرة يجب ضمها إلى طرابلس .

روسيا :

لروسيا في هذه المسألة عدة آراء متباعدة يغلب على كل منها طابع اللحظة التي وضع فيها . في أول الأمر طالبت بضمها في المستعمرات الإيطالية في شمال أفريقيا ، وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ تقدم الرفيق فيتشنسكي بمشروع قرار يقضي بإعادة جميع المستعمرات الإيطالية السابقة إلى إيطاليا ولكن لم يمض سوى يومين ، أي في الخامس عشر من الشهر نفسه ، حتى اقترح مرة ثانية وضع جميع المستعمرات تحت وصاية هيئة الأمم

المتحدة على أن تمنع ليبا الاستقلال التام و تستمر تحت وصاية هيئة الأمم
المتحدة لمدة عشرة أعوام .

والواضح أن روسيا أيدت إيطاليا في أول الأمن ثم خذلتها والسبب
بسط فقد كان ذلك قبل الانتخابات الإيطالية وكانت روسيا تطمع في فوز
الحزب الشيوعي الإيطالي فهي تلوح للإيطاليين بالمستعمرات وعن طريق
إيطاليا الشيوعية تستطيع روسيا أن تنفذ إلى البحر المتوسط الذي ظلت محرومة
منه أجيالا طويلا فلما لم يفز تولياني تقدمت بثلاث مقترنات خلال الاجتماعات
التي عقدها وزراء خارجية الدول الأربع :

الأول : ويقضي بخضوع المستعمرات الإيطالية لوصاية هيئة الأمم

الثاني : يقضي بأن تخضع كل مستعمرة لهيئة تضم مندوبي عن الدول الأربع

الثالث : أن تشترك إيطاليا وإحدى الدول الكبرى في إدارة كل

مستعمرة وهنا طالبت روسيا أن تشترك مع إيطاليا في إدارة طرابلس
و واضح من مجموع هذه المقترنات أن روسيا تريد أن تصل إلى البحر
المتوسط واضح جدا أن حلفاء الغرب لها ملر صاد وهي تعلم أنه دون وصولها
إلى أغراضها عقبات ولكن كانت تلك خطتها التي ترمي بها إلى عدم البت
في أية مسألة وإشاعة الفوضى بين أعضاء الوفود لعلها عن طريق ذلك أن
تجعل حلفاء الغرب يركزون جهودهم في جهة بينما هي تكون قد نالت مأربها
في جهة أخرى بعيدة كل البعد مثل الصين مثلا .

أهل البدار و موقفهم

ف طرابلس اليوم عدة هيئات سياسية يرجع تاريخ إنشائها إلى ما بعد
انهزام القوات المخورية سنة ١٩٤٣ وهي بترتيب إنشائهم : الحزب الوطني ، الجبهة
الوطنية المتحدة ، السكتلة الوطنية الحرة ، حزب الاتحاد المصري الطرابلسي ،

حزب الأحرار . وكل هذه الأحزاب تناهى باستقلال ليبيا الموحدة .

وفي سنة ١٩٤٧ تألفت بالقاهرة هيئة تحرير ليبا التي أبدت نشاطاً عظيماً في ليبيا ولدى الجامعة العربية وقدمنت الهيئة مذكرة إلى وزراء خارجية الدول الأربع تطلب فيها « الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية » هذا ما تريده ليبيا ولكن هنا فرق كبير بين ما نحب أن يكون وما هو كائن فعلاً .

ففي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أخذ المؤتمر البرقاوي قراراً خطيراً وافق عليه ممدوح السيد ادريس السنوسي الذي قال انه لا يسعه وقد أخذ المؤتمر هذا القرار إلا الموافقة عليه ... ومؤدي هذا القرار ... الفصل التام بين برقة وطرابلس ... تياران متضادان ... طرابلس تلقى بنفسها بين احضان برقة وتطلب الوحدة معها تحت زعامة السيد ادريس السنوسي وبرقة لا ترضى عن الوحدة ... فإن رضيت بفتح حفظات أشار إليها رئيس الديوان السنوسي معايدة عمر باشا السكخيا بقوله « استطيع أن آخذ على مسؤوليتي أنه لا مانع من تعدد الادارة بين برقة وطرابلس مع اتحادها في الناج والعلم والمدفع والمجلس التشريعى والسياسة الخارجية على العموم وقد كان هذا هو النظام المتبغى في عهد العثمانيين ثم الإيطاليين من بعدهم » .

وإذا لنتسائل عن سر هذا الموقف العجيب ولصالحة من تكون تلك الفرقة؟

وب قبل أن نجيب على هذا السؤال نستعرض الحالة في القطر الليبي وهل من مصلحته الوحدة أم الفرقة . لقد كتب مراسل المانشستر جادريان الخاص يقول « إن هذه الأجزاء الثلاث ... برقة ، طرابلس : فزان تعتمد اقتصادياً على بعضها البعض وان الجمادات التي بذلت لفصل مثل هذه الأقاليم الفقيرة - حتى

أن أي منع فيها هو مسألة حياة أو موت - قد ظهرت وطأتها إبان الجدب الذي حدث هذا العام - ١٩٤٧ - إن العرب في طرابلس يذكرون والأسى علاً أثذتهم أنه في مثل هذا الجدب الذي حدث عام سنة ١٩٣٦ أخذهم بلح فزان وبذلك حافظوا على قطعائهم بأن ساقوها إلى برقة . . . أما هذا العام فقد صدر بلح فزان إلى تونس الفرنسية ونفت نصف ماشية طرابلس، أن تقسيم ليبيا ليس من العدل لا من الوجهة الاقتصادية فحسب بل السياسية أيضاً .

ومن هذا يتضح لنا أن ليبيا كقطر واحد أفضل اقتصادياً وسياسياً من ليبيا الجزءة فإن سكاناً تعدادهم مليون نسمة تقريباً ليس من المصلحة في شيء تقسيمهم إلى نصفين كل نصف مليون ينشئ دولة تتولى أمور الدفاع والتعليم والاصدارات . . . هذا ليس من المصلحة في شيء ولكن نعود فيقول ان المصلحة شيء والسياسة شيء آخر . . . ففرنسا تحمل فزان وبريطانيا تحمل طرابلس وبرقة مهد السنوسية التي وعدتها بريطانيا بالاستقلال إبان الحرب بعد أن قامت بشد أزرها ضد المخمور . . . إنجلترا ترى لزاماً عليها أن تفي بتعهداتها لأن الوفاء طبيعة في سياستها ولكن لأن سياستها تملأ عليها الوفاء أحيناً .

مصر وبرامجه الدول العربية

ان مصر لم تنس بعد أن من طرابلس الغرب هددت الحدود المصرية ، ومن الجنوب قامت أولى التشكيلات الإيطالية تدق باب الحدود المصرية ولذا رأينا مصر تصر على أن يسمع صوتها عندما تثار مسألة مصير المستعمرات الإيطالية . ولكن قرار موسكو سنة ١٩٤٥ يقصر حق التشاور في مصر المستعمرات الإيطالية على الدول المغاربة ومصر لم تساهم بقوات كبيرة ، وهذا القرار وضع

خصوصاً لبعض الدول العربية عامة ومصر خاصة عن المحادثات في مصير المستعمرات الإيطالية.

أما جامعة الدول العربية فقد ظلت تناول بضرورة منع ليبيا الاستقلال أو إن كان لا بد من وصاية فلتكن لأحدى الدول العربية أو للجامعة العربية ذاتها.

والآن ما رأى الوطنيين أنفسهم وإلى أى جهة يميلون؟

فلا استقلت برقة استقلالاً كما يريدون الانجليز ولو اعترفت الدول باستقلال برقة بمساعدة الانجليز أيضاً لثالث بريطانيا وضعماً استراتيجياً ممتازاً داخل الحدود البرقاوية بينما هي لا تستطيع أن تحصل على هذا الوضع في طرابلس الخاضعة لانفوذ الفرنسي . فلو أنها – أى انجلترا – طلبت توحيد ليبيا لتربت على ذلك طرد القوات الفرنسية من طرابلس وفزان وهذا ما لا تقدر عليه بريطانيا وما لا ترضاه كي لا تغصب جارتها اللاتينية التي تتناطح فيها قوتان تجذبها مرة إلى معسكر الشرق ومرة إلى معسكر الغرب . كأنها في نفس الوقت تحاول استرضاء الإيطاليين الديموقراطيين الذين تطمع في فوزهم على الشيوعيين فكانت دائماً تلوح لهم بطرابلس .

وفي أول شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ أُعلن السيد السنوسى – بناء على مُصيحة من بريطانيا – استقلال برقة تحت إمارته .

الف Sociology الْعُمُرَة المُهْشَكَلَة :

تلك خلاصة موجزة توضح لنا الموقف في أعقاب الحرب العالمية الثانية

والمصالح والأطمع التي تدخلت في المشكلة (وأخيراً عرضت المسألة الليبية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة خلال دور انعقادها الرابع وتارت المناقشات واحتدمت وأخيراً قررت اللجنة السياسية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ما ياتي (١) :

أولاً : عنع Libya المكونة من برقة وطرابلس وفزان الاستقلال في موعد لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

ثانياً : إنشاء مجلس وطني من مندوبي برقة وطرابلس وفزان لوضع المدستور الليبي .

ثالثاً : تعين الجمعية العامة مندوبياً لهيئة الأمم في ليبيا يعاونه مجلس استشاري للإشراف على شؤون هذه البلاد خلال فترة الانتقال .

رابعاً : أن يتتألف ذلك المجلس الاستشاري من مصر وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وأهالي ليبيا .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تم في اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الموافقة على قرارات اللجنة السياسية بأكثريّة ٤٨ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع تسعة أعضاء عن الاقتراع ، كما وافقت أيضاً على تشكيل لجنة لاختيار المندوب السامي للبيضاء . وتتألف هذه اللجنة من الجنرال كارلوس روميولو ورئيس الجمعية ، ورئيس اللجنة السياسية ، ورئيس اللجنة الخاصة وكلها . ونستطيع أن نقول — وقد انتهت المسألة الليبية إلى حل — وخاصة أن توصيات الجمعية في هذه المسألة بالذات نهائية وملزمة ، نستطيع أن نقول إن القرار أعاد بعض الطمأنينة إلى النفوس وبعض الأمل في أن الهيئة الدولية الكبرى تستطيع لو حزمت أمرها أن تبلغ في المشاكل التي تواجهها حلولاً حاسمة مطمئنة .

(١) راجع النص الرسمي في قسم الوثائق

صفحة من تاريخ سوريا الحديثة

بحث في الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في ربيع عام ١٩٤٨

وردت الأنباء منذ حين عن إجراء انتخابات عامة بجمهوريّة جديدة في سوريا قامت على أنقاض جمهوريّة حسني الزعيم التي كان اغتياله بعد انتخابه رئيساً (بالإجماع) انطلاقاً لانقلاب عسكري قام به في ٣١ مارس

سنة ١٩٤٨ .

استتب الأمر في سوريا في يد الكولونيل حسني الزعيم حين انتخب رئيساً للجمهورية السوريّة تحت ظل دستور جديد وأخذ يدير أداة الحكم في سوريا إدارة (حازمة) : فاهتم بالجيش اهتماماً عظيماً وأوفدبعثات العسكرية العديدة إلى مصر ، واهتم بشق المرافق العامة بسوريا ونظم الأدلة الإدارية والديوانية وأسدل الستار (كما قال) على عهد من الرشوة والفساد واستغلال النفوذ ، ومنح المرأة السورية حقها الانتخابي . ونهر حسني الزعيم في سياساته الخارجية تهجراً خاصاً كان من نتيجته أن ازداد التقارب بين مصر وسوريا مما ترتب عليه بهذه عهد من التباعد بين سوريا والكتلة الهاشمية . ولكن فجأة اندر حمل حسني الزعيم حين تمرد عليه ضباط جيشه العظام وصرعواه وأذاعوا بياناً للشعب السوري قالوا فيه إن حسني الزعيم حاد عن الطريق الذي رسمه واضطروا للانقلاب قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ وان مهمة ذلك الانقلاب كانت تتحصّر في إبعاد شكري القوتلي ورجال حكومته لما ساد في عهدهم من الرشوة

واستغلال النفوذ ومهانة الجيش مما كان حديثاً الخاص والعام ، ثم إفساح الطريق لممثلي الشعب الحقيقيين . ولكن الزعيم استأنف برئاسة الجمهورية ووضع أصعب الجيش في ثالثون السياسة وفي هذا تهديد أولى تهديد لمستقبل سوريا السياسي . واستطرد البيان ناقداً سياسة الزعيم الداخلية والخارجية ثم أسدل الستار على جمهورية لم تعمّر أكثر من ثلاثة أشهر . وعهد الزعيم سامي الحناوى قائد الجيش الجديد إلى أحد رجال السياسة القدماء هاشم الأتاسي يتولى الحكم ربما يوضع الدستور الجديد لإجراء انتخابات عامة هي التي أشرنا إليها آنفاً . وإن هي إلا أيام حرق ذالك المهد الثاني نتيجة انقلاب ثالث لا تزال آثاره قائمة حتى كتابة هذه السطور .

ولما كان للانقلاب العسكري الذى قام به حسنى الزعيم وقع كبير في معظم دوائر العالم السياسية لما أحاط به من ظروف غامضة مثيرة وما ترتب عليه من نتائج سياسية وعسكرية وما استتبع من شتى الأقاويل والاشاعات ، ولما كان هو حلقة في سلسلة الانقلابات العسكرية نرى لزاماً أن نعالج في شيء من التفصيل .

والآن فلنضع النقط على الحروف ..

بحث في الانقلاب العسكري الأول

في سوريا

بقلم : عبد الرزاق عبد القادر

الحالة في سوريا قبل الانقلاب :

لم يكن أحد من الرجال العاملين في الأوطان العربية يتوقع أن يرى انقلاباً تحدّثه قوة عسكرية في حكومة سوريا ، ولا كان رجال سوريا أنفسهم يتوقّون ذلك قبل ظهور بوادر الحركة لأنّ نظام الحكم النباتي فيها إذا قرر بمثله في غيرها من بلاد الشرق العربي التي تتبع هذا النظام عدّ أنه بسير سيرٍ عادي وإن رأى بعض خصومه أنه كان ينطوي على مآخذ ونواحي قصور ، وقد رأينا عند استقالة وزارة جميل مردم بك تحت ضغط الرأي العام بسبب سوء الحالة في فلسطين أن رئيس الجمهورية وجد صعوبة غير يسيرة في إقامة وزارة تختلفها ظلال البلاد بدون وزارة مدة عشرين يوماً . ولو كان البرلمان السوري أداة تدار باليد لكانَ الوزارة الجديدة ألغت في ٢٤ ساعة .

وكان البرلمان السوري يضم نحوها من ١٣٦ نائباً والأحزاب السياسية فيه ثلاثة هي : الحزب الجمهوري (حزب الحكومة) والحزب الوطني الذي حل محل الكتلة القديمة وحزب الشعب . والأول يرأسه جميل مردم بك وبعثله في المجلس حوالي ٥٠ نائباً أكثرهم من أعيان الأقاليم والعشائر والقبائل ذوى النفوذ في دواائرهم ومعظمهم من يضمن لهم نفوذهم في أقاليمهم الفوز في

أية انتخابات منها تسكن صفة السياسة الحكومية . وليس لهذا الحزب أندية ولا جان بين الشعب وقوته النباتية محصورة في البرلمان وهو الذي يسند الحكومة وبعده ، ناسة الحمودة . والحزب الثاني (الوطفي) كان برأسه السيد السديع العطمة ثم تخلى عن رئاسته فظل عاماً تولى إدارته لجنة ثلاثة مؤلفة من وكيله السيد لطفى الحفار من الرؤساء السابقين ، والدكتور كمال من الوزراء السابقين أيضاً والسيد صبرى العسلى أمينه العام . والحزب الثالث (الشعب) برأسه السيد رشدى السكيخا من زعماء حلب . ولكلما الحزبين الثاني والثالث أندية وجان شعبية من أنصاره في المدن السورية وخاصة دمشق ويمثل كل منها في المجلس بضعة وثلاثون نائباً . والحزب الوطنى يحتمل الحكومة وريادة الجمهورية أما حزب الشعب فيعاونهما وهناك حوالي عشرة نواب من المستقلين . ومن أبرز اتجاهات حزب الشعب الواردة في برنامجه أنه يحبذ الاتحاد مع بعض الدول العربية المجاورة (العراق) بقدر الامكان للتذرع بقوة الاتحاد إزاء المشاكل الخارجية وأخصها مشكلة فلسطين . والحزب الوطنى لا يعارض هذه السياسة حين يرى الظروف صالحة لتنفيذها .

وكانت وزارة السيد خالد العظم قبل الانقلاب تعد وزارة مؤقتة لأن رئيسها محايده لا ينتمي إلى أحد الأحزاب الثلاثة . كما أنه ليس بريطانيا ومثله في ذلك بعض أعضائها ، وقد شد أزرها لدى البرلمان وزراء الحزب الجمهوري وعند هاريس الجمزوبي وبعض نواب الحزب الوطنى ، إذ كانت الأزمة الوزارية قد طالت وكانت الحالة في فلسطين تستدعي وجود حكومة مسؤولة عاملة تواجه المشكلة وتشترك مع الحكومات العربية في حلها . وقد تعرضت هذه الوزارة لنقد المعارضة والطعن في حكمها . وجاء بعض الطعن عن طريق نقد الجلش فى أمور معينة بعد أن أوقفت الحكومة بعض الضباط لأسباب رأتها

داعية إلى ذلك . وكان الجيش قد قام بواجبه في فلسطين وخاصة عند الاستيلاء على مستعمرة مشمار وطرد اليهود منها . وكان لهذا الجيش بعض مطالب خاصة فلما طعن فيه في البرلمان ولم تجحب الحكومة مطالبه عد قائد أنه في ذلك غضاعة عليه وعدم اهتمام بطالبه وتقصير في تقديره بعد جهاده وتصحياته وكان ينسب إلى ذوى النفوذ التدخل في شئون الحكومة فاستند قائد الجيش إلى ذلك كله لاتهامه وللأمر بمخالفة النظام الديموقратي وقام قومته على الرئاسة وعلى الحكومة معاً وعد الامر داخلياً بـ من إقامة حكومة جديدة في البلاد كما أذاع على الملايين غداة الانقلاب .

وضع الانقلاب

ولاشك أن قائد الجيش الزعيم قد كسب المعركة الأولى في حركة الانقلاب تلك الحركة التي جاءت من الداخل لا من وحي الخارج والتي كان السبب المباشر فيها تذمر الجيش ، ويبدو كذلك أن الشعب السوري كان موافقاً على ذلك الانقلاب الذي تم دون اهراق قطرة واحدة من الدم بل «دون أي لطمة» على حد تعبير الكولونيل حسني الزعيم نفسه . وهذا يدل دلالة واضحة على أن الشعب السوري لم يكن متسلكاً بـ رجال الحكم السابقين وأن الرأي العام الذي تلقى هذا الانقلاب بالارتياح يصوب إلى تحسين أساسى في الحالة الاجتماعية والنظام الإداري في البلاد وإلى توزيع عادل في المنافع والواجبات وإلى استخدام الشباب على نطاق أوسع في ميدان الاختصاص ثم إلى احترام أعم لـ كل مواطن مهما كانت حرفته . ولقد تلقت سوريا تلك الأحداث بكل ما توحى به الأشياء الجديدة من الاهتمام . إلا أنه كانت هناك جولة أخرى تعين على الزعيم حسني الزعيم أن يكسبها وهي أن يبني عهداً جديداً

أقل اقطاعية وأعظم تفهمها للمصلحة العامة وأكثر عدالة ومساواة . وللوصول إلى هذا الهدف كان عليه أن يعيد البلد إلى ظل الدستور خصوصا وأن جميع رجال الأحزاب السياسية في سوريا بما فيهم زعماء حزب الشعب يرون أنه من الضروري أن تقوم حكومة مؤقتة تتألف من البرلمانيين ومن الأشخاص الذين أجمع الناس على احترامهم لتولى زمام الحكم بأسرع ما يمكن ورأوا في الوقت نفسه وجوب تأليف لجنة من الاختصاصيين لوضع قانون للانتخابات وذلك يدعى الشعب إلى إبداء رأيه في الأعمال التي تمت عن طريق الانتخابات العامة وأخيراً وجوب أن تخلي هذه الحكومة المؤقتة المكان لحكومة شرعية تدعى لادارة دفة البلد وبهذه الطريقة يتمنى سوريا أن تمشي بخطى ثابتة نحو التقدم والازدهار .

مجزمة شافنة :

ووقفت في وجه حسني الزعيم صعوبات جعلت مهمته أشق مما كان يتصور وهي صعوبات داخلية وقانونية ودستورية ، وصعوبات خارجية تتعلق بعلاقات سوريا بالعالم الخارجي وعلى الأخص بالعالم العربي وجامعة الدول العربية .

مناقضة شرعية الانقلاب :

وأهم تلك الصعوبات الخروج من الحالة الواقعية إلى الحالة الشرعية في كل انقلاب وعلى وجه الخصوص في الانقلابات العسكرية التي تعتمد على قوة الجيش وهي صعوبة ناشئة من طبيعة الانقلاب نفسه ، ملزمة لإنهائه ، مستمدّة من غايته ووسيلته ، لذلك نراها مائلة في أساس كل صعوبة تصادفه فالقوة تخضع ولا تخون ، وليس الخضوع الإجباري وبالاً كراء و القوة من وسائل

الاستقرار . وما دام الوضع يستند إلى القوة فلا يمكن أن يقال انه وضع عادى أو شرعى ، واستخدام القوة يغرس بمواصلة استخدامها ، وكلما أمعن أصحاب الانقلاب في الأذى جاءه بهم ، وهم ينتظرون من رئيس التحرير أن يتبرأ منها ، فهى حلقة مفرغة تحتاج إلى الكثير من الحكمة وحسن النية وضبط النفس ومراجعة الضمير .

والزعيم حسنى الزعيم أسقط نظام الدولة بقوة الجيش ، واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، وعزم على تعديل الدستور . فبأى حق يفعل قائد الجيش هذا كله مهما أيده الجيش وأطاعه ؟ إن الأمة السورية هي مصدر السلطات وحدها . وكيف السبيل إلى معرفة رأيها الصحيح فيما وقع وفيما يراد ؟ ، بالانتخابات ؟ . وكيف يمكن أن تعبر سوريا عن رأيها الصحيح بعد أن تدخل الجيش ؟ . كانت هذه المشكلة هي أدق مشكلة أخرجت حسنى الزعيم بعد الانقلاب وترتب عليها صعوبة أخرى هي خوف رجالات سوريا وحذرهم من التعاون معه على هذا الأساس والذي يعتبر أقرب إلى الدكتاتورية العسكرية منه إلى الديمقراطية النيابية .

وقد أوحى العناء الذى لقيه الكولونيل حسنى الزعيم فى وضع أي سياسى من كبار ممثلى الحكومة تحت حمایته بأن الزانع لم يكن بين حزب سياسي وآخر بل بين الطبقات السياسية المحدودة وبين الطبقات المتوسطة التي لم تتضرر إلا بتصعيد ضئيل من السلطة حتى ذلك الوقت ، كما أوحى قراره بإجراء انتخابات جديدة وترك أمر الإدارة في الوقت ذاته إلى الموظفين المدنيين (الأمناء والعامليين) بأن الساسة يقفون إلأى واحدا عليه وكان المهم عليه أن يعرف أو يحد أداة أخرى للحكم أفضل من تلك الأداة ، خصوصا وأن سوريا لا تفتقر إلى الأكفاء من الرجال رغم أن الذين أوتوا الخبرة السياسية

قليون . وليست سوريا أيضا بفقيرة في أصحاب المثل العليا بين الشباب
المثقف من يمنى بأمور الشعب .

ارتياح السياسة في أيام الانقلاب الـ ولـي :

وظهرت بعض البوادر المؤسفة في سياسة الزعيم حتىزعيم تلخص
في الأمور التالية :

١ — أغلق الزعيم الكثير من الصحف وحل الأحزاب السياسية وأحال
بعض رجال الدولة إلى المحاكم العسكرية وقرر إرجاء الانتخابات إلى ما بعد
الفراغ من هذه المحاكمات . وكل هذه إجراءات عرفية تزيد الموقف تعقيداً
ونفتح أبواب الشك .

٢ — أعلن الزعيم عن غزمه على تقوية الجيش وفرض ضرائب تصاعدية
لهذا الفرض . ولا شك أن هذه الضرائب التصاعدية هي خير الأنظمة المالية
وأن تقوية الجيش أمر محمود ولكون خشى البعض أن تقوية الجيش وفرض
الضرائب لا يراد بهما وجه الوطن بل توطيد دعائم الحكم العسكري إذ في ذلك
الجو العسكري الخالص في سوريا وسيادة رجال الجيش بكل طبقاتهم كان كل
شك يفسر اصلاح الحكم العسكري .

٣ — أعلن الزعيم عن نيته في ترشيح نفسه للجمهورية وهذا حسن
إذ لا يأس أن يتطلع مثله إلى هذا المنصب الخطير خصوصا وأن الحكم
الديعوقاطي الجمهوري يسمح لأى شخص توفر فيه الشروط بترشح نفسه
للرئاسة . ولكن حين يجيء هذا الترشح من قائد الجيش بعد اهلاك عسكري

وبعد تعديل نظام الدولة في ظل الحكم العسكري يكون ذلك إيداعاً باستمرار الحكم العسكري مهما حاول أن يلبس لباس الوضع المستوري السلم .

(٤) صرخ الزعيم أنه قام بحركته لأن رجال الحكومة السابقة أو العهد السابق قد اتبعوا سياسة غير وطنية فأبرموا الاتفاق المالي مع فرنسا والاتفاق مع شركة النفط الأمريكية وأرادوا الدخول في مفاوضات المدنة مع اليهود . وإذا به يحاول - بعد الانقلاب - تطمئن اليهود (الدكتور بانش) والدول الأجنبية وسكرتيرية هيئة الأمم من قيام الحكومة الجديدة بالالتزامات الدولية جميعها ومنها التفاوض مع اليهود وتنفيذ الاتفاق المالي على فرنسا واستمرار المفاوضات مع شركة التابلدين وهكذا التزم الزعيم نفس السياسة التي وصفها بأنها غير وطنية .

ومع ذلك فيجب إدراكه حرج الموقف في ذلك الوقت وصعوبة المساس المخرج منه وتقدير العوامل التي تتنازع تفكير زعيم الانقلاب وعلى عليه قراراته .

الدناءة ونظام الحكم في الشرق العربي

وأنار الانقلاب السوري فيما أنوار بعض الأمور الحساسة فيها يتصل بعلاقة سوريا بالدول العربية وخاصة ما كان متعلقاً بنظام الحكم في تلك الدول ثم بعض المشاريع السياسية التي تهدف إلى إنشاء سوريا الكبرى أو الملال الخصيب . فرغم كون الانقلاب العسكري في سوريا داخلاً بحثاً إلا أن رابطة الاخاء والمصلحة المشتركة التي تربط دول الجامعة العربية - سوريا إحداها - تدخله في نطاقها . وقد أخذت بعض الصحف الأوروبية فعلانتقد أنظمة الحكم في الشرق العربي كلها من أجل هذا الحادث وقيل إن بعضها ذكر أن حركة الانقلاب في سوريا تدل على أن الديمقراطية في البلدان العربية كلها لا تزال صورية .

الـ ثـ قـ اـ لـ بـ السـ وـ رـ يـ وـ سـ وـ رـ يـ الـ كـ بـ رـ يـ

وأثار الانقلاب السوري الأخير من جديد موضع سوريا الكبرى الذي
ما زال يداعب أفكار نفر من ساسة بعض الدول العربية . ولاشك أن الحديث
الذي أدلّ به الملك عبد الله في ٢ إبريل سنة ١٩٤٩ يشعر بأن هذا المشروع
جاوز نطاق التفكير فيه إلى نطاق التفكير في تفديه ، وأن أنصار هذا المشروع
وعبدية كانوا يرون في الانقلاب السوري إحدى الفرص السانحة لتحقيقه .
ولأهمية هذا المشروع نرى أن تعالج علاقته بسوريا بشيء من التفصيل .
يبدو أن مطامع الدولة الأردنية الناشئة لا تقف عند حد فمّي قد تحولت في
السنوات الثلاثة الأخيرة من إمارة صغيرة هادئة إلى مملكة . وهذا هي
تطالب بضم جزء من فلسطين العربية إليها وبنفسها على البحر الأبيض
سواء كان ذلك عن طريق غزة أو يافا أو غيرها . ثم هاهي تسعى إلى إنشاء
دولة كبيرة تكون هي نواتها تتألف من المملكة الأردنية الهاشمية والعراق
وسوريا معا . وليس ثمة اعتراض جدي على قيام هذه الدولة سواء أصبحت
تعرف باسم سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى إذا كانت تلك هي
حصاً مشيشة الشعوب ذات الشأن ، أما أن يتم ذلك قسراً وخاصة دون موافقة
الشعب السوري الذي جاهد طويلاً للفوز باستقلاله فهذا شيء مغایر .
ولا نظن أن الدول الأخرى المرتبطة بعثاق الجامعة العربية يمكنها الإغضاع عنه
أو السكوت عليه .

الثابع بين سوريا وشرق الأردن :

ولست بجهل أن شرق الأردن كان في المهد العثماني جزءاً من سوريا إلى كانت قبل الحرب الأولى إحدى الولايات العثمانية وأنه بعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها أعلنت سوريا ومن ضمنها شرق الأردن في سبتمبر ١٩١٨ انفصالها عن الدولة العثمانية واستقلالها تحت حكم سمو الأمير فيصل ملك العراق فيما بعد ، ولكن الأحداث العالمية فرقت بين سوريا وشرق الأردن فوضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي وبسط الأنجلترا نفوذه في شرق الأردن مستندين في ذلك إلى اتفاق (سايكس - بيكو) البرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية سنة ١٩١٦ والتي كانت تفضي بأن تكون البلاد الواقعة جنوب الخط المعروف بخط سايكس بيكو وهي بلاد شرق الأردن من عجلون شمالاً إلى الطفيلة جنوباً في منطقة النفوذ البريطاني . وبينما استمرت سوريا خاضعة للانتداب الفرنسي تسكن له تارة وثور عليه أخرى حتى أمكنها تحررها والتحرر منه نهائياً في عام ١٩٤٥ - ٤٦ ، كان يقليم شرق الأردن يتطور تطويراً آخر بعد أن استقر الأمير عبد الله بن الحسين في عمان ابتداءً من مارس سنة ١٩٣١ وإعلانه تأليف أول حكومةٍ مدنيةٍ في إمارة شرق الأردن وبذلك اعترفت الحكومة البريطانية في مايو ٢٧ سنة ١٩٢٣ مع بقاء شرق الأردن خاضعاً للانتداب البريطاني . وفي أبريل سنة ١٩٢٨ وضع أول قانون أساسي لامارة شرق الأردن نص فيه على تعهد سمو الأمير عبد الله بأن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في كثير من الشؤون . وبينما انضمت سوريا إلى انتهاء الانتداب الفرنسي وإعلان استقلالها إلى هيئة الأمم المتحدة كعضو أصيل فيها واشتركت اشتراكاً فعلياً سنة ١٩٤٥ في مؤتمر

سكان فرنسكو الذى وضع ميثاق هذه الهيئة العالمية ، انصرفت إمارة شرق الاردن إلى استكمال مقومات استقلالها فعقدت مع إنجلترا عام ١٩٤٦ معاهدة الصداقة والتحالف الاردنية البريطانية التي اعترفت فيها إنجلترا بشرق الاردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً وبصاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين سيداً عليها . وأعقب ذلك إعلان تحول هذه الامارة إلى مملكة وصدور الدستور الاردني الجديد في ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وإبرام معاهدة التحالف الجديدة بين بريطانيا ومملكة الاردن الهاشمية بمان (١٥ مارس ١٩٤٨) تلك المعاهدة التي تستند إليها الآن المملكة المشار إليها لإثبات صلاحيتها لعضوية هيئة الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة هذه الأحداث وغيرها مما لم نذكره قد أوجدت دون شك لكل من سوريا وشرق الاردن وضعا خاصاً وكياناً مستقلاً لا يجوز إغفاله فلا يمكن في وقتنا هذا لضم إقليمهما إلى بعضهما الآخر بغير ما كانتا فيما مضى وخاصة في العهد العثماني جزأين من ولاية واحدة بل لا بد لجواز هذا الضم وصحته من أن يتم على وفق إرادة كل من الشعبين واختيارة الحر لا نزولاً على رغبة تفرض .

هذا فضلاً عن أن سوريا وشرق الاردن كلاهما عضو أصيل في جامعة الدول العربية فلا أقل حق مع اتفاقهما على تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى من تحسين شعور الدول العربية الأخرى في هذا الصدد . ولا يخفى أن بعض هذه الدول يرى في تحقيق هذا المشروع ميلاً إلى الأخلاص بتوافق القوى في هذه النطقة من العالم : ولتوازن الدولي أهميته في بث روح الطمأنينة لدى الدول التي يعنيها الأمر .

سوريا الكبيرى ومبانى الجامعة العربية

أما إذا تم هذا المشروع سواء عن طريق القوة أو الخدعة فإن تحقيقه على هذا الوجه يعد خرقاً لميثاق جامعة الدول العربية نصاً وروحاً، ففيما ينادي الجامعة العربية إنما عقد... كما ورد في ديباجته... بين سوريا وشرق الأردن والعراق... الخ تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوسيعها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، كما أشير بصرخة العبارة في المادة الثانية منه إلى أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المترددة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها.

ولا شك أن محاولة إحدى دول الجامعة ضم كل أو بعض أقليم دولة أخرى عضو فيها على غير إرادة شعب هذه الأخيرة لا يتفق مع الفرض المشار إليه كما أن مجرد التفكير في هذا الضم يجافي روح الميثاق. ولم يسع شعب مصر إلا أن ينظر بعين القلق إلى تلك الإشارات التي ترى بشأن هذه المحاولات التي تعمل في الظلام حيناً وفي النور حيناً آخر متnezة فرصة الانقلاب خشية أن يتخد الطامعون تلك الفرصة للقضاء على سيادة سوريا واستقلالها الذين جاهدوا الشعب سوريا من أجلهما طويلاً وأفقي في سبيلهما زعماً أمثال شكري القوتلي وأعمارهم. وإذا كان الميثاق في مادته الثامنة قد جعل نظام الحكم في كل دولة من الدول الأعضاء من اختصاص هذه الدولة وشعبها وحدها، وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية على ما بدا وكما دل عليه موقعها من حوادث اليمن سياسة الترقب والانتظار فليس معنى ذلك أن تتغاضى عن العلاقة بين

الانقلاب الداخلي في سوريا وبين تحقيق سوريا الكبرى ، وموقفها في ذلك مثل موقف باقى الدول العربية .

عمرفة سوريا الكبرى بالذلة والرعب :

فكان ذلك سبباً لاتجاه ظن الذي أظهر تهم حكومة مصر تجاه الحكومة الانقلابية السورية وامتنع المسؤولون المصريون عن ذكر موقف مصر تجاه الانقلاب إلا بعبارات غامضة وانتزت العراق هذه الفرصة واعتقدت أن حكومة سوريا العسكرية في أشد حاجة إلى يد عربية تعتد إليها لتساعدها على الخروج إلى الحالة الشرعية المعترف بها خصوصاً وأن الصهيونيين بفلسطين انهزوا فرصة الانقلاب وقاموا بعض المناوشات على الحدود وراوغوا في مفاوضات المهدنة بينهم وبين السوريين . واعتقدت العراق أن الزعيم سيصافح أول يد تتقدم إليه لشدة حاجته إلى مؤازر .

تمغل العراق :

وهنا توجه نوري السعيد باشا وهو المعروف عليه سوريا الكبرى إلى دمشق ليجري بعض المحادثات مع الكولونيل حسني الزعيم وكان غرضه من ذلك المحادثات ظاهرياً :

- ١) وزارة سوريا في عهدها الجديد مع احترام استقلالها .
- ٢) توثيق أو اصرار الصداقة بين الدول العربية عامة .
- ٣) أن اختيار نوع الحكم من حق الشعب السوري وحده .

٤) عقد تحالف عسكري ضد أي عدوان يقع على سوريا من أية
ناحية صهيونية وغير صهيونية .

٥) تنسيق الأوضاع الاقتصادية والتجارية بين سوريا والعراق .

الوثيقة المرافقية السورية الأردنية وفقراتها :

ولكن في الواقع كان غرض نوري السعيد باشا من هذا السفر عقد اتفاقية عسكرية ثلاثة بين العراق وسوريا وشرق الأردن ثم يلتحقها بروتوكول اقتصادي متدرج بذلك نحو التوحيد الشامل بين الدول الثلاث في المجال الحصيف .

وأهم ما في مشروع الاتفاق العسكري الذي عرضه السعيد باشا على الزعيم:

١) يجري توحيد القيادة تدريجياً .

٢) تعاون قوى الدول الثلاث المشتركة على رد العدوان الخارجي مهما يكن هذا العدوان .

٣) يتعهد العراق بتنظيم القوى الجوية السورية .

٤) يجري تبادل البعثات العسكرية بين الدول الثلاث بالتبادل في القطاعات العسكرية ودراسة استعمال الأسلحة .

أما البروتوكول الاقتصادي فيتضمن :

١) رفع الحواجز الجمركية .

٢) إلغاء جوازات السفر بين البلدان الثلاثة .

٣) تنظيم عملة البلدان الثلاثة على أساس واحد :

٤) تأسيس وحدة اقتصادية مشتركة .

٥) تحفظ الجانب السوري مبدياً رغبته في اشتراك لبنان في البروتوكول

الاقتصادي نظراً للوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان .

وشاع أن هذه الاتفاقية وقعت بالفعل وأن الهدف من التكتم هو التريث حتى يتم اعتراف الدول العربية جميعها بالوضع السوري الجديد . بل وشاء أيضاً أن تلك الاتفاقية جاءت بناء على طلب حسني الزعيم نفسه ، وهنا اعتقاد الرأى العام العربي أن السياسة الخارجية لحسني الزعيم وضحت خطوطها وبانت معالمها . وكان رد الفعل أن ظهر القلق في التصريرات الرسمية المصرية وال سعودية . فصرح مصدر رسمي في مصر بأن اعترافها بحكومة الزعيم سابق لا وأنه وأنه سيراعي بشأنه مدى صحة ما أذيع عن فساد نظام الحكم السابق كما سيراعي استباب الا من للحكومة الجديدة وقبول الشعب السوري لها (وعدم خضوعها لـ نفوذ أجنبى) . والمفهوم أن مصر لا تخجد مشروع سوريا الكبير .

القسم الثاني: المقدمة :

وكان الجو ملبداً بالفيوم . لقد كسب الزعيم العراق وشرق الأردن ولكن حسر مصر والملكة السعودية فأخذ يوازن بين ربحه وخسارته . ولكنّه وجد نفسه خاسراً في تلك الصفقة لأن مصر أقوى الدول العربية وأعظمها ثقافة وتقديماً واجتماعاً وجيشاً . وظلّ الجو مكفراً إلى أن طرق الزعيم باب حمل مصر .

وسويت المسألة مع مصر تسوية كاملة وأعلن الزعيم في جلاء معاداته |

مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وتسكينيه لكل ما صدر من التصريحات والإشاعات بهذا الشأن فأسدل الستار بعنف على ذلك المشروع ؛ بل ولم يقف الزعيم عند هذا الحد بل هاجم شرق الأردن مهاجمة عنيفة وأعلن أنها ستضم إن آجلاً أو عاجلاً (كمحافظة عاشرة في سوريا المستقلة) . وهو تصرّح بعيد عن الآيةقة الدبلوماسية

الانفصال حركة داعمه :

ومن هنا وضح شيء خطير كان غامضاً ومتقدماً على الأفهام وهو سر الانقلاب السوري وهل هو داخلي أم خارجي . واعتقد واللهة هذه أن الانقلاب كان داخلياً بحتاً وأن ما اكتشفه من غموض خارجي كان راجعاً إلى اتهام بعض الدول ذوى النيات الغير سليمة ذلك الانقلاب في تنفيذ مشروعات معينة أو في محاولة تنفيذها . وحق لو قبل إن الزعيم كان يربّ بتلك المشروعات ولكنه وحد مصلحة سوريا الحالية لا تتنق معها فالرد على ذلك هو أن العبرة بالنتائج لا بالمقدمات والتنتائج المدوسة أمامنا تحدث أن الزعيم أوصى الباب في وجه أنصار الانفصال .

مواغات الانفصال

ولنا أن نتساءل . . بأى حق يفعل قائد الجيش السوري ما فعل من انقلاب مما أيدته الجيوش وأطاعته ؟ يرى البعض أن هذا الانقلاب كان سيحدث إن عاجلاً أو آجلاً وإن قام به الجيش أو أى طائفة أو عنصر ذلك لأن سوريا كانت حينئذ على فوهة بركان وظلت السحب القائمة تتجمع شيئاً فشيئاً منذ أعلنت الأحكام العرفية هناك بمناسبة التدخل العسكري

ق فلسطين . وكانت معلنة لمدة ستة أشهر تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكان جليل مردم باك هو رئيس الوزارة والحاكم العام العسكري في ذلك الحين وجرت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة النفط الأمريكية لما الأنابيب عبر الأراضي السورية من المملكة السعودية إلى ساحل لبنان . وورد ضمن نصاق الانفافية التي تجري المفاوضات بشأنها ما يتيح لشركة إقامة مطارات ومواقع لحماية الأنابيب . فاعتبرت هذه الأحكام ماسة بالسيادة السورية وقام الطلبة في دمشق بـ مظاهرات احتجاج على تلك الأحكام وكان ذلك في شهر نوفمبر ١٩٤٨ . ففرق البوليس المظاهرات ولكنها عادت بعد ثلاثة أيام واشتراك فيها الطلبة وغير الطلبة ومئلون للهياكل وبعض الأحزاب والكتابون من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم . وقد تضخم موضوع الشكوى من القائمين بالأمر . فلم يقف عند حد أحكام مشروع اتفاقية النفط بل تجاوزها إلى الشكوى من سوء الادارة البالغ والآني من الرشوة والمرقات واستغلال الموظفين لنفوذهم في مناسبة النجار وامتناع الخبز وشدة الغلاء وتضخم النقد السوري وانطفاء النور . فكان رد الفعل من ذلك كله مطالبة وزارة جليل مردم باك بالاستقالة فاستقالت الوزارة وصدر الأمر في فترة الانتقال باستبقائها لإدارة الاعمال حتى تؤلف الوزارة الجديدة وعهد لنجاشي بالمحافظة على الأمن وتحت سلطانه الدرر والجندرمة والأمن العام جميعه . وتولى الجيش المحافظة على الأمن برئاسة الزعيم وتولاها طوال أسبوعين كاملين دون رقيب إذ كانت مناصب الوزارة شاغرة بين استقالة مردم وتولي العظم وقد تلاحم الجيش أثناء توليه المحافظة على الأمن بجماعة مسلحة من حزب التقدم الاشتراكي أو الاشتراكي

الاسلامى الذى برأسه النائب العسلى وأصيب فى التلاحم لقرم الفريقيين .
فبما ألغت الوزارة الجديدة وتقدمت للبرلمان انتقد الأخير [الامر الصادر
بسيطرة الجيش واعتبره غير دستورى فأقرَّ الرئيس الجديد] (العظم)
ذلك وأصدر أمراً بإلغائه ! . وحمل العسلى على الجيش وتصرفات قائده
العام وراح إلى حد رميء بالخيانته العظمى . واجتمع حتى الزعيم
وطالب بإجراء تحقيق سريع والنظر في تناقضه . ورفع القائد الاحتياج
إلى رئيس الجمهورية فجاءه رد اعتباره تسويفاً ومحاولات خصوصاً وأنه ظن
أن موقف النائب العسلى على تفاهم مع رئيس الجمهورية بسبب ما يسمى
من صلة قربى . . وتحقق من صدق ظنه حين بلغه بنبأ عزله من قيادة
الجيش .. ووصل إلى علمه أن مرسوم عزله سيوقع ليلة ٣ مارس فلم يعلم
شكري القوتلى كى يوجهه .. واعتلله ..

موقف الرجل

وننتقل الآن إلى دراسة موقف الدول من الانقلاب وبنائه في اختصار . أولاد :

موقف الدولة

مما قيل في أطماء الملك عبدالله في سوريا وفلسطين فإن هناك في الواقع
أموراً أشد وأقسى تسير سياسته ألا وهي مشاكل شرق الأردن الداخلية نفسها ،
 فهي تواجه أزمة مالية حادة بسبب فقر هوارها إزداد نفقاًها المتزايدة بشأن
اللاجئين الفلسطينيين ثم بسبب هؤلاء اللاجئين أنفسهم وهم طبقة أكثـر تفاقة
وتقىـدما من أهـالـى شـرقـ الـأـرـدـنـ أنـفـسـهـمـ فـنـهـمـ المـدـرـسـوـنـ وـالـخـامـوـنـ وـالـأـطـيـاءـ

والتجار الفلسطينيون . وهؤلاء اللاجئون لا يستطيعون مغادرة شرق الأردن إلى أية دولة عربية أخرى حسب أوامر الملك عبد الله وهم كذلك لا يستطيعون العمل في تلك الدولة الصغيرة ذات الموارد الضيقية التافهة . ثم هم كذلك غاضبون بسبب نتائج معاهدة المدنة بين اليهود وشرق الأردن وما ترتب عليها من احتلال اليهود قرى زراعية عديدة قدر عددها بـ ١٠٠٠٠٠٠ ميليونا من الجنيهات . وقد أثار هؤلاء اللاجئون الملك عبد الله وزادوا من حماسه مشروع سوريا الكبرى لما في ذلك من فائدة لهم إذ يستطيعون في دولة كبيرة (سوريا الكبرى) أن يجدوا سبيلا للرزق أضمن وأوفر . واعتقد الطرفان (الملك عبد الله واللاجئون) أن الانقلاب فرصة طيبة لتحقيق أطماعهم ولذلك ظهر روح ترحيب به في بداية الأمر ولكنهم صدموا صدمة عنيفة حين لمسوا الرفض القاطع المانع من الزعيم حتى تلك المشروعات ولاحت في الجو سحب قائمة تندى بالشريين البلدين !! ..

لبنان

يكن اللبنانيون لشخصية شكري القوتلي احتراماً كبيراً وحباً لوطنيته . ولذلك قابوا الانقلاب بفتور شديد وهجوم صحف بارد . وتحفظت حكومة لبنان بالنسبة لحكومة الانقلاب ولكن لاح في الجواب اتفاق بين رجال المعارضة اللبنانية والزعيم حتى الزعيم تخلى رياض الصلح بك مغبة الأمر وسارع إلى الاتفاق مع الزعيم خصوصاً ولبنان وسوريا ووحدة اقتصادية متساكنة .

العراق

ويشبه موقف العراق موقف شرق الأردن من حيث رغبته في إنشاء

دولة سورية الاتحادية على هيئة الهلال الخصيب . ولوحت العراق (كما ذكرنا) بمخالفة عسكرية ولكن نظراً لما أحاط تلك المخالفة من الغموض والإشاعات فشلت الفكرة .

إنجلترا :

كانت تتمى تحقيق مشروعات الملك عبد الله الاتحادية لما فيها من ضمان لصالحها في الشرق الأوسط وهي تضمن تحقيق تلك الصالحة في شرق الأردن لارتباطها معها بمعاهدة تكفل لها نفوذاً كاملاً هناك . وباتحاد سوريا تحت تاج الملك عبد الله تستطيع إنجلترا بسط نفوذها على منطقة أكبر من شرق الأردن وتعوضها عن فقدان نفوذها بفلسطين ومصر وتضع هذا النفوذ في العراق ، وقد استاءت حين رفض الزعيم تلك المشروعات الاتحادية ومع ذلك لم تشا أن تكشف عن النقاب وسترت موقفها باعترافها أخيراً بحكومة الزعيم .

دول أخرى :

وقد شرحنا موقف مصر بتفصيل في موضع مختلف . أما عن موقف فرنسا فإنه يتحدد حين تذكر أن فرنسا يهمها ألا ترث إنجلترا نفوذها في الليفان وعلي ذلك فهي تعارض مشروعات الملك عبد الله ومن ثم يهمها أن يظل الانقلاب السوري وحكومته بعيدين عن تلك المشروعات .

جامعة المرول العربية :

ولعل النتيجة السائدة التي ترتبت على الانقلاب ما يتعلّق بجامعة الدول العربية . فقد كان الجو متوتراً قليلاً بين دول الجامعة نتيجة للتيارات السياسية المتباينة التي أظهرتها حرب فلسطين وكادت السحب تنفعش ولكن الانقلاب أظهر هوة الخلاف بوضوح وجلاء وجعلها صعبه التوفيق بين وجهات النظر في محورى السياسة العربية وهي بما محور القاهرة - دمشق - جدة ومحور بغداد - عمان

هذه لحنة موجزة أردنا بها أن نلقى بعض الضوء على ذلك الانقلاب العسكري وهو الحادث الأول من نوعه بعد تحرر سوريا من النفوذ العربي .

عمر الرانى عبد القادر

بكالوريوس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية
كلية التجارة — جامعة فاروق الأول

حـدـيـثـ مـعـ حـضـرـةـ صـاحـبـ السـعـادـةـ

عبد الرحمن عزام باشا

أمين عام جامعة الدول العربية^(١)

س - تعرضت جامعة الدول العربية في العامين الأخيرين للمجوم والتقى . فالي
أى العوامل يمكن أن تعزى هذه الظاهرة ...

ج - البحث في هذه العوامل يطول وهي على نوعين ، كان الأول منها
نتيجة الدعايات التي اتفق جميع خصوم الأمة العربية والطامعين في
بلادها - وما أكثرهم - على القيام بها ضد العرب ، وخصوصا ضد
جامعتهم ، بصفتها ندوتهم ومركز تشاورهم ، ومظهر وحدتهم ، ومحور
آمالهم وصلة الوصل بين حكوماتهم . والثانية نشأت عن الفشل الذي منى
به العرب في فلسطين لأسباب لم يعد أحد يحملها ، ولم تقو الجامعة على
معالجتها ودرء تأثيرها لما تجمع عليها من عوامل الضغط الأجنبي
والدسائس والمناورات الخارجية والداخلية ومع ذلك فقد صمدت
للملايات محتفظة ببقتها في النصر النهائي . وكان من الطبيعي أن يلقى
كثير من الناس التبرع على الجامعة التي صارت رمزا لاعمل المشترك وقد

(١) أوفدت الجمعية حضرة الأديب فائق سامي إلى حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن
عزام الذي تفضل بالإجابة عن أسئلة وجهت إليه وكلها تنصب على مسائل حيوية
بالنسبة إلى البلاد والعربية .

نسوا أنها أداة حديثة للتشاور والتعاون بين حكومات متباينة الأوضاع وليس فيها سلطة الإلزام ولا حق القيادة للدول المشتركة في ميثاقها . ولو تبصر الناقدون وأنصفوا فعلهم يكتشفون أن الجامعة بوسائلها قد برهنت على جداره كبيرة ولذلك فإن الأمة العربية لم تتأس منها رغم عظم السكارىنة بل نهضت تطالب بتدعيمها وتنويعها .

س - ألا ترون من الأفضل أن تقوم الجامعة بصورة منتظمة بنشر الأبحاث والمناقشات في مختلف اللجان كما هو الشأن في هيئة الأمم المتحدة حتى يكون العالم العربي على يقنة من نشاطها .

ج - يعرف كل مطلع على حقائق الأمور من العرب وغير العرب ما قامت به جامعة الدول العربية من أعمال خطيرة لمصلحة العرب ومصلحة السلم العام . فإليها مثلاً يرجع كثير من الفضل فيما نالته سوريا ولبنان من استقلال تام وجلاء عاجل ، وفيما حققتها لليبيا من آمالها القومية ، وفي إزالة المشاكل التي استهدفت إليها التنين عقب اغتيال المغفور له الإمام يحيى ، وفي تذليل العقبات الاقتصادية التي كانت بين حين وآخر تتعرض العلاقات بين سوريا ولبنان وفي غير ذلك من مقاومة الاستعمار الأجنبي في المغرب والشرق في شمال أفريقيا وإندونيسيا وكان مجدهم الجامعية في هذه النواحي الثانية مشمراً وصادراً السكاكين من المظالم ، وموقف الجامعة في هيئة الأمم المتحدة وغيرها شاهد على صدقها في الدفاع عن حقوق الشعوب المستضعفة ، فأيدت الهند والباكستان كما ساعدت إندونيسيا على نيل استقلالها وكانت أول من اعترف بها كدولة رغم الأخطار التي أحاطتها بها . وأعتقد أن من مفاخر الجامعة وأسباب قوتها والمكانة التي أحرزتها في العالمين الشرقي والغربي ذلك القرار الذي أخذته لجنتها السياسية في

اجتماعها بالأسكندرية ، وهو أن تؤيد دول الجامعة الحق أيا كان صاحبه فقد كان موقفها هذا تجاه كثير من المشاكل الدولية التي اصطدمت فيها القوة بالحق من أهم الأسباب التي رفعت شأنها وأكسبتها احترام العالم وأحلتها مكانة سامية في جميع المؤشرات والاجتماعات الدولية .

ولاريب في أن الاقتراح الذي سمعته منك الآن ، وهو نشر الأبحاث والمناقشات التي دارت في مجلس الجامعة المختلفة في صورة منتظمة لا يخلو منفائدة في تنوير الرأي العام العربي ، فان هذه المجلة وضعت بعد درس طويل مشرووعات كثيرة مفيدة في مختلف نواحي الحياة القومية كالمعايدة الثقافية التي تنفذ الآن وكثير من القرارات والتوصيات في شئون شئ . وبين يديها مشرووعات كثيرة معندة من الانفاقات والمعاهدات التي لا ينفعها إلا استقرار الحكومات على رأي فيها وهي تشمل شونا في الثقافة والتشريع والمواصلات والاقتصاد والشئون الاجتماعية وتسييل التبادل التجاري وزيادة الانتاج وتحسين توزيعه في مختلف البلاد العربية ، ولكن هذه المشروعات لم يبت فيها . ولاتزال إدارة الجامعة دائبة على الحصول على اتفاق الحكومات عليها ، ولذلك رؤى الاحتفاظ بسرتها ، والأمل عظيم في أن لا يتاخر موعد نشرها طويلا بعد الآن .

س — ماهي النواحي التي ترون وجوب تعديليها في ميثاق الجامعة على ضوء التطورات والأحداث الأخيرة ..

ج — هذا ما تفكّر به الآن الحكومات الممثلة في الجامعة ، فإن الأحداث الأخيرة لفتت الأنظار إلى كثير من النواحي التي يجب تعديليها في الميثاق وفي ظني أن هذا التعديل سيتم قريبا على ضوء ميثاق الضمان الجماعي الذي اقترحت مصر عقده في بدء الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية .

المقتضيات في نظام الضرائب المصري

وسائل إصلاحه

بقلم : الأستاذ سعد ماهر جزء

إذا أخذنا ميزانية الدولة المصرية عن سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، وهي آخر ميزانية سبقت اتفاق مونترو، وجدناها تتكون من إيرادات تبلغ ٢٨٢٩٩٢ ج ٣٦٩٥ ج تموتها ضريبة الأطيان بـ ٤٠٠٢٨٦ ج، عوائد المباني بـ ٦٠٥٩ ج، وهكذا نرى أن الضرائب المباشرة في مصر كانت تدر حوالي ١٧٪ فقط من مجموع إيرادات الدولة وهذه نسبة ضئيلة جداً إذ تستطيع الضرائب المباشرة أن تشغل مكاناً أهون من ذلك بكثير . ومرجع هذه الحالة هو أنه لم يكن موجوداً يصر من ضرائب الدخل سوى الضريبة على الدخل من الأراضي الزراعية والضريبة على الدخل من المباني .

إن الوضع الذي كانت فيه مصر قبل إلغاء الامتيازات كان وضعاً شادعاً يحافي أبسط قواعد العدالة فقد كان مؤداء إثقال كاهل الزراع دون أصحاب الدخول من الوراد الآخرى كالاستهار الصناعى والتجارى أو الدخل من المهن الحرفة ولذلك لم تك足 لتغفى الامتيازات حتى صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو يقضى في الكتاب الأول منه بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وفي الكتاب الثاني بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أما الكتاب الثالث وهو الضريبة على كسب العمل فينقسم إلى فرعين

الأول هو الضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمعاشات ، والفرع

الثاني عبارة عن الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أي المهن الحرة .

ويلاحظ أنه صدر عام ١٩٤٤ القانون الخاص برسم الایلولة على الترکات .

ويذكرنا أن نتخلص مما سلف أثنا أخذنا في مصر بفكرة الضرائب

النوعية Impôts Cédulaires دون فكرة الضريبة الوحيدة .

وتتلخص فكرة الضرائب النوعية في أن يعالج كل نوع من أنواع الدخل معالجة مستقلة لا شأن لها بأنواع الدخول الأخرى فثلا يفرض على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة سعر خاص مختلف عن السعر المفروض في حالة المرتبات والأجور أو الدخول التي يحصل عليها أصحاب المهن الحرة كالمهاتين والمهندسين والاطباء والصيادلة والخبراء والمحاسبين والمثالين والفنانين الواقع أن الفرق بين الضرائب النوعية لا يقتصر على فرق في معدل الضريبة وإنما يتعداه إلى فرق في كيفية حساب وعاء الضريبة نفسه .

فالضريبة على أرباح الأسهم وفوائد السندات تصيب الوعاء بأكمله دون خصم أي نوع من المصاروفات أي ان وعاءها يتكون من كامل ربح السهم أو حصة التأسيس أو فائدة السند وما يدخل في حكم ذلك مثل مكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات ومكافآت التسديد إلى الدائنين وما يدفع من الأنصبة لحاملي السندات وما يحدث من التسديدات والاستهلاكات عن الأسهم على الوجه المبين في القانون .

أما وعاء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية فهو صاف الربح الذي تتحققه المنشأة أي يحمل الربح بعد استبعاد أقساط الاستهلاك والأجور والمرتبات والضرائب (عدا ضريبة الارباح نفسها) وكذلك فوائد الديون ومصاريف

الإعلان والمصاريف المختلفة الأخرى . ويلاحظ أن القانون لا يقر خصم أي نوع من الاحتياطيات . وظيفي أن وعاء ضريبة المرتبات والاجور هو كامل المرتب أو الاجر أو المكافأة أو العاش ، أما وعاء الضريبة على المهن الحرة فليس الا القيمة الاجماعية للمسكن ومكان مزاولة المهنة لأن الضريبة عبارة عن ٥٪ من المجموع .

وينشأ الاختلاف في حالة نظام الضرائب النوعية أيضاً في أن بعض الضرائب شخصي وبعضها عيني فثلا ضريبة ايرادات الزوجة المنشورة ضريبة عينية لا تأخذ في الحسبان الحالة الاجتماعية لصاحب الاراد لأنها تصيب الريع أو الفائدة منها كانت حالة قابضها . أما ضريبة الارباح التجارية والصناعية فشخصية لا أنها تحمل حساباً حالة المعمول الاجتماعية إذ سمح القانون باعفاءات معينة ، على أنه إذا تجاوز الدخل ضعفي حد الإعفاء القرر للمعمول فلا يستبعد شيء .

كذلك ضريبة المرتبات والأجور ضريبة شخصية إذ يعفى المعمول الذي يقل ايراده عن ٥ جنيهات شهرياً من كل ضريبة . أما إذا كان ايراده بين ٦ جنيه ، ١٣ جنيه سنوياً فإنه يستبعد مبلغ ٦ جنيه وتفرض الضريبة على الباقي . وإذا تجاوز الاراد ١٢ جنيه سنوياً فإن المعمول لا يتمتع باى اعفاء .

واخيراً وليس آخرها تختلف الضرائب النوعية عن بعضها البعض في طبيعة السعر المفروض فقد يكون هذا السعر نسبياً وقد يكون تصاعدياً .

قد يعتقد البعض لأول وهلة أن نظام الضرائب النوعية نظام سليم ولكن أرى أنه من تراث الماضي بالرغم من أن هذا النظام مأخوذ به في معظم دول العالم مثل فرنسا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة والمانيا وغيرها . ولست أعتراض على اختلاف الأسعار ببعضها لأنواع مصادر الدخل فلاريـب أن ذلك أمر

ضروري اذ يجب أن يكون سعر الضريبة المفروضة على الایراد الناجم من المال وحده سعراً مرتفعاً كما يجب أن يكون السعر منخفضاً في حالة الایراد الناجم من العمل وحده ، واخيراً يجب أن يكون السعر وسطاً في حالة تفاعل العمل مع رأس المال . هذه الحقائق مسلم بها وإنما ينحصر وجه اعتراضى على نظام الضرائب النوعية الذى تتبعه الآن في نقط عديدة أخص بالذكر منها .

أولاً : - احتمال تعدد الاعفاءات بالنسبة للممول الواحد فإذا كان الممول تاجراً يشغل إلى جانب تجارةه وظيفة في احدى الشركات فإنه قد يتمتع باعفائيتين ، إعفاء بصفته تاجراً وإعفاء آخر بصفته موظفاً وهذا الازدواج في الاعفاء يقرره القانون بطبيعة الحال لأن ضريبة الارباح التجارية والصناعية لأشأن لها بضربية المرتبات والأجور وفي هذا الازدواج تسامح ومحاباة لممول دون آخر وضياع موارد الخزانة .

ثانياً : محاباة الضرائب النوعية لمبدأ التصاعد فإذا صرنا النظر عن أن لدينا أسعار نسبية إلى جانب الأسعار التصاعدية والنسبية فهذا مبدأ خاطئ ، وإذا فرضنا أن السعر تصاعدي في كل نوع من أنواع الدخل فإن التصاعد يكون في هذه الحالة خطأً من الوجهة الفنية بل إنه ينقلب في هذه الحلة جوراً وتعدم الحكمة في تقديره .

ولنضرب لذلك مثلاً بممول يستمد من نوع معين من أنواع الدخل إيراداً قدره جنيه وموال آخر يحصل من نفس هذا المصدر على مبلغ ٤٠٠ جنيه . فلو أخذنا بنظرية التصاعد في الضرائب النوعية لوجب أن تفرض الضريبة في الحالة الأولى بسعر أعلى من السعر المفروض في الحالة الثانية ولكن قد يحدث أن الممول الثاني صاحب الدخل الصغير يستمد دخولاً آخر من أنواع أخرى

حيث لا يعد دخله الصغير إلا جزءاً لا يذكر من مجموع موارده وقد يكون المول الأول صاحب الدخل الكبير لا مورد له غيره .

حاول المشرع المالي في مصر أخيراً تلافي العيوب التي أشرنا إليها فقرر فرض الضريبة على الإيراد العام بسعر تصاعدي بالشراءح وقد فطن إلى تكرر التصاعد مرة في الضرائب النوعية مثل ضريبة المرتبات والأجور ومرة في الإيراد العام ولذلك قرر أن يكون السعر في الحالة الأولى نسبياً فيلغى السعر التصاعدي وتصبح الضريبة نسبة .

إنني أعتقد أن هذه المحاول وأنصاف المحاول ليست علاجاً حاسماً للموضوع وإنما يتطلب العلاج إنقلاباً في نظامنا الضريبي ، والعلاج الذي اقترحه هو ضرورة الأخذ بفكرة الضريبة الوحيدة في مصر وعند ما أتكلم عن الضريبة الوحيدة لا أقصد فرض ضريبة على نوع معين من الدخل دون الانواع الأخرى كالضريبة التي رأت جماعة الفيزيوقراتاط مثلاً فرضها على المنتج الصافي من الزراعة فقط ، ولا أقصد الضريبة التي نادى بها Henry George في كتابه *Progress & Poverty* عام ١٨٧٩ حيث ينتقد الرابع ويرى أنه غير مرغوب فيه ومن هنا نشأت نظريته المشهورة عن الضريبة الوحيدة .

إن ما أقصد به بالضريبة الوحيدة أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار دخل الفرد كله ككتلة واحدة لا تتجزأ فنضم إيراد القرطيس المالية التي قد يملكها المول إلى ربعه من تجارةه وهذا يضم إلى إيراده الناتج من عمولة أو سمسرة أو معاش أو أرض زراعية يؤجرها أو مبني يستغلها .

يجب أن يقدم المول الواحد كل سنة إقراراً مصلحة الضرائب على توزيع خاص بين فيه شق أنواع الدخول التي قبضها خلال العام ومن هذا تستقطع

مصلحة الشرائب المصاريف المختلفة التي تعتبر تكالفة على الربع أو الإيراد كما تقرر المصلحة إعفاءات معينة للأعباء العائلية وإذا ما تم ذلك فإنه يفرض على صافي الدخل سعر تصاعدى اتفاق أن يكون تصاعديا بالشراائح لا بالدرجات لما في النوع الثاني من جور في بعض الأحيان . ولنضرب لذلك مثلا إيراد قدره ٥٠٠ جنيه يخضع لضريبة قدرها ٦٪ . وبمعنى آخر يدفع هذا الإيراد ٣٠ جنيه أما إذا كان الإيراد ٥٠١ جنيه والسعر ٧٪ فإن المعمول يدفع ٣٥٠٧ جنيه أي أن زيادة جنيه في الإيراد في حالة التصاعد بالدرجات يرفع الضريبة بما يربو على خمسة جنيهات وهذا العيب غير موجود في التصاعد بالشراائح سواء كانت الشراائح متساوية أم غير متساوية إذ ينطبق على كل شريحة سعر خاص ولا يطبق السعر على كل الإيراد .

وهنا قد يطالع البعض البعض السؤال الآتي : —

الليس هناك تعارض بين الاقتراح الذي أشير إليه وبين ما سبق أكده من ضرورة اختلاف سعر الضريبة تبعا لنوع الدخل المستمد منه الإيراد ؟

الواقع ليس هناك تعارض ما وعيكتنا بمسؤولية تحقيق التوافق والانسجام بين اقتراح الضريبة الوحيدة واختلاف السعر باختلاف طبيعة الدخل هذا إلى جانب توافر التصاعد في الضريبة وفقا للكمية الدخل .

إننا نستطيع أن نخفض وعاء الضريبة نفسه بدرجات متفاوتة تبعا لطبيعة الإيراد على أن نأخذ في الاعتبار هذا الوعاء المخفض بدون غيره عند حساب مجموع الدخل الخاضع للضريبة التصاعدية فيستطيع التشريع الضريبي أن ينص على خفض الوعاء بمقدار المئن مثلا في حالة الإيراد الناجم من تفاعل العمل ورأس المال كما أنه يستطيع أن ينص على خفض الوعاء بمقدار الربع مثلا في حالة

الإيراد المستمد من العمل وحده على أن تأخذ مصلحة الضرائب في الاعتبار هذه الإيرادات المخضضة بحكم القانون دون الإيرادات الأصلية التي حصل عليها الممول فعلاً.

وهنالى ملاحظة هامة بشأن الاعفاءات للأعباء العائلية إذ أرى أن يكون هذا الاعفاء حقاً لجميع المولين في السواء بصرف النظر عن مبلغ دخلهم ولا أعتقد أن هناك ما يبرر حرمان ممول من الاعفاء متى تجاوز دخله مستوى معين كافياً للشرع المصرى في حالة الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

وهنا لنا أن نتساءل هل يكون الاعفاء متواصلاً بالنسبة للجميع في مقداره؟ أى لا انعرض هنا لاختلاف مقدار الاعفاء باختلاف الظروف العائلية إذ من للسلم به أن يتمتع المتزوج بإعفاء أكبر من الإعفاء الذي يتمتع به الأعزب، ومن للسلم به أيضاً أن يزيد الاعفاء في حالة وجود ولد أو أولاد ولكن في الواقع أتتكلم هنا عن تساوى أو عدم تساوى الاعفاء بالنسبة للمولين الذين ينتسبون إلى طبقات مختلفة من المجتمع.

إن إنجلترا مثلاً تقرر تساوى الجميع في الحاجات الأساسية ولكنني أميل إلى الأخذ بغير ذلك في مصر حيث التفاوت شائع بين مستويات المعيشة وحيث الاختلاف بين واضح بين تكاليف المعيشة في القرى والمدن.

لذلك أود لو أمكنتنا أن تأخذ هذه الاعتبارات في الحساب فتقسم المولين إلى مجموعات يتحقق التساوى في الاعفاءات داخل كل مجموعة ويتم هذا التقسيم طبقاً لمستوى المعيشة والمنطقة التي يعيش فيها الممول فلا يتمتع الفلاح مثلاً بإعفاء للأعباء العائلية مماثل للأعفاء الذي يتمتع به موظف أو تاجر يعيش في القاهرة أو الإسكندرية.

والسبيل إلى التفرقة بين مستويات المعيشة هو مقدار الإرداد أما عن تكاليف المعيشة في المدن والقرى فالسبيل إلى معرفتها هو الأرقام القياسية بنفقة المعيشة .

رأينا كيف أن نظام الضرائب الحاضر في مصر خطأ من الوجهة الفنية بسبب امكان تكرر الاعفاءات بالنسبة للمول وبسبب فساد فكرة التصاعد إذا طبقت في نظام من الضرائب النوعية .

وهنا أضيف إلى العيوب السالفة عيوبا أخرى من أبسط قواعد العدالة منها تساوى سعر الضريبة في حالة القيم المنقوله مع سعرها في حالة الأرباح التجارية والصناعية وقد كان الأولى أن يكون السعر مرتفعا في الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية حيث يستمد الدخل من امتزاج المال بالعمل . أما عن الاعفاءات للأعباء العائلية فهي مختلفة بالنسبة للناجر عنها بالنسبة للموظف فال الأول إن كان أعزبا يتمتع باعفاء ١٠٠ جنيه بينما الثاني لا يتمتع إلا باعفاء مبلغ ٦٠ جنيه فقط بصرف النظر عن أنه أعزب أم متزوج : هذا على حين أن المنطق يقتضي إما تساوى الجميع في الاعفاءات أو يكون الاعفاء أكبر في الحالة الثانية عنه في الحالة الأولى ذلك لأن الموظف يستمد دخله من عمله فقط .

ومن العيوب الأخرى الأخذ بالظاهر الخارجيه في حالة ضريبة المهن الحرة أي استرشاد مأمور الضرائب بالقيمة الإيجاريه للمسكن أو محل مزاولة المهنة فتحبس الضريبة على أساسها وهذا نقص بين في التشريع وفيه ظلم للبعض ومحاباة للآخرين وقد تلاقه المشرع أخيرا وقضى بضرورة الاعتداد على القرائن الحقيقية أي مقدار الدخل الفعلى الذي يحصل عليه صاحب المهن الحرة .

يضاف إلى ما سلف أن هناك أنواعا متعددة من الدخول لا تخضع لأى نوع

من الضرائب إلى وقتنا الحالى أحدهما الاستئثار الزراعى فضريرية الأطيان الحالية ضريرية على الملكية وليس على الاستئثار نفسه .

هذا على حين أنه في حالة الضريبة الوحيدة التي اقترحها لن ينجو من الضريبة ذلك الربح أو الإيراد الذى ينشأ من استغلال الأرض سواء أكان المستغل مالكًا أم مستاجرًا ومن الواضح أنه سوف ينضم من أرباح الاستئثار الزراعي كل ما يعده تكلفه على الاستئثار أسوة بما يحدث بالنسبة للاستئثار الصناعي والتجارى فهو ينضم الإيجار والأجور المدفوعة للعمال الزراعيين وفوائد الديون واستهلاك الآلات وأثمان البذور والسماد ومصاريف نقل المحاصيل إلى الأسواق ومصاريف الإعلان عن الحصولات الزراعية ، ولا جدال أنه سوف تنشأ صعوبات في التقدير نظراً لصعوبة مسح الدفاتر الزراعية واختلاف جودة الأرض وغلة الفدان وأسعار المحاصيل ونظراً لاستهلاك قسط من الانتاج مباشرة ولكنني أعتقد بأمكان تفادى هذه الصعوبات بتقسيم القطر إلى مناطق متشابهة في الخصوبة والظروف وتقرير متوسط غلة الفدان في كل منطقة وكذلك متوسط المصاريف وبمعرفة أسعار المحاصيل يمكن الوصول إلى صافى الربح .

وأود أن أذكر في هذا المقام أيضًا أن القراءطيس المالية الحكومية معفاة من الضرائب وهذا إجراء لا يبرره ولا يسعنا إقراره لما فيه من مساوىء اقتصادية واجتماعية ومالية ليس هنا مجال التوسيع فيها .

وما هو جدير باللحظة أيضًا أن اقتراح الضريبة الوحيدة لا يتنافس مع المبدأ المعروف الخاص بتحصيل الضريبة وهو الحجز عند المنبع Stoppage à la source ما أمكن ذلك كما يحدث الآن في ضريبة المرتبات والأجور والقيم المنقوله . إننا نستطيع أن نحجز الضريبة في المنبع كلاً كأن ذلك مكنا نظراً لفوائده هذا المبدأ

التي لا شئ فيها على أن يخاسب المول آخر العام على إيراده الكلى فيرد الفرق أو يدفع وهذا يحدث في إنجلترا .

وهنا أود أن أشير إلى حقيقة هامة وهي أن ضريبة الدخل في إنجلترا ضريبة وحيدة في الواقع ولو أنها ليست كذلك شكلاً فهناك يقسم الإيراد إلى جداول Schedules هي جدول A وهو يشمل الدخول الناتجة من الأراضي الزراعية والمباني على أساس القيمة الإيجارية وجدول B وهو الخاص بارباح الاستغلال الزراعي وغيره من العقارات .

وجدول C الخاص بالأوراق المالية الحكومية وجدول D وهو يشمل الأرباح التجارية والصناعية وكذلك المهن الحرة وإيرادات العقارات والقيم المنقولة في الخارج .

وجدول E الخاص بالأجور والمرتبات والكافيات .

أما عن حساب الضريبة فهو معقد ولذلك فإني أفرض ممولاً يتجاوز دخله ٤٠٠٠ جنيه وأحاول تطبيق الضريبة عليه لذلك أقسم دخله إلى جزءين :

الجزء الأول : وهو ٣٠٠٠ جنيه فاصل . وهنا يستبعد من الإيراد الإجمالي Gross Income المصارييف التي تعتبر تكافة على الرفع فتصدر إلى ما يسمى Actual Income حيث تفرق بين الدخل المكتسب Earned والدخل غير المكتسب Unearned فيخفض رقم كسب العمل بمقدار معين وهكذا نصل إلى ما يسمى Assesable وهذا يخصم منه الاعفاءات الخاصة بالاعباء العائلية وهي لا تفرق بين غنى وفقير وعلى ذلك نصل إلى Taxable Income وهو الذي يسرى عليه سعر ضريبة الدخل وهو عبارة عن سعرين « السعر المخفض أى

٦٥ شلن لاجنبية يطبق على ١٦٥ جنيهاً الأولى أما ما زاد على ذلك فيخضع
لما يسمى « السعر العادي » وهو الآن ١٠ شلنات لاجنبية .

أما الجزء الثاني من الدخل فهو ما يزيد عن ٣٠٠٠ جنيه وهو يخضع
لسعر إضافي Surta متضاعف بالشراطع .

يلاحظ أذن أن ضريبة الدخل الانجليزية أصبحت ضريبة وحيدة بعد عام
١٩٢٧ حين حل السعر الإضافي Surta محل الضريبة الإضافية Super Ta
وضريبة الدخل الانجليزية مفروضة في الواقع على الأشخاص الطبيعيين دون
الأشخاص المعنويين فالشركات لا تؤديها إلا نيابة عن الأشخاص .

و قبل ختام هذا البحث أقول إن الضرائب لاستعمال في مصر إلا باعتبارها
إدارة مالية على حين أن الضرائب أدلة اقتصادية واجتماعية بل أنى أذهب إلى
أبعد من ذلك وأرى أن الضرائب لم تستخدم في مصر استخداماً كافياً كوسيلة
مالية لزيادة موارد الخزينة .

أما عن الوجهة المالية فيجب أن يكون مفهوماً عام الفهم أن مشروع الضرائب
في مصر أظهر تسامحاً كبيراً في كثير من الأحيان ، ومن أمثلة ذلك أنه في
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يستبعد من ربع النشأة ما توزعه على
مساهميها وأصحاب سنداتها من أرباح وفوائد على أساس أن هذه الأخيرة
خضعت لضريبة القيمة المضافة .

نعم إن الشركة هي التي تسدد ضريبة القيمة المضافة ولكنها في الواقع ليست

متحملة قانوناً بالضريبة فالذى يحتملها Porteur هو صاحب القراءطيس المالية
أما الشركة فهى ليست إلا الدافع Payeur

وعلى ذلك فكان الأولى بالشرع أن يخضع كامل ربح المنشأة لضريبة الأرباح بغض النظر عمما وزع كأرباح وفوائد حيث لا يوجد في هذا أى ازدواج من الناحية القانونية ، وإن كان يвидوا الازدواج موجوداً من الناحية الاقتصادية فالشركة شخصية معنوية ، مستقلة تمام الاستقلال عن شخصية مساهميها .

ويتجلى تسامح الشرع أيضاً في الضريبة الاستثنائية ليس فقط في شكل معدلات تقل كثيراً عن المعدلات التي تأخذ بها في الخارج ، ولكن تجلى التسامح أيضاً في صورة احتياطيات كبيرة معفاة من الضريبة تستطيع المنشأة أن تكونها مثل احتياطي هبوط الأسعار ، واحتياطي المنشآت الجديدة .

ثم خد ضريبة الأيلولة على التركات ، وانظر مدى تساهل الشرع في تقدير أصول التركة ، فالاطيان تقدر على أساس عشر أمثال قيمتها الإيجارية والمباني على أساس اثني عشر مثلاً لقيمة الإيجارية ، وانظر أنظر أيضاً مبلغ التساهل في الدفع على أقساط تتدلى إلى عشر سنوات وعدم النص على تضامن الورثة في الدفع ثم انظر إلى الأسعار وتفاهمها .

حقاً إن ضريبة التركات هي كما يقول الأستاذ أحمد عبد الغفار « رسم شاحب اللون » .

وانظر كذلك إلى القراءطيس المالية الحكومية تجدها معفاة من جميع أنواع الضرائب في الحال والاستقبال بما في ذلك ضريبة التركات .

ويكفي أن أضيف إلى ما سبق أن المعدلات تقل كثيراً عن مثيلاتها في الخارج يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية أداة الجباية تضيّع على الخزانة ملايين الجنيهات نحن أولى بها للقيام باستئجار مواردنا العاطلة . وأود في هذا المقام أن ألفت نظر المسؤولين إلى ضرورة إيجاد نظام خاص بمنع شهادات لمن سددوا الضرائب ويريدون معادرة القطر .

أما عن الناحية الاقتصادية فقد أشار أحد الاقتصاديين بإمكان الأخذ بفكرة «المعدلات المتغيرة» لعلاج موجات الرخاء والكساد وهو ما يسمى أحياناً Flexible Taxation أفالضرائب عنصر في نفقات الانتاج تؤدي زيادتها في أوقات الرخاء إلى الحد من التضخم الريحي فتحتف حدة الاعتماد كما أن في زيادةها على المرتبات والأجور والإيرادات الأخرى استيعاب لجزء من القوة الشرائية لدى الأفراد وهذا من شأنه أن يكتب جحاج التضخم النقدي ، هذا فضلاً عما في زيادة حصيلة الضرائب في أوقات الرواج ما يسمح للدولة بالقيام بمشاريع الاستثمار في أوقات الكساد طبقاً لنظرية Compensatroy Public Works التي طلما نادى بها البروفيسير .

فإذا عمدت السلطات في أوقات الكساد إلى خفض معدلات الضرائب إلى جانب زيادة حجم الاستثمار فإنها تستطيع السيطرة على موجة الاتكاس .

ويرى بعض الاقتصاديين إعادة النظر في معدلات الضرائب كل عام طبقاً للأحوال الاقتصادية فكما تتغير تقديرات الميزانية بين سنة وأخرى كذلك من الممكن تعديل فئات الضرائب طبقاً لحاجات الدولة وللأحوال الاقتصادية ، وفعلاً نجد أن قوانين الضرائب في إنجلترا قوانين سنوية على عكس الحال

في مصر حيث أن هذه القوانين تصدر مرة واحدة لمدة غير محدودة غير أن الجلسا طبعا لا تأخذ بفكرة تعديل الفئات سنويا طبقا للأحوال الاقتصادية إذ ترجع فكرة سنوية ضريبة الدخل إلى ما لاقته هذه الضريبة في أول فرضها قد يعا من معارضة شديدة من الرأي العام جملت وزراء المالية يقررون فرضها سنة فستة.

إن الأخذ بسياسة الفئات المتغيرة ليس بالأمر السهل بسبب ما يترتب على كثرة تغيير المعدلات من رد فعل من الوجهة الاقتصادية.

واسكننا قد نستطيع الأخذ بهذه الفكرة في فترات طويلة فإذا طال الرواج أو السكاد أمكننا اجراء تعديل في الفئات.

يضاف إلى ما سبق أن الضرائب أداة فعالة للتاثير في الميل للاستهلاك Propensity to Consume فنحن نستطيع في مصر إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب وهو ما يسمى Redistributive Taxation فإذا عرفنا أن الميل للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة كبير وإذا أمكننا زيادة نصيب هذه الطبقات من الدخل الألهي لزاد حجم الاستهلاك وهذا يؤدي إلى انتعاش صناعات السلع الاستهلاكية وبالتالي صناعات سلع الانتاج.

إن الضرائب أداة فعالة لتوجيه الانتاج كما ونوعا ووسيلة لتشجيع الشركات المصرية ويتم ذلك عن طريق خفض المعدلات في بعض الأحيان أو تحرير اعفاءات مؤقتة في أحيان أخرى كحالة استئجار موارد جديدة غير معروفة وقد تقرر فعلا مبدأ الاعفاء المؤقت في التشريع المصري الحالى بالنسبة للهن الحرة حيث يعفى المحامي والطبيب والمهندس ومن إليهم مدة السنوات الخمس الأولى لمباشرة المهنة.

ومن الناحية الاجتماعية نستطيع استخدام الضرائب كوسيلة للتقرير بين الطبقات وقد أغفل المشرع المصرى هذه الناحية إطلاقا وليس أدل على ذلك من ضريبة التركات وما لاقته من معارضة شديدة في مجلس الشيوخ حتى تم صدور القانون بشق الأنفس بعد مضي سنوات طويلة من تقديمها للبرلمان وبما ليتها ضريبة يعني الكلمة .

إنا نستطيع استخدام الضرائب كوسيلة للحد من الاستهلاك الزائد Consommation Somptuaire واقتراح لهذا الغرض ضريبة جديدة باسم « ضريبة المشتريات » Purchase Tax تفرض على السلع الكمالية وهذه الضريبة سوف ينقلها البائع إلى الشارى وهو عين المقصود .

سعر ماهر حمزة

التسليف الزراعي في مصر

بقلم حامد حسن أبو الخير

يفرق علم الاقتصاد بين التسليف الزراعي والتسليف العقاري وذلك لوجود فرق بينهما من حيث الغاية والوسيلة بالرغم من تشابه وظيفتهما . فيدينا ترى الأخير غايته نمو وإصلاح المسكيات الكبيرة (زراعية كانت أم عقارية) بواسطة قروض كبيرة تسد على آجال طويلة تتدelay أحياناً إلى ٣٠ سنة أو أكثر لها فإنه يحتاج إلى ضمانت عقارية تؤخذ عليها اختصاصات قضائية ضماناً وتأميناً لسداد الدين .

أما الأول فهدفه أن يعهد المساعدة للفلاح مالكا كان أم مستأجراً للأرض فيعده بمال اللازم الذي يسدد في فترة قصيرة لا تتجاوز خمسة عشر شهراً إلا في الحالات النادرة ، كذلك فإنه لا يحتاج إلى الضمانت والإجراءات التي يستلزمها زميلاً فقد يكتفى المقرض بوعده بوفاء الدين أو رهن منقول أو توقيع سند بالدين .

حاجة الفلاح المصري للسلف الزراعية

ازدادت حاجة الفلاح المصري إلى القروض الزراعية منذ أن أدخلت إلى مصر الزراعات الكثيفة حتى يتسنى له تعويض الأرض عمما فقدته من خواصها الطبيعية نتيجة لما تبذله من جهود لتوسيع الزراعات عليها فازدادت حاجته إلى الأسمدة (عضوية كانت أم كيائمة) والآلات الزراعية والماشية والبذور

الانتفأة كما أن حاجته الاسمدة ليس الغرض منها تعويض الأرض ما فقدته
حسب بل ليزيد من إنتاجها .

كل هذا يحتاج إلى مال يقترب الفلاح إلى جزء كبير منه فللحصول عليه
ليس أمامه سوى طريق واحد وهو الاستدانة .

كما أن الغاية من الاستدانة ليست فقط ما سقناه ولكنها قد تكون أكثر
ضرورة وأهمية في مواسم الجفاف والขาดاد وذلك لتأمين الفلاح من تخزين
إنتاجه حتى يتحسن سعره الذي يكون منخفضاً نظراً لكثرته المعروض . ولذا
كان الفلاح المتبع يفضل أن يفترض مبلغاً بفائدة بسيطة لقضاء حاجياته متربقاً
ارتفاعاً عن الحصول فيه بسعر محظى فيرتفع ربحه ويزداد دخله .

لتلك الأسباب وغيرها كان التسليف الزراعي ضرورياً لمصر وسيظل
ضرورياً لها سواء من ناحية الفلاح الخاصة أو من ناحية المصلحة العامة لثروة
البلاد .

والآن نرى أزاماً علينا أن نبين من أين وكيف يحصل الفلاح على قروضه
وما التطورات التي مر بها نظام التسليف الزراعي المصري .

يظن الكثيرون أن البنوك هي التي تتولى عملية الأراضي ولكن هنا
قول مردود عليه لأن البنوك التجارية لا تفرض سوى التجار أو غيرهم من
الناس على أن يقدموا ضمانات شخصية وملدة قصيرة لا تفي غالباً بحاجة الزراعة
التي تحتاج إلى قروض ذات مدة أكثر استطالة .

وكان البنوك العقارية يصح لها أن تقدم هذه القروض على أن تكون
مضمونة برهون عقارية ولكن بالنسبة للقليل الذي يحتاجه الفلاح تكون
هذه السلفيات غالياً نظراً لما تطلبها من مصاريف قضائية عند إنشاؤها وتسديده

ما يرفع معدل سعر الفائدة وكأنها تقدم القروض لصغار الفلاحين لضعف قيمة ضمائم أو لمستأجرى الأراضى الذين يعجزون عن تقديم الضمان .

يبدو لنا سؤال الآن عن المصدر الذى يلجأ إليه الفلاح للحصول على حاجياته من الأموال ، والجواب على هذا أن الفلاح يمكنه أن يفترض بسهولة بالنسبة لزراعتين فقط (زراعة القطن وزراعة القصب) .

تمويل زراعة القطن

سواء كان الفلاح مالكًا كبيراً أو فلاحاً عادياً صغيراً ، فإنه عندما يعزم أن يزرع قطناً يكون في حاجة إلى نقود لخاتمة المصارييف الزراعية الازمة له ، قد يكون معه جزء منها وينقصه الباقى فيولى وجهه قبل من يتعامل معهم من التجار ، وغالباً ما يكونون بما يوتا لتصدير القطن أو تجارة محليين للقطن ويرى الفلاح فيهم مصارفه المالية لأنهم يدونه بكل ما يحتاجه على شرط أن يدعيمهم مخصوصاً له المقبول .

إذن لم تكن هذه قروض بالمعنى الذى تؤدى إليها كلمة قرض ولكنها ليست إلا عبارة عن مقدم ثمن شراء (Ayance) نظير ارتباط ببيع وشراء الحصول المقبول ، وهذا التحويل السريع للملكية الحصول ينفي بل يقطع بانعدام كل صفة للفروض في هذه العملية .

هكذا كان يغول الفلاح قطنه فيقبض على مخصوصه جزء الثمن مقدماً ليساعده على القيام بمصاريف الزراعة ولكن هذا الجزء كان يتلى بأجزاء أخرى نتيجة للمصاريف الطارئة ، وحاجة الفلاح للصرف ، فسكات تغطى ثمن الحصول .

و قبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أرى لزاما على أن أناقش أهم شروط العقد الذي يعقد بين الزراع والتاجر ، وهو شرط السعر الذي يتفق على أن يكون قطعه حسب تسويقة بورصة عقود الإسكندرية إما وقت التسلیم أو في اليوم الذي يختاره البائع على أن يكون هذا اليوم واقعا في فترة محددة لا تزيد على الشهر إلا في النادر .

يدأن هذا الاختيار لتحديد يوم البيع وقطع السعر فيه والذى يظهر للناس أنه في صالح البائع ليس إلا خدعة تجارية بارعة حيث أن طمع الفلاح يوحى إليه بالانتظار يوما بعد الآخر على أمل ارتفاع السعر وغالبا ما يؤخذ على غرة بوعده استحقاق القطع وبما أن غالبية العقود تقريبا تحوى نفس الشروط والمهمة فنرى في نهاية المهلة تكاثرا لعرض القطع مسببة الهبوط في الأسعار وبالرغم من تكرار هذا الحادث سنويا فقلنا من تنبئ له .

تمويل زراعة القصب :

أما من حيث تمويل زراعة القصب التي تمارس في صعيد مصر فان شركة السكر هي التي تمول المحصول بعنوان الزارع كل ما يحتاجه من امدادات مالية مقابل توقيعه لعقد يرتبط فيه بتوريد كل محصوله .

هذا بالنسبة لزراعة القطن والقصب ولكن ما لا شك فيه أن الزارع المصرى يمارس زراعات أخرى في حاجة إلى الإمدادات المالية كما أن حاجاته تتضاعف بتقدمه فحاجاته إلى الآلات الزراعية الحديثة والماشية تلجمه إلى الاقتراض ، فمن أين له إذن الحصول على هذه القروض ؟

المرابون :

الجواب على هذا يسير لأننا كلنا نعلم أن بعض أغنياء قرى مصر ومستوطنيها الأجانب المحترفين التجارة فيها وخاصة اليونانيين منهم عارسون منه الإقراض بحوار أعمالهم الأخرى ، ولكنهم يعارضونها بداعي العون والمساعدة أو برغبة كسب ربح معقول نظير ما يقدمونه من قروض ، وإنما يعارضونها بداعي الجشع والطمع والرغبة في الإثراء السريع فيغالون في تقدير أرباحهم التي تصل أحيانا إلى ٤٠٪ أو تزيد فهو لاء المرابون الذين استغلوا حاجة أخיהם الإنسان إلى عونهم فيقدمون به له بعدأخذ صك منه يكون دائما أعلى بكثير من المبلغ المقرض تغطية لمركزهم أمام القانون الذي حدد سعر الفائدة وحرم التعامل بالربا .

ولهؤلاء المرابين طرق بارعة في اصطياد فريستهم واتهاز الفرصة لإيقاعه بين أيديهم فيظهرون له حسن استعدادهم لمعاونته على الخروج من مأزقه حتى يقع بين أيديهم فيأخذون في تقسيده بأغلال صكوكهم ويحيطونه بسياج من التوقيعات التي لا نجاة له منها إلا بتسليمها ما يملك لهم فيخرج من ملوكه ليعمل فيه أجيراً بعد أن جرده منه هؤلاء .

البيع بالأجل :

وهناك صورة أخرى للربا ولكنها مستترة تحت ما يسمونه البيع بالتقسيط .

فقد يفضل الفلاح أن يشتري ما يلزمه من الحاج رأسا على أن يدفع الثمن على أقساط ، ويظن بذلك أنه هرب من المرابي غير شاعر أنه وقع تحت

نوع جديد من الربا أشد خطراً من السابق إذ أن الناجر يرفع من ثمن سلعه المباعة بأجل أكثر من ٤٠٪ ، وهذا ما كان يظن الفلاح أنه نجاه منه .

فإذا كان الفلاح إما محاطاً بخشوع الربا أو طمع الناجر فهو الحكومة الأمر فتدخلت بعدة محاولات وتجارب علىأمل أن تخفف من وطأة المرباين على صغار الزراعة .

المحاولات الحكومية لمساعدة الزراعة :

فكرت الحكومة في أواخر القرن الماضي في أن تعيد المساعدة لصغار المزارعين فبدأت أول تجاربها سنة ١٨٩٤ بتوزيع ٥٥٠٠ أردب من البذرة ثم زادت الكمية في العام الثاني إلى أن وصلت في العام الثالث سنة ١٨٩٦ إلى ٨٤٥٠ أردبياً.

غير أن المرباين لم يرتاحوا لهذه المنافسة الحكومية لهم والتي كانت من الضعف بحيث أن المرباين وقفوا إلى إحباطها. ذلك المشروع بإغراقهم للسوق ببذرة أقل جودة من الأولى وأرخص ثمناً ولذا اتبعت فكرة الحكومة وقتئذ لإنشاء بنك زراعي يزاحم مربا القرى ويقدم الأموال بسعر معقول كما اقترح أن يحمل محل كل أو بعض دائني الفلاحين .

على أن الحكومة رأت وقتئذ أن هذا المشروع لا يخلو من أخطار علاوة على ما يتطلبه من رأس مال لا يستهان به وفضلاً عن ذلك ينجم عنه من أن تصبح الحكومة يوماً ما دائنة للسود الأعظم ، وهو أمر غير مرغوب من الوجهة السياسية .

فعدل مؤقتاً عن إنشاء البنك إلى إجراء تجربة أخرى تفضي بتأليف صغار الفلاحين ق بعض القرى من الوجه البحري ، وخصصت الحكومة لهذا الغرض مبلغ ١٠٠٠ جنية مصرى .

وقد تمحّث التجربة حتى جاء في تقرير مسيبويشني موظف المالية الذي أشرف على هذه العملية ما يفيد اقتناعه بالزوم قيام بنك للتأليف الزراعي كأنه نفع الحكومة ب عدم التوسيع في هذه العملية .

وعلى أثر مالقيه المشروع من نجاح فاووضت الحكومة المصرية البنك العقاري المصري في تخفيض الحد الأدنى لقروضه إلى ١٠٠ ج . م .

وما أثنيء البنك الأهلي سنة ١٨٩٨ حق اتهزت الحكومة الفرصة ل القيام بإجراء تجربة أخرى في ظروف أكثر ملاءمة وذلك باحلال البنك الأهلي محلها في منافسة المرايدين وفي مديد المعونة للفلاحين واتفق على أن يكون سعر الفائدة ٩٪ .

ولكي تشجعه الحكومة على القيام بهذه العملية كلفت الصيارة بتحصيل أقساطه مع الأموال الأميرية وفي سنة ١٨٩٨ بدئ بإجراء التجربة فأقرض البنك الأهلي ١٨٥٠ مزارعاً من ناحية بلبيس مبلغ ٤٨٧٠ ج . م أى أن متوسط القرض ٣٠٨٢ ج . م ، وقد سدد كله في ميعاده كما جاء في تقرير مستر بالمر محافظ البنك الأهلي وقد إذ قال « إن النتيجة كانت وافية بالغرض وقد استرد صيارات الحكومة ما كان مستحقاً للبنك في تلك السنة . »

وإلى جانب هذه القروض قصيرة الأجل عقد البنك ٨٧٠ قرضاً طويلاً الأجل تسد على خمس سنوات ، وقد بلغت قيمتها ٢٦٧٢٠ ج . م وقد استفاد منها بعض الزراع في سداد قروض كانت مقرضة لهم بأسعار فاحشة .

وقد توسعوا بعد ذلك في هذه العملية حتى شملت الوجه البحري كافة ، وكانت حركة التسديد مشجعة على استمرار البنك الأهلي في هذه العملية . إلا أنه لم يكن مستعداً لأن يذهب إلى مدى أوسع مما ذهب إليه باعتبار أن هذا العمل يخالف طبيعة أعماله التجارية ، وهو من شؤون بنوك الأرضى .

ولكن ليس معنى هذا أن البنك الأهلي نقض يده من عملية راجحة كهذه ، بل ساهم مع جماعة « سيرارت كاسل » من كبار مؤسيه في إنشاء مؤسسة ل القيام بهذا الغرض ، شجعها الحكومة بأن ضمنت أرباحاً لأسمائها بقدر ٣٪ من قيمتها .

البنك الزراعي المصري :

في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ صدر مرسوم خديوي بإنشاء شركة مساهمة باسم « البنك الزراعي المصري » الغرض من إنشاؤها إيجاد مؤسسة لتقديم القروض للمزارعين .

ونص نظام هذه الشركة الجديدة التي عرفت باسم البنك الزراعي المصري على منح قروض زراعية قسمها إلى قسمين الأول قصير الأجل لا تتجاوز قيمتها ثلاثة أمثال الضريبة وتسدد في مدة لا تتعدي ١٥ شهراً والثاني طويل الأجل يسدد على خمس سنوات وتبلغ قيمة القرض ٢٠ مثلاً للضريبة .

ونظرًا للظروف التي قام فيها البنك وحاجة الفلاح إليه رغبة في التخلص من نير المراقبين فقد نجح نجاحاً عظيماً جعل القائمين على أمره يقررون زيادة رأس

ماله وقد وافقت الحكومة على هذه الزيادة بشرط أن يخفيض البنك سعر الفائدة إلى ٨ في المائة .

وقد تدرجت قيمة السلف التي أقر بها هذا البنك منذ إنشائه سنة ١٩٠٢ من مبلغ ٢٠٨٠٠٠ ج.م. إلى مبلغ ٨ ملايين سنة ١٩٠٧ موزعة على ٢١٢٩٨١ سلفة .

وبالرغم من نجاح تلك المؤسسة في التسليف الزراعي إلا أن لظهور عديدة كصعوبة الإجراءات أو بعد فروره عن بعض القرى أو الدعاية التي شنها المراقبون عليه كنا نرى عدداً لا يستهان به من الزراعة يلتجئ إلى المرايin .

التشريعات الحكومية لحماية الفلاح :

ولذا رأت الحكومة نفسها مضطورة إلى الضرب على أيدي المرايin بقوة القانون فأصدرت في عام ١٩١٢ قانوناً يحدد حد أعلى لسعر الفائدة إذ جعلته ٩ في المائة ثم عدلته بعد ذلك إلى ٨٪ وقد وقد عدله القانون المدني الأخير إلى ٧٪ كما أنها أصدرت قانوناً ينص على معاقبة المعتادين على الإفراط بالربا بالغرامة والحبس .

وبما أن التخلص من نصوص هذين القانونين كان ميسوراً فما كان على المقرض إلا أن يحرر وثيقة دينه ببلغ أكبير من المبلغ المفترض هرباً من ذكر الفائدة وكما أن حاجة الفلاح كانت تلزمها بالسكوت عما يقترفه معه المرايin لهذا أصبح القانون المذكوران معطلين عن التنفيذ اللهم إلا في الحالات النادرة .
يتبيّن لنا مما تقدم أن القانونين المذكورين لم يؤديا إلى أي إصلاح كما أن الحاجة كانت تدفع الفلاح إلى الإفراط دون تبصر لإمكاناته للسداد سواء كان اقتراضه من المرايin أو من البنك الزراعي ولذا كان جزءاً كبيراً يتأخر في السداد

لما يلجمي ، الدائنين إلى اتخاذ الإجراءات ضده ونزع ملكيته .
وقد فزع أولوا الأمر لما يصير إليه حال صغار المزارعين وتحولهم من ملاك
إلى أجزاء ، فرأوا حماية هذه الحالة أن يسنوا قانونا يحمي الملكيات الصغيرة
فسنوا القانون المعروف بقانون الخمسة أفردة .

قانون الخمسة أفردة :

سنت الحكومة هذا القانون في عام ١٩١٣ ويقضى بعدم جوازا الحجز
على أملاك المزارع الذي يمتلك خمسة أفردة فأ دون ذلك .

وقد يظن أن هذا القانون أدى مهمته أو كان فيه العلاج الشافي لهذه
المشكلة التي سن من أجلها . ولكن لم يحدث شيء من هذا على
الإطلاق بل أى أعلن غير متخرج أن ضرره كان أكثر من نفعه
للأسباب الآتية .

١ — لقد حرم هذا القانون الفلاح الصغير من استئجار بعض أراضي
التفاتيش (لأنه كان يرهن أرضه ضمانا لسداد الإيجار) فلما أنشئ هذا القانون
أصبح غير قادر على تقديم الضمان .

٢ — حرمه من القروض الملائمة السعر المنوحة له من البنك الزراعي
الذى أوقف التسليف لصغار الزراعة لضعف ضمان التحصيل .

٣ — أضاف إلى المساحات الموقوفة والتي لا يجوز عليها الحجز مساحات
أخرى فساعد على تعطيل عجلة النقدم للبلاد .

أغلقت إذن أبواب الاقراض المشروعة بسبب هذا القانون في وجه الفلاح الذى
سلىء من جديد إلى المراين الذين وسعوا حيلهم من التخلص من نصوص

هذا القانون فأخذوا في إقراضه وبدلاً من تحرير وثيقة بالدين كان يبيعهم الفلاح أرضه بيعاً وفائياً ليستردوها بعد إعادةه للثمن .

ولما كان القانون قد وضع على قدم المساواة جميع الأراضي دون التمييز بينها مما جعل الفلاح يومع ملكيته بشراء أراض لا قيمة لها كأراض رملية مالحة أو مستنقعات توسيع ملكيته للتخلص من التزام القانون المذكور .

أغلقت إذن أبواب الإفتراض القانوني في وجه الفلاح بحجة حمایته وإضفت إلى مشكلاته مشكلة أخرى وغبنه أكثر مما كان فمن أين له بالأموال ؟ التي تساعده على القيام بمشروعاته ؟ الجواب على هذا كان جاهزاً تصديقاً لحكمة المثل القائل (يدبر قبل أن يلي) .

الجمعيات التعاونية

فسكان قد قبض الله لمصر من كبار المصلحين من فطن إلى الفوائد العظيمة التي يجنبها الوطن من إدخال نظام التعاون بها ذلك النظام الذي يبعث في النفوس روح الاتحاد والتضافر والغيرة على مصلحة الجماعة وإنارة بصائر أعضائه بارشادهم إلى حقوقهم فضلاً عما يقدمه لهم من خدمات كأراضيهم بفائدة مناسبة وبيع الأسمدة أو البذور أو الآلات بأسعار آجلة معقولة .

وتجدر هنا أن نحن الرأس هنا إجلالاً لرجلين كان لهما الفضل في إدخال هذا النظام إلى مصر وهما عمر بك لطفي الذي لقب بمحق زعيم التعاون في مصر والأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيس الجمعية الزراعية فقد رعايا هذا النظام إلى أن اهتمت به الحكومة فاستدعت من فرنسا المسوسي ربيه (مفتاح عام التسليف الزراعي التعاوني بوزارة الزراعة الفرنسية) وقد قدم تقريراً عن مهمته في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ قدم على أثره مشروع قانون

الجمعيات التعاونية للجمعية التضامنية التي وافقت عليه بعد أن أدخلت عليه
عدة تعديلات ولكن لم ي العمل بهذا القانون نظراً لظروف الدولة حينذاك .
ولما وضعت الحرب أوزارها وسرت في البلاد روح الاستقلال والحرية
في كل الشؤون وفي مقدمتها الشؤون الاقتصادية اتجهت الأنتظار من جديد إلى
نشر النظام التعاوني ووضع قانون يتفق مع نهضة الشعب وذلك لاشتمال القانون
القديم على عدة قيود أهمها جعل سلطة كبيرة للحكومة في تأليف الجمعيات
التعاونية ومراقبتها خشية من أن تصبح مراكز سياسية تناوئها .

فعهد بوضع القانون إلى المجلس الاقتصادي المنسيء في ذلك الحين فقدم
القانون للحكومة وصادقت عليه في يوليه سنة ١٩٢٣ .

ولما بعثت الحياة النيابية في مصر رؤى أن يكون القانون مسيراً لروح
ذلك العصر ولاسيما بعد أن تبين أن القانون الذي أصدرته في حاجة إلى تعديل
فعهد بذلك إلى لجنة مكونة من بعض الشيوخ والنواب ومديري البنوك
والموظفين الفخين وتم وضع هذا القانون وإصداره في سنة ١٩٢٧ ويعرف
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ وقدعدل أخيراً هذا القانون في ١٩٤٤ بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ .

ومنذ بداية إنشاء هذه الجمعيات التعاونية كان تقوم بوظيفة الاقراض
الزراعي بحوار البنك الزراعي الذي كف عن إقراض صغار المزارعين من
وقت صدور قانون الحسنة أ福德نة .

وقد انتشرت هذه الجمعيات حتى بلغ عددها ٧٠٣ جمعية في سنة ١٩٣٥
مجموع رأس مالها ١٩٨٠٠٠ جنيه مصرى .

ونتساءل هنا هل حققت الجمعيات التعاونية مطالب أعضائها وكفتهم ذل

السؤال . الجواب بالنفي لأن رأس المال الذي بلغته سنة ١٩٣٥ يظهر لنا جلياً ضعفها لإنجابة طلباتهم وكيف إذن يحصل الفلاح على الأموال وخاصة أن هذه الفترة مرت بها أزمات ؟ الرد على هذا هو ما قدمته الحكومة المصرية من مساعدات كاسبق أن فعلت في سنة ١٨٩٨ فاتفاقت في سنة ١٩٢٠ مع البنك الأهلي أن يقدم للملالك الذين يملكون خمسة أفدنة أو أقل قروضاً ل القيام بإنفاقات الزراعة بشروط أهمها ما يأتي :

١ — أن تكون القروض بضمان إامضاء المقرض وفي مناطق زراعة القطن بشرط ألا يتعدى مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة .

٢ — أن يكون سعر الفائدة ٩٪.

٣ — حدد جموع القروض التي تمنع تطبيق لهذا النظام بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية

٤ — ان السلف تعطى لحساب الحكومة وتسرد في حالة عدم السداد بطريق الحجز الإداري طبقاً لـ ديكريتو ١٥ يونيو ١٩١٥ .

٥ — أن تقوم الحكومة بسداد المبلغ المقرض الذي لم يسدد مع فوائده في ميعاد غايته ١٥ سبتمبر .

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٢ اتفقت الحكومة مع البنك الزراعي على أن يقدم ملاك الأراضي المزروعة قطناً سلفاً بشروط جديدة أهمها :

أولاً : أن تتعذر سلف للزراع الدين يملكون لغاية خمسين فدان بضمان الإامضاء على ألا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة .

ثانياً : خفض سعر الفائدة إلى ٦ بالمائة .

ثالثاً : ألا تتجاوز مدة السلفة سنة .

رابعاً : أن تسدد الحكومة المتأخرات للبنك بعد شهر من استحقاقها ،
وفي سنة ١٩٢٣ اتفق مع البنك الأهلي على أن يقرض المزارعين على
ما يودونه من أقطانهم في شون البنك .

وفي سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ رأت الحكومة أن تفتح اعتناداً قدره
٤ ملايين من الجنيهات خصصتها للتسليف في حدود واسعة النطاق ولجأت إلى
عدد من البنوك وما ظهر بظهير حرمة التسليف عن طريق تلك المنشآت أقامت
حلقات والشون في القرى وأخذت تفرض بواسطة الصيارفة تحت إشراف
مدير الإقليم .

وفي سنة ١٩٢٩ فسكت الحكومة في إجراء تجربة أخرى لمساعدة الفلاحين
فأصدرت القانون رقم ٥٤ الخاص بالتسليف الزراعي وكان الغرض منه إمداد
المزارعين بالبذور والأسمدة حتى لا يضطروا للاقتراض لذلك الغرض بأسعار
باهظة وقد أقرضت الحكومة طبقاً لهذا القانون ما يقرب من المليونين جنيه .

يتضح مما يتبناه أنه حتى إنشاء البنك الزراعي في عام ١٩٠٢ لم تكن
هناك خطة مرسومة لتنظيم السلفيات الزراعية بل كانت هناك تجارب باه
بعضها بالفشل وبعض الآخر لم يتم على قدميه سوى فترة قصيرة نتيجة
للتجربات العكسية أو ضعف إدارة المشروع . أما نجاح البنك الزراعي فيرجع
الفضل فيه إلى ما قدمته له الحكومة من مساعدات سواء بضمان ربع الأسهم
أو تكليف الصيارفة بتحصيل أقساطه وطالما كان البنك قائماً بفرضه فقد شعر
الفلاحون أن هناك جهة أخرى غير المرايin يمكن الاتجاه إليها بدلاً من
المرايin ولكن سرعان ما تحول البنك عن غرضه سواء نتيجة قانون الخمسة
أفردة أو بحجة أن السلفيات الصغيرة تحتاج إلى مصاريف أكثر مما تحققه من

ربع فضاءات عمليات إقراضه لصغار المزارعين فاضطر هؤلاء إلى الالتجاء من جديد للرباين وعادت الحكومة إلى إجراء التجارب السابق الإشارة إليها فتارة تسلف على المحصول وأخرى تسلف لإعداده وسنه تذكر فيها من توزيع البذور وأخرى يضمن لها اعتماد السماد وهكذا كانت سلسلة من التجارب المرحلية بعيدة كل البعد عن تنظيم عملية التسليف الزراعي ولهذه الاعتبارات رأت الحكومة أن تنشئ مؤسسة تقوم بوظيفة الاقراض الزراعي فافتقت مع البنوك الموحدة في مصر على أن تشاركاً في إنشاء هذه المؤسسة . وفعلاً تم الاتفاق على إنشائهما برأس مال قدره مليون جنيه دفعت منه الحكومة نصفه وكانت تتبرأ للأسماء السابقة البنوك الآتية (البنك الأهلي ، وبنك مصر ، العقاري المصري ، البنك الألماني ، الكردي ليونيه ، بنك الأراضي العثمانى ، بنك أثينا ، بنك الخصم الباريسي ، بنك الأناضول ، الإيطالي المصرى ، بار كلينز ، البلجيكي الدولى ، الإيطالي التجارى ، شركة (ليون وشركاه) موصرى وشركاه والبنك العقاري الشرقي ، وصندوق الرهن العقاري المصرى ، يونان بنك) ، وقد غطى بذلك رأس المال كله

وقد قامت هذه الشركة تحت اسم بنك التسليف الزراعي وام أغراضها حسب ما جاء في مرسوم إنشائها هو التسليف الزراعي وعلى وجه الخصوص العمليات الآتية :

أولاً عمليات لاجل قصير لا يتجاوز ١٤ شهراً بضمان حق الامتياز .

(١) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة لقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٧
وأصحاب ملاك الأراضي الزراعية لنفقات الزراعة والحاصاد .

(ب) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية السالفة الذكر
ولصغار المزارعين

(ج) بيع الأسمدة والبذور لاجل تجميع المزارعين على السواء .

ثانياً : عمليات لمدة لا تجاوز عشر سنين .

(ا) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية .

(ب) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساقى
والترع والمصارف .

وفي عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذان النوعان من السلفيات مقصورة
على صغار الملاك أو جماعتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها للمساعدة على
تكوينها وانتشارها

ثالثاً : عمليات لمدة لا تتجاوز ٢٠ سنة

تقديم سلفيات لاستغلال واصلاح الأراضي التي يمكن أن تفيدها أعمال
الرى والصرف .

رابعاً : تمويل النشأت التي تعمل لنفع الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد
هذه النشأت وانتشارها .

وقد قدمت هذه المؤسسة خدمات جليلة للبلاد وخاصة في ظروف
الحرب الأخيرة اذ يرجع إليها الفضل في تنظيم تموين البلاد بالأسمدة طيلة مدة
الحرب مما جعلنا نحتفظ بقوة انتاجنا الزراعي .

بنك التسليف الزراعي والتعاوني :

ولما كانت ظروف المجتمع تغيرت بعد الحرب وانتشرت روح التعاون بين الناس وساد الوئام بعد الخصم عدلت الحكومة تسمية البنك ببرسوم صدر في ٦ يناير سنة ١٩٤٩ إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني كأنها زادت رأس ماله بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ إذ أكتسبت بموجب هذا القانون مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

وبهذا يكنا أن نعلن أن التسليف الزراعي في مصر قد تقدم بالرغم من حداهه عهده وذلك لاستفادتها من جميع التجارب التي أجريت في البلاد الأخرى واختيار الأصلح لمصر مع ملائمتها لحاجات البلاد الخاصة مما جعله يقدم للوطن خدمات ساعدت على تقدم الزراعة المصرية وزادت في ثروة البلاد .

مأمور هsson ابو الغير

ما زالت تعرف عن العالم العربي

بقلم حميد جريء السامر

(أولاً) الحياة السياسية للبلاد العربية

العراق :

تأسست الدولة العراقية سنة ١٩٣١ متخذة النظام الملكي الدستوري تحت حكم جلاله الملك فيصل الأول وقد توفي في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وتولى العرش بعده ابنه جلاله الملك غازى الأول الذى وافته المنية في ٤ أبريل سنة ١٩٣٩ وقد ولى الحكم من بعده ابنه فيصل الثاني بوصاية الأمير عبد الإله .

وتكون العراق إدارياً من أربعة عشر لواءاً (مديرية) وهى من الجنوب إلى الشمال (البصرة ، العماره ، السكويت ، المنتقلة ، الديوانية ، الحلة ، كربلاه ، الدليم ، بغداد ، ديالى ، كركوك ، السليمانية ، أربيل ، الموصل) . ويقوم بإدارة اللواء متصرف (مدير) أو محافظ ويتقسم اللواء إلى أقضية ويديرها قائم مقام ، وتنقسم الأقضية إلى نواحي يديرها مدير الناحية والتواحي . تنقسم إلى قرى ويديرها محظوظ القرية أو العدة .

السلطة التشريعية :

وهي منوطبة بالبرلمان ويكون من مجلسى النواب والأعيان ويحتوى الأول على ١٣٠ نائباً والنائب يمثل ٢٠٠٠٠ نسمة والانتخاب على درجتين وأما الثانية فتعين أعضاؤه تعينها من قبل الملك أو من يقوم مقامه .

السلطة التنفيذية :

وت تكون من الوزراء والوكلاء وهناك أحد عشر وزيراً (الرئاسة ، المالية ، الداخلية ، المعارف ، المواصلات ، والأشغال ، الشؤون الاجتماعية ، الدفاع ، العدل ، الاقتصاد ، التموين ، الخارجية) .

سوريا :

سوريا دولة جمهورية نominale مستقلة استقلالاً تاماً منذ جلاء آخر حندي أجنبي عن الأرض السورية في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٥ ، ويرجع تأسيس الدولة السورية بشكلها الحالي إلى سنة ١٩٢٢ عند ما أعلان الانتداب على سوريا .

السلطة التنفيذية (١) :

يمارسها رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب ، ويعاونه مجلس الوزراء مؤلف من سبع وزراء كما نص في دستور سنة ١٩٤٧ ويمكن انتخابهم من غير النواب ، ثم عدل هذا النص ولم يعد للعدد قيد .

السلطة التشريعية (٢) :

منوطه بمجلس نواب واحد ينتخب لمدة أربع سنوات على درجة واحدة فقد كان على درجتين ثم عدل ، حق الانتخاب يمارسه كل سوري بلغ العشرين من عمره غير محروم من الحقوق المدنية .

(١) و (٢) لم يصدر بعد الدستور السوري الجديد .

سوريا من الناحية الإدارية مقسمة إلى محافظات تسع، وكل محافظة مقسمة إلى أقضية وأقضية إلى نواحي والنواحي إلى قرى.

والمحافظات السورية هي : محافظة دمشق الممتازة وحوران ومركزها درعا، جبل الدروز ومركزها السويداء، حمص ومركزها حمص، حما ومركزها حما، حلب ومركزها حلب، العلوين ومركزها اللاذقية، الفرات ومركزها دير الزور، الجزيرة ومركزها الحسكة.

ويقوم بادارة المحافظات محافظ (مدير) والاقضية قائم مقام والنواحي مدير الناحية والقرى مختار أو العدة.

لبنان :

لبنان جمهورية ذاتية مستقلة استقلالاً تاماً منذ جلاء آخر جندي أجنبي عن البلاد في شهر يونيو سنة ١٩٤٥ ويرجع تأسيس الدولة اللبنانية بشكلها الحالي إلى سنة ١٧٢٥ عند إعلان الانتداب على البلاد.

السلطة التنفيذية

تارتها رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري الذي ينتخب لمدة ست سنوات وقد أعيد انتخابه بعوانه مجلس وزراء.

السلطة التشريعية

منوطه بمجلس النواب المنتخب على درجة واحدة لمدة أربع سنوات ولبنان من الناحية الإدارية مقسمة إلى خمس محافظات وهي لبنان الشمالي

النائب العام لجلالة والده في الحجاز مؤلف من تسعة أعضاء للنظر في كل ما يحال عليه من الأمور والمواضيع والأعمال .

وفي سنة ١٩٣٥ شكل مجلس الشورى وعدد أعضائه ستة عشر عضوا برئاسة الأمير فيصل و اختصاصه النظر في كل ما يهم المملكة والمحاكم الشرعية والبلديات والتعليم، والاقتصاد، وميزانية الدولة ، ونظام الانتخاب على درجتين في كل المجالس والهيئات .

الحكمة :

الكويت قطر عربي صغير يقدر عدد سكانه بعشرات ألف نسمة ، وتقع على الخليج الفارسي يعيش أهلها على التجارة والملاحة والبرول و يحكمها أمير عربي من عائلة الصباح وهي تحت الحماية الإنكليزية . تتصل بالعرب اتصالاً مباشرةً وتستعين بالدول العربية لأداء المهام التي لا يقدر الكويتيون على أدائها ، وهناك أكثر من ٥٠ مصرياً بين أئتها وأطباء .

مستعمرة عربه وسلطنة لحج والنواحي الفرع المحجوبة :

عدن قسم من اليمن وهي مستعمرة إنكليزية كانت منذ ٨٥ سنة في حوزة سلطان لحج وقبلها في حكم اليمن وقد دخلها الإنكليز سنة ١٨٣٩ واضطروا سلطان لحج إلى تركها .

النواحي التسع المحممية و يحكمهااليوم تسعة سلاطين (ما عدا سلطان لحج) يتضاعى كل منهم مرتبة من الحكومة الإنكليزية ومثلهم سلطان لحج ويختلف عنهم بزيادة المرتب .

مضرموت :

تقع على ساحل بحر العرب شرقى عدن وتسماى الأحافى ولانكلترا
حق الإشراف على هذه البلاد بواسطة سلطانها ويسمى سلطان المكلا نسبة
إلى مدينة المكلا أكبر مدنها .

عمان :

سلطنة عربية في الجنوب الشرقي لجزيرة العرب وأهم مدنها مسقط وتدار
بإشراف انكلترا .

البحرين :

عدة جزر على خليج البصرة قرب ساحل الحسا أهمها المنامة والمحرق
والبديع وبعدها أمير عربى من آل خليفة تحت إشراف انكلترا .

الجمن :

ملكة عربية مستقلة استقلالا تماما .

السلطة التنفيذية :

يد ملكها سيف الإسلام أحمد الذى اعتلى العرش بعد ثورة اليمن
الأخيرة ، أثر مقتل أبيه وقد تم ذلك بالبايعة حسب الطريقة المتبعة هناك .
جميع السلطات متركزة فى الامام ، التنفيذية والتشريعية والإدارية ، ويعارض
السلطات جميعها مباشرة . والبلاد مقسمة من الناحية الإدارية إلى صنعاء وتعز
والحديدة ويقوم بإدارتها كل منها أحد إخوة الملك .

الملولة الورثية الهاشمية :

مملكة عربية مستقلة تربطها مع بريطانيا معااهدة عقدت سنة ١٩٤٨
اعترفت فيها بريطانيا باستقلال شرق الأردن وبالمالك عبد الله بن الحسين
ملكًا عليها .

السلطة التنفيذية :

بيد الملك يعاونه مجلس الوزراء .

السلطة التشريعية :

بيد مجلس الأمة وهو مجلس النواب ومجلس الأعيان - والأول ينتخب
على درجة واحدة أما الثاني فيعين تعيننا .

وشرق الأردن من الناحية الإدارية مقسمة إلى محافظة عمان وخمسة ألوية
أخرى هي : أربد وجرش والبلقاء والسلط .

(ثانياً) : بيانات عن الزراعة في الشرق العربي

عدد السكان في الشرق العربي وعدد المقيمين في الريف

(١٩٤٤ - ١٩٤٣)

البلد	عدد السكان	أهل الريف منهم
مصر	١٧٣٨٧٨٥٢	١٢٢٠٠٠٠٠
فلسطين	١٧٣٠٠٠	٨٧٢٠٠
شرق الأردن	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
سوريا ولبنان	٣١٨٧٠١٢	٢٨٠٠٠٠٠
العراق	٤٥٠١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
٢٧٦٤٨٨٦٤		

(المساحة المزروعة ومساحة المحصول)

البلد	المساحة الكلية المساحة المزروعة مساحة المحصول نسبة الأرض المزروعة إلى المساحة الكلية	بالألفية
مصر	١٥١٠٠٠٠٠	٨٤٣٧٠٠٠
فلسطين	٢٢٢١٠٠٠	٦٦٣٠٠٠
شرق الأردن	١٢٥٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
سوريا ولبنان	٣٨٤٢٠٠	٣٩٧٠٠٠
العراق	١٢٢٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠
٦٦٦١٣		

ملاحظات :

- (١) مساحة المحصول في مصر أكبر من المساحة المزرعة نظراً لاتباع نظام الزراعة الكثيفة نتيجة الري المستديم الذي بدأ منذ عهد محمد على حتى الآن.
- (٢) حوالي ثلث المساحة المزرعة يروى بالأهار بما في ذلك ٥ مليون فدان (مصر ٥٤ مليون فدان (العراق) وحوالي نصف مليون (سوريا ولبنان))
- (٣) فيما عدا مناطق الري فإن نصف الأرض يترك بدون زراعة في بعض مناطق العراق وهناك ما يعرف باسم الزراعة المتنقلة وذلك أنه لم يتم وجود نظام للصرف فيها تقطي الأرض بالأملالح فلا تصلح للزراعة ومن هنا ينتقل الفلاحون إلى جهات أخرى .

إنتاج الحبوب في الشرق العربي

البلد	العدد	الإنتاج الكلى من الحبوب بالطنان المترية	السنة
مصر	١٢٠٠٠٠٠	٣١٨٤٠٠٠	١٩٣٩
فلسطين	٨٧٨٤٠٠	٢٨٠٢٦٤	١٩٤٢
شرق الأردن	٣٠٠٠٠	١٦١٣٥٠	١٩٤٣
سوريا ولبنان	٢٧٠٠٠٠	٩٦٦٥٠٠	١٩٣٨
العراق	٣٥٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٩٤٢

ملاحظات على الغلات الزراعية الرئيسية

- ١ — إنتاج البلاد العربية من الحبوب يعادل أقل من ٢٪ من الإنتاج العالمي .
- ٢ — هذا الأقليم يكفى نفسه بنفسه من ناحية الحبوب والزيوت .

٣ - أَهْمَ مُحَاصِيلِ الاصْدَارِ هِيَ الْقُطْنُ (مَصْرُو) وَالْمَوْلَحُ (فَلَسْطِينُو) وَالْمَرْ (الْعَرَاقُ وَالْمُمْلَكَةُ السُّعُودِيَّةُ).

٤ - قَبْلِ الْحَرْبِ : - الْعَرَاقُ تَصْدُرُ الْحَبَوبَ إِلَى لَبَنَانَ وَكَذَلِكَ فَعَلَتْ سُورِيَا وَمَصْرُ تَسْدِي حَاجَةَ سُورِيَا وَلَبَنَانَ مِنَ السُّكَرِ وَجُزْءاً مِنْ حَاجَةِ الْعَرَاقِ وَكَذَلِكَ كَانَ مَصْرُ تَصْدُرُ جُزْءاً مِنْ بَذْرَةِ الْقُطْنِ إِلَى فَلَسْطِينِ. وَسُورِيَا تَصْدُرُ مُعَظَّمَ مَاتَنْتَجَهُ مِنْ زَيْتِ الْزَيْتُونِ إِلَى الْعَرَاقِ.

ملاحظة : -

لَقَدْ حَاوَلْنَا الْحَصُولَ عَلَى بَيَانَاتٍ رَقِيمَةٍ عَنِ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ وَلَكِنْ لَعْدَمِ عَكْسَتِنَا مَنْ الْحَصُولَ عَلَيْهَا تَقْدِمُ لَحْةُ عَنِ الزَّرْاعَةِ فِي هَذَا الْبَلَدِ .

تَنقَسِمُ الْمُمْلَكَةُ إِلَى خَمْسَةِ مَنَاطِقٍ زَرَاعِيَّةٍ وَهِيَ مَنَاطِقُ الطَّائِفِ ، وَادِيِ فَاطِمَةِ ،

الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ ، الْأَحْسَاءِ ، الْخَرْجِ ، وَيُرْزَعُ بِهِذِهِ الْمَنَاطِقِ الْفَوَافِ وَالْخَضْرَوَاتِ

غَيْرُ أَنْ مُحَاصِيلَ الْحَبَوبِ لَا تَكْفِي لِسَدِ حَاجَةِ الْبَلَادِ .

وَطْرَقُ الرَّى : هِيَ الْآبَارُ وَالْعَيْوَنُ الَّتِي تَنْبَعُ مِنَ الْجَبَالِ وَالسَّيُولِ الَّتِي تَجْمِعُ مِنَ الْأَمَطَارِ . وَقَدْ اهْتَمَتْ الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ بِالنَّاحِيَةِ الزَّرَاعِيَّةِ اهْتِمَامًا كَبِيرًا وَذَلِكَ فِي السَّنَوَاتِ الْأُخْرَى .

صَاحِبُ الْمُهْرِيِّ وَالسَّامِرِ

حضرموت من الناحية الاقتصادية

بقلم «س» في كلية التجارة بجامعة فاروق الأول

يعتقد الكثير أن حضرموت قطر فقير بمحنة هجرة أغلبية سكانه إلى الخارج. وهذا اعتقاد باطل بدليل قيام المدنيات والحضارات العينية والسبائية والحميدية في الأجزاء الجنوبيّة للجزيرة، مما ي證明 دليلاً على حيوية هذه البلاد من الناحية الاقتصادية إذ لا يجوز عقلاً قيام مثل هذه المدنيات دون أن يكون لها سند من العوامل الاقتصادية تقوم عليها أركانها.

الجغرافية الزراعية

تقع حضرموت على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية وحدودها البحر العربي في الجنوب وصحراء الربع الخالي في الشمال وببلاد عمان في الشرق واليمين ومحممة عدن في الغرب وسطحها سلسلة من الجبال تتدلى من الجنوب إلى الشمال الشرقي وتلتقي بسلسلة أخرى تتفرع من هضبة اليمن متوجهة نحو الشمال الشرقي أيضاً ثم تنحدر هذه السلسلة نحو الجنوب الشرقي وارتفاعها يقل تدريجياً كلما اتجهت نحو الجنوب الشرقي ولذلك نجد مياه الأمطار تسير في اتجاه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وتتجمع مياه السيول في بطون الوديان الجنوبيّة الشرقيّة وبعضاً يصب في البحر العربي ولذلك نجد الوديان الخصبة هي تلك التي تقع في الجنوب الشرقي من حضرموت مثل وادي حضرموت الذي تقوم فيه أكبر المدن وتنشر على جوانبها حقول النخيل والمزارع. وبروى الفلاح أرضه بالملاء التي ترفع من الآبار بواسطة البقر والحمير والجمال وهي طريقة عقيدة لأنها تسبب هلاك المواشي وتنهك قواها فضلاً عن أنها لا ترفع كمية وافرة من المياه. وأرض الوديان على العموم خصبة ومشبعة بأملاح

معدنية مذابة من سفوح الجبال في بطون مياه الأمطار ، وكان قدماه الجضر مبنين قد أنشأوا سدوداً لاحتجز مياه الأمطار كسد مأرب الشهير . ونظريه السدود هذه بسيطة إذ يساعد على إنشائها التكون الجبلي لحضرموت . وفي بعض الجهات عيون تتفجر منها المياه المعدنية ويستغلها سكان هذه المناطق في ارواء أرضهم وأكثنه استغلال ضئيل كما في غيل باوزر حيث يزرع الأهالي القلال والتبغ (المي) نشهر وبعض الفواكه كالملوز والمنجو . وفي أقصى الحدود الغربية لحضرموت يوجد نهر دائم الجريان في واد حجر اسمه نهر ميفع طوله ٢٠٠ ميل ويصب في البحر العربي غير أن سكان هذا الوادي من البدوية الذين لا يعيشون الاستقرار وحياة الحرف والزراعة ، وأرض هذا الوادي خصبة جيدة .

المروة المعدنية

لم تدرس حضرموت دراسة جيولوجية دقيقة وقد قامت عدة بعثات بريطانية خلال السنتين العشرين الأخيرة بدراسة بعض المناطق من الناحية الجيولوجية غير أن أبحاثها بقيت في طي الكتمان ولم تنشر بعد . وقد قام الأستاذ ليتل مدرس علم الجيولوجيا بجامعة فؤاد بزيارة قصيرة للساحل الجنوبي لحضرموت سنة ١٩١٩ وقرر أنه توجد عروق للذهب والفضة والنحاس في الجبال الساحلية وذكر جون فيلي في كتابه Sheaba's Daughter وجود مناجم لأملاح الصوديوم - ملح الطعام - وأملاح الفوسفات في مدينة شبوة التي كانت عاصمة الدولة المعينة وقد اكتشف جون فيلي وفريا ستارك Frya stark هذه المدينة و يوجد بها حوالي ٦٠ معبداً أثرياً لاتزال بقاياها قائمة إلى الآن . واكتشفت بعدها إنجليرية أخيراً منابع بترويل في شبوة وقام من أجلها خلاف بين بريطانيا وإمام اليمن كل يدعى أنها داخلة في منطقة نفوذه . والحقيقة التي لا غبار عليها

أن شبوة بلد حضرى من قديم الزمان بدليل ان أفراد قبائل شبوة الحالين يمدون إلى قبائل حضرموت بصلة في النسب والعادات والتقاليد ومنهم قبيلة آل بريل .

التجارة

تميز التجارة في حضرموت في العهود القديمة بظاهرتين وهما طرق القوافل وتجارة البخور . فقد كانت بضائع الهند أول مرحلة لها إلى الشام موانى حضرموت وكذلك لقرب حضرموت من قارة الهند . فكانت القوافل تقوم في فترات متوازية من حضرموت إلى اليمن فالحجاج ثم إلى الشام . وأما تجارة البخور فقد كانت موردا اقتصاديا مهما لحضرموت فكانت تذوب بها بلاد الشام والمهدى ومعابد بابل بالعراق وذكرت مس فريبا ستارك في كتابها *The Southern Gates of Arabia* أرقاما احصائية ل الصادرات البخور من حضرموت إلى بابل .

السلطان وشهر نزيرم

لم يتم احصاء رسمي لسكان حضرموت ولكنهم يبلغون على وجه التقرير ٥٠٠ ألف نسمة بما فيهم المهاجرون . وقد اعتاد الحضرميون الهجرة من بلادهم منذ العصور التاريخية فقبائل كندة في نجد وغيرها في الحجاز كانت تقطن الأجزاء الجنوبيّة للجزيرة وذكر امرىء الفيس في شعره مدحنتين بحضرموت كانتا زاهيتين بالشعراء والسمار :

كانى لم أسمى بدمون مرة ولم أشهد الغارات يوما بعندل
ومدينة دمون هذه ذكرتها فريبا ستارك بأنها تقع في الشمال من حضرموت

وكذلك عدل. ومتاز مدن حضرموت بطابعها الهندسى الحجرى هكذا وصفها فاندن مولن الوزير الفوضى هولنده بمحة فى كتابه Hadramaut . ونشطة الهجرة فى عصر الاسلام وازدادت نشاطا فى القرن التاسع عشر فغزا أبناء حضرموت شرقاً أفريقياً والحبشة واريترى والبنين والحجاز واتسع نطاق هجرتهم إلى جزائر الهند الشرقية والهند ويرجع إليهم الفضل في دخول الاسلام بجزائر أندونيسيا أو على الأقل في توطيد أركانه تلك الجزائر . ويعتز الحضرميون بنشاطهم التجارى وهم يسيطرون على الأسواق التجارية في الحجاز والحبشة وجزائر أندونيسيا . وهم يتصفون بالأمانة وحسن المعاملة وعفة النفس والجلد غير أنه يغلب عليهم الجود الفكرى وغالوهم في المحافظة على التقاليد .

الحالة السياسية :

كانت حضرموت منذ القرن الثامن عشر تخضع لقبائل يافع والكثير وكان بين هاتين القبيلتين عدا، مستحكم قديم من جرائه طوت الحروب بينهما عدداً من النفوس . وقد أنشأت قيلة يافع حكومة على الساحل عاصمتها المكلا وهي الدولة القعيطية أما دولة الكثير وهي الكثيرية فكانت أقدم من الدولة القعيطية بقرون ولم يبق لها الآن من النفوذ إلا القليل في وادي حضرموت وعاصمتها سيون في الداخل . وكان تقوى سلاطين هاتين الدولتين إلى عهد قريب لا يتعدى أسوار المدن أما الضواحي والوديان والجبال فكانت مسرحاً للقتل والنهب بين أفراد القبائل من حملة السلاح . وكانت بريطانيا في عدن لا تفكّر إن تدخل حضرموت في منطقة نفوذها كما فعلت بالمناطق الغربية من عدن كالحجاج وشقرة وأبين وذلك بعد حضرموت عن عدن ولم تر في تلك الفوضى بحضرموت ما يهدد سلامها حصنها عدن أو يؤثر على مواصلاتها المرتبطة بها .

غير أنه قبيل الحرب العالمية الثانية قامت إيطاليا بمناورة سياسية تستهدف الوصول إلى المحيط الهندي بإنشاء ميناء حربي فبادرت بريطانيا إلى عقد معاهدة بينها وبين سلاطين حضرموت وضفت بعقصاصها البلاد تحت الحماية البريطانية مباشرة وعينت مراقباً سياسياً في المكلا هو المستر أخجرامس واستطاع أن يقضي على أيدي الفساد والعبث بالأمن في فترة قصيرة وذلك لما قام به من أعمال العنف والارهاب وضرب القبائل الثائرة بالقنايل من الطائرات . غير أنه على الرغم من نجاح موظفي بريطانيا في الأعمال الارهادية واستقرار الأمن فإنهم لم ينجحوا في مشروعاتهم الاقتصادية لتنمية حالة البلاد ورفاهيتها كإنشاء السدود واقراض الفلاحين وإنشاء خطوط للمواصلات بين مدن الساحل والمدن الداخلية وذلك لسوء الادارة المشرفة على المرافق وجهل رجالها بالشئون الادارية الصحيحة .

وأخيراً حاول الانجليز اقاذ الحماوة بإنشاء اتحاد بين الدولتين Federation غير أن هذا المشروع فشل لعدم توفر العناصر العملية فيه والمتغيرات الأولية لربط الدولتين بعلاقة اقتصادية تتبادل فيها المنافع الاقتصادية على قدم المساواة ، ومحاولة إزالة الضعافين القديمة بينها والــكامنة في نفوس أفراد كل منها . وقد ظهر أخيراً أيضاً بعد فشل هذا المشروع مشروع آخر أكثر تعقيداً من الأول وذلك هو إنشاء اتحاد عام يشمل الحميات الجنوية كلها وقد تزعم هذا المشروع سلطان لحج ولا نظن أن مثل هذا الاتحاد يمكن تحقيقه اعدم قيام أي علاقة بين الحميات فيها بينما سواء كان من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية .

مشكلة فلسطين من واقع الوثائق الرسمية

بِقَلْمِ حَسَنِيْنِ مُحَمَّدِ بِشَيْرِ

نصر بـ بلفور :

في ١٩١٤ كانت فلسطين ولاية عثمانية تم نشبت الحرب العظمى ، وانضمت تركيا إلى ألمانيا ثم استولت الجيوش البريطانية على فلسطين . وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ أرسل وزير الخارجية البريطاني خطاباً إلى اللورد روتشيلد ضمته التصریح الشهور باسم تصريح بلفور الذي ينص على أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف والارتياح إلى المشروع الذي يراد به أن ينشأ في فلسطين وطن قومي لليهود ، وأنها ستبذل كل ما في مقدورها لتحقيق هذه المهمة ، على أن يكون مفهوماً بوضوح لا ينبع عن ذلك إجحاف بالصالح المدنية والمدنية لسكان غير اليهود في فلسطين ، ولا بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في غير فلسطين .

وفي ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٢ وافق مجلس عصبة الأمم على صك الانتداب على فلسطين ، والذى أشير فيه إلى التصریح السالف الذكر وبذلك اتخذ التصریح الصبغة الدولية .

وقد أثار ذلك التصریح الكثير من التعليقات وقال وزمن « إن هدفنا

هو تكوين دولة صهيونية وذلك لا يتم إلا خطوات أولها وضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كـ«بريطانيا تسهل الهجرة»، ورأى فيه العرب خيانة لقضيتهم وتعارضاً مع الوعود السابقة التي بذلها الحلفاء لهم.

الانتداب البريطاني :

وقام الانتداب البريطاني بتحقيق السياسة التي أشار بها صك الانتداب ، وقام اليهود ممثلين في الوكالة اليهودية بتشجيع الهجرة إلى فلسطين وتوطيد مركزهم في البلاد ، وقام العرب بـ«بذل الجهدات المتتالية لتحقيق عروبة فلسطين ومنع الهجرة»، ويلاحظ أن جهود العرب في تلك الفترة كانت موجهة إلى الإنجليز .

وكان من الطبيعي أن ينشأ الاشتراك بين القوى الثلاث المتنازعة وهي العرب واليهود والإنجليز واتسمت تلك الفترة التي امتدت حتى قيام الحرب العالمية الثانية بلجان التحقيق والبحث تحمل أمرها فيما يلى : —

(١) لجنة شو The Shaw Commission

أرسلت هذه اللجنة نتيجة للاضطرابات حول حادث المسكى وأصدرت تقريرها في ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ وأوصت الحكومة الإنجليزية بـ«سياسة واسحة» وخاصة فيما يتعلق بالأراضى والهجرة .

(٢) لجنة سيمبسون Simpson

وصدر تقرير المهندس سير جون سيمبسون في أغسطس سنة ١٩٣٠ مشيراً

إلى ظاهرة البطالة ، وعـدم كفاية الأراضي لـمهاجرين جدد وأوصى بإيجاد
عمل لـالمـتعـطـلـين وـتـحـديـدـ الـهـجـرـةـ .

ثم صدر الكتاب الأـيـضـ لـعـامـ ١٩٣٠ـ فـهـاجـ اليـهـودـ لـماـ جـاءـ فـيـهـ منـ
تحـديـدـ الـهـجـرـةـ كـعـلاـجـ حـالـةـ الـبـطـالـةـ فـيـ فـلـسـطـيـنـ ، وـنـتـجـ عـنـ هـيـاجـ اليـهـودـ أـنـ
أـرـسـلـ الـوـزـيرـ الإـنـجـليـزـيـ ماـكـدوـنـالـدـ خطـابـاـ إـلـىـ وـيـزـمـنـ يـجـعـلـ سـيـاسـةـ ذـلـكـ
الـكـتـابـ الـأـيـضـ لـاغـيـةـ ، وـمـنـ ثـمـ أـطـلـقـ الـعـربـ عـلـيـهـ اـسـمـ الـكـتـابـ الـأـسـوـدـ .

ثـمـ صـدـرـ تـقـرـيرـ فـرـانـشـ سـنـةـ ١٩٣١ـ وـيـوصـىـ بـعـدـ إـبـاحـةـ بـيعـ جـزـءـ مـنـ
الـأـرـاضـيـ الـعـرـبـيـةـ ، لـأـنـ إـبـاحـةـ بـيعـ الـأـرـاضـيـ سـيـجـعـ الـعـربـ بـلـأـرـضـ .

وـفـيـ سـنـةـ ١٩٣٣ـ فـازـ النـازـيـةـ فـيـ أـلـمـانـيـاـ وـقـامـ بـسـيـاسـةـ الـلـاسـامـيـةـ وـاضـطـهـادـ
الـيـهـودـ لـمـاـ تـرـتـبـ عـلـيـهـ تـدـفـقـ الـمـهـاجـرـيـنـ إـلـىـ فـلـسـطـيـنـ .

وـتـفـاعـلـتـ عـدـةـ عـوـافـلـ مـنـهـاـ تـدـفـقـ الـهـجـرـةـ ، وـازـدـيـادـ بـيعـ الـأـرـاضـيـ ، وـالـازـمـةـ
الـاـقـتـصـادـيـةـ ، فـقـامـتـ الثـورـةـ الـعـرـبـيـةـ سـنـةـ ١٩٣٦ـ وـيـقـولـ عـنـهاـ جـونـ (١)ـ مـارـلوـ
«ـإـنـهـاـ تـخـتـلـفـ عـنـ الـاـضـطـرـابـاتـ السـابـقـةـ بـسـبـبـ اـشـتـراكـ الـجـاهـيـرـ الـتـيـ تـأـثـرـتـ تـأـثـرـأـ
بـالـغـاـيـةـ الـضـغـطـ الـاـقـتـصـادـيـ الـيـهـودـيـ »ـ .

بـلـيـلـ Peـeـlـ سـنـةـ ١٩٣٦ـ :

قـامـتـ تـلـكـ الـلـجـنـةـ بـيـحـثـ سـبـبـ الثـورـةـ وـإـيجـادـ حلـ لـلـمـشـكـةـ ، وـصـدرـ
تـقـرـيرـهـاـ فـيـ يـوـنيـوـ سـنـةـ ١٩٣٧ـ وـكـانـتـ تـوـصـيـتـهـاـ الـاـسـاسـيـةـ إـنـهـاءـ الـاـنـدـادـ وـتـقـسـيمـ
فـلـسـطـيـنـ ، وـذـلـكـ بـخـالـقـ دـوـلـةـ يـهـودـيـةـ تـمـتـ عـلـىـ السـاحـلـ مـنـ حـدـودـ لـبـانـ إلىـ جـنـوبـ

(1) Rebellion in Palestine by John Marlowe.

يافا وتشمل عكا وحيفا وتل أبيب ، مع ارتباط تلك الدولة بالإنجليز بمعاهدة صداقة وتحالف ، كما رأى وضع منطقة القدس وبيت لحم وممر يصل القدس بيافا ماراً باللد والرمלה تحت انتداب إنجلترا بواسطة عصبة الأمم ، وضم بقية أراضي فلسطين إلى شرق الأردن مع ارتباطها ببريطانيا بمعاهدة صداقة وتحالف .

وأوصى كذلك بإعطاء ضمادات للاقلیات في كلتا الدولتين وتبادل السكان بينهما وإعطاء العرب مساعدات مالية للقيام بمشروعات الري . وهنا نلاحظ التشابه بين تقرير لجنة ييل وما آلت إليه الحالة في فلسطين الآن .

وفي سبتمبر سنة ١٩٣٧ أقر مجلس عصبة الأمم خطة التقسيم وطلب إلى إنجلترا عرض البيانات التفصيلية . وقامت لجنة ودهد Woodhead ببحث مشروع التقسيم ولكنها أعلنت في نوفمبر سنة ١٩٣٨ تعذر قيام مشروع ناجح للتقسيم .

الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ :

وفي ذلك الوقت بدت بوادر الحرب العالمية وأصدرت الحكومة البريطانية كتابها هذا وتقرر فيه أنها تأمل تكوين دولة مستقلة في فلسطين في مدى عشر سنوات يستترك فيها العرب واليهود . وأنه إذا نتج عن الهجرة اليهودية ضرر بالمركز الاقتصادي والسياسي للبلاد فلا مناص من تحديدها . وعلى ذلك اتباع الإنجليز سياسة جديدة نحو الهجرة فسمح بهجرة ٧٥ ألف مهاجر خلالخمس سنوات التالية وبعد ذلك لا يسمح بالهجرة إلا بموافقة العرب ، كما منع تحويل جزء من الأرض إلى اليهود .

ويرى جون مارلو أن سياسة الكتاب الأبيض كانت حلاً وسطاً لنهضة

الطرفين وخاصة لضعف المتطارفين في كلا الجانبين .

فترة الحرب العالمية الثانية :

بقيام الحرب وازدياد الاضطهاد للمهود في أوروبا ازدادت الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية ونشطت الصناعة اليهودية واستغل اليهود الدعاية ضد النازية في اكتساب الرأى العام العالمي لمصلحتهم ، بينما تجد الهيئة العربية العليا التي تضم الأحزاب العربية وقد نفى أعضاؤها من البلاد واقتصر نشاط عرب فلسطين في تلك الفترة على المقاومة السلمية وذلك بالمقالات والمؤتمرات حتى لا يعوقوا مجدهم وداخلوا للنصر بينما اكتسب اليهود في فترة الحرب ميزات واضحة .

لجنة التحرير الدائم وأمر بكمية :

بناء على توصية من لجنة اللاجئين الدولية طلب المستر رومان في أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى المستر أولي السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين . ثم اتفق الانجليز والأمريكان على إرسال لجنة مشتركة لبحث مشكلة فلسطين . وفي أبريل سنة ١٩٤٦ صدر تقرير اللجنة بالسماح فوراً مائة ألف مهاجر بالدخول إلى فلسطين وبقاء الاتداب الانجليزي فيها يوضع الأمر تحت نظر هيئة الأمم مع العمل على تخفيف حدة العداء بين العرب والمهدود .

بيانه الدول العربية وفلسطين :

وقدت الدول العربية في ٣ أبريل سنة ١٩٤٥ ميثاق جامعة الدول العربية وملحقاً خاصاً بفلسطين ، ومن يونيو سنة ١٩٤٦ على أثر نشر مقترنات لجنة التحقيق

الانجلاوا — أمريكية قررت الجامعة العربية في اجتماعها بيلودان رفض المقترنات واتخذت عدة قرارات كاقررت الدخول مع بريطانيا في مفاوضات لإنهاء الانتداب ، واستمرت المفاوضات حتى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ورفض العرب مشروعاً بريطانيا للتقسيم أو لإقامة دولة فيدرالية واعتزمت انجلترا عرض المشكلة على هيئة الأمم التي قررت بدورها تأليف لجنة لدراسة وتحري المشكلة .

قرار هيئة الأمم بتفصيم فلسطين :

وبناء على توصيات لجنة التحقيق الدولية أصدرت هيئة الأمم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قراراً بتفصيم فلسطين يتضمن إنهاء الانتداب البريطاني وقيام مجلس الأمن بحفظ الأمن والسلام الدوليين في فترة الانتقال ، والموافقة على مشروع لجنة التحقيق لتفصيم فلسطين ، والذي يتضمن إنشاء دولة يهودية وأخرى عربية وقيام تعاون اقتصادي بينهما مع وضع القدس تحت الوصاية الدولية . وتشمل الدولة اليهودية النطافحة الساحلية من لبنان إلى جنوب يافا مع بقاء يافا عربية وكذلك منطقة النقب . ويلاحظ أن التفصيم أعطى العرب واليهود مساحة سكانية تكون متساوية إلا أن النطافحة اليهودية تتاز بالخصب وسهولة الاتصال بالخارج .

١٥ مايو ١٩٤٨ :

على أثر اذاعة قرار التفصيم قامت الاضطرابات في فلسطين وأعلنت جامعة الدول العربية بطلان القرار وصرحت اللجنة الخامسة التي ألغتها مجلس

الأمن للاشراف على فترة الانتقال بتعذر قيامها بعملها إلا إذا وضع مجلس الأمن
قوة عسكرية رهن تصرفها . وصرح الإنجليز بانهاء الانتداب يوم ١٥ مايو
سنة ١٩٤٨ .

وفي ذلك اليوم دخلت القوات العربية أراضي فلسطين لإعادة الأمان
والسلام إلى تلك البلاد وبدأت الحرب مع اليهود ، وفي ٩ يونيو قبل الطرفان
المدونة الأولى وعين السكونت فولك برندوت وسيطاً دولياً .

مشروع برنادوت الدول لتقسيم فلسطين :

عرض برنادوت على الطرفين في أواخر يونيو سنة ١٩٤٨ مشروع معدلاً
للتقسيم يتضمن :

- ١ — إمكان إنشاء نظام اتحادي في فلسطين مؤلف من العرب واليهود
على أن يشمل هذا الاتحاد شرق الأردن باعتبار أن أساس الانتداب البريطاني
كان يشمل فلسطين وشرق الأردن معاً .
- ٢ — يجري تعين الحدود باتفاق الطرفين .

- ٣ — ينشأ مجلس مركزى لتحقيق أغراض الاتحاد مع سعادة كل عضو
على إقليميه سعادة تامة مع وضع نظام الهجرة الذى يرغب بها في منطقته ، على أنه
يمحق لكل عضو أن يطلب بعد ستين من مجلس الاتحاد أن ينظر في سياسة
الهجرة الذى يتبعها الطرف الآخر . وإذا لم يتفق الطرفان بعرض الأمر على
المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لميثة الأمم المتحدة ويكون قراره في هذا
مبنياً على القدرة الاقتصادية للاستيعاب .

٤ — اقترح ضم النقب أو جزء منه للمنطقة العربية في مقابل ضم الجليل أو جزء منه للمنطقة اليهودية ، وضم القدس للمنطقة العربية مع تمنع اليهود فيها ببلدية مستقلة .

ورفض الطرفان المفتوحات ونشبت الحرب مرة أخرى وأعلنت المدنة الثانية في ١٥ يوليوب وهدد مجلس الأمن باتخاذ العقوبات ضد الطرف الخالف . وبرغم المدنة توالت اعتداءات اليهود وخاصة الهجوم على الجبهة المصرية في ١٤ أكتوبر .

مشروع برنادوت الثاني سبتمبر سنة ١٩٤٩ :

- ١ — إن دولة إسرائيل قائمة في فلسطين وليس ثمت احتلال لعدم دوامها .
- ٢ — استبدال المدنة المؤقتة truce بهدنة دائمة armistice وعمل مناطق حرام بين الفريقيين .
- ٣ — تحديد التخوم بين الدولتين باتفاق الطرفين وإشراف هيئة الأمم . وعرض المشروع اقتراحاً للحدود بموجبه يضم النقب كله للعرب وكذلك اللذ والرملة . ويضم الجليل الدولة اليهودية . وجعل حيفا ميناً حراً رغم بقائهما في الدولة اليهودية ، وجعل مطار اللد مطاراً حراً ، وأنه من الأفضل ضم الأقاليم العربية إلى دولة شرق الأردن بدلاً من خلق دولة عربية جديدة . وأخيراً توضع القدس تحت إشراف هيئة الأمم .

٤ - تأليف لجنة توفيق لوضع حل سلمي لمشكلة فلسطين والاهتمام
بمشكلة اللاجئين .

لجنة التوفيق التابعة لرئاسة الأمانة

- ١ - قررت الهيئة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد إبداء عميق تأثرها
خدمات السكونت برنادوت وشكرها للمسير بانش تشكيل لجنة توفيق دولية
من ثلاث دول (فرنسا وأمريكا وتركيا) تقوم بالمهام التي تهمد بها إليها هيئة
الأمم أو مجلس الأمن .
- ٢ - تخول اللجنة بناء على طلب مجلس الأمن حق القيام بالمهام الموكولة
حينذاك إلى الوسيط المؤقت أو لجنة المددنة .
- ٣ - أن تشكل لجنة فنية لتحديد التحوم وأن تتعاون مع الحكومات
والسلطات صاحبة الشأن في شأن إقرار الصلح النهائي سواء بطريق المفاوضات
المباشرة أو عن طريق لجنة التوفيق .
- ٤ - تقرر أن الأماكن المقدسة بما في ذلك الناصرة ينبغي حمايتها وأن
تケفل حرية الحج إلى مطابقا للحقوق القائمة وما جري عليه العمل منذ القدم ،
وأن تقدم اللجنة للجمعية العامة في دورتها الرابعة مقترنات مفصلة للنظام
الدولي الدائم للقدس .

- ٥ - السماح لللاجئين العرب الراغبين في العودة إلى بلادهم في أقرب وقت
مستطاع ، كما تدفع تعويضات عن أملاك اللاجئين الذين يؤثرون عدم العودة

إلى بلادهم الأصيلة ، وكذلك دفع تعويضات عن الخسائر أو التدمير الذي
لحق الممتلكات طبقاً لقواعد القانون الدولي .
وقد نجحت لجنة التوفيق في إقرار المدنة الدائمة في فلسطين .

مرويل القدس :

واجتمعت الجمعية العامة لمجلس الأمم المتحدة وانجلي الامر عن إصدار قرار
بتدويل القدس (وقد نشر النص في قسم الوثائق من هذا الكتاب)

محسن محمد بشير

بكالوريوس الاقتصاد - جامعة فاروق الأول

حديث مع سعادة بشير بك السعداوي^(١)

رئيس المؤتمر الوطني الطرابلسي

س : إلى أى حد تعدد التسوية الأخيرة بشأن ليبيا محققة لأهداف ذلك

القطر أو منتفقة معها ؟

إن القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لجنة الأمم المتحدة القاضى باستقلال ليبيا المشتملة على برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة فإنه وإن كان لم يتحقق رغبة البلاد بعثتها فى الاستقلال والوحدة فوراً وتضمن قيام فترة انتقال يسبق هذا الاستقلال يتم فى أثنائها تسليم الوطنيين شؤون الادارة فى مدة لا تتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ ، فإن الشعب الليبي الذى جاهد وناضل فى سبيل حرية واستقلاله جهاداً منقطع النظير لا يزال عاكداً العزم على الوصول إلى ما يصبو إليه من أهداف سامية ، وسيصل إليها بفضل ثباته وقوته إيمانه بعون الله .

وإني على ثقة تامة بأننا ستحقق هذا الاستقلال ونبني صرح كيانه فى خلال هذه الفترة التى حددتها هيئة الأمم المتحدة ونسير بإذن الله قدماً فى قافلة الحضارة والمدنية الحديثة .

س : هل تدخل ليبيا في عداد الدول المستقلة عند انتهاء فترة الوصاية ؟

لقد جاء في البند العادى عشر من المادة الأولى التي تنص على استقلال ليبيا أن ليبيا تقبل في عضوية الأمم المتحدة فور تأسيسها دولة مستقلة .

(١) هذا هو الحديث الذى تفضل به سعادته على حضرة الأديب فائق ساي عضواً الجمعية .

٣ - هل ثُمِّت خلاف بين الأحزاب والجماعات السياسية في ليبيا بشأن
نظام الحكم الذي يكون فيها حين يأتي الوقت المناسب؟

يوجد في برقة مؤتمر وطني يجمع أهل الحل والعقد في البلاد وهذا المؤتمر من مبادئه وحدة البلاد واستقلالها تحت إماراة سمو الأمير السيد إدريس السنوسي ، كما يوجد في طرابلس مؤتمر وطني يمثل الأكثريات الساحقة من أهل البلاد .

وقد جاء في ميثاقه التمسك بالاستقلال والوحدة تحت الأمارة السنوية ولم يشذ عن هذا الميثاق إلا بعض أفراد حزب الكتلة الوطنية الذي اشتراك جل أعضائه في المؤتمر الوطني ، وقد أصبح أقليّة لا تذكر .

وهناك حزب ثان هو حزب الاستقلال الطرابلسي وقد تألف عقب فشل مشروع ييفن - سفورزا ، وقد تأسس بالاتفاق مع بعض السلطات الإيطالية لمساعدتها على استرجاع سيطرتها المفقودة على طرابلس .

وبالرغم من جميع محاولات السلطة الإيطالية وبذلها الأموال الطائلة لأفراد هذا الحزب فإنه يلاقى من الشعب كل الإعراض .

وما عدا هذين الحزبين فإن الأمة الطرابلسية بأجمعها متجمدة متراصدة الصفوف ، كتلة واحدة وجمة واحدة تعمل على تحقيق استقلال البلاد ووحدتها وهي باللغة ما تعلم لأجله بشيئه الله .

أهمية الاحصائيات في الشرق الأوسط

للأستاذ سليمان نور الدين

لقد أصبح الاحصاء في عصرنا هذا حاجة ماسة لكل حكومة أو هيئة أو مؤسسة ت يريد أن تنظم أعمالها تنظيماً صحيحاً وتجهيزها التوجيه الحسن كى تسير على هدى في إدارة أمورها وتقوم ما أوج من مثاكلها ولا أغلى إذا أسمينا عصرنا هذا بعصر الاحصاء .

والاحصاء علم حديث ولكن تحقق له النسب وانتشار بسرعة فائقة وإن كان البعض لا يزال يلتبس عليه معنى الاحصاء بمعنى العد والواقع أن العد ما هو إلا خطوة أولية من خطوات البحث الاحصائي .

البحث الاحصائي في العلوم المختلفة :

يسداً البحث العلمي في أغلب الأحوال على أساس تحليل بعض الحقائق والبيانات بغرض استخلاص القوانين العامة التي يسير عليها هذا العلم . هذا ما يسمى التحليل المنطقي الاستنتاجي . ثم إذا رسخت أقدام العلم وتسكوت له بعض النظريات يقضى التطور في البحث أن يقوم على أساس إحصائي ، الذي لا شك أكثر تعبيراً وتصوراً للحقائق من البحث المنطقي الذي يعتمد على الجدل والحدس والتخمين في كثير من الأحوال . فنطاق الأرقام أصدق من أي منطق آخر . وعلى هذا فالبحث الاحصائي هو حلقة التطور الذي يرقي إليها العلم بعد أن ينمو وينضج وثبت دعائمه .

كما أن الوصول إلى نظرية اقتصادية موحدة سليمة لن يتمنى إلا على أساس بحث احصائي للظواهر الاقتصادية . فعلم الاقتصاد من فروع علم الاجتماع ويتصل بسلوك الملايين من الأفراد المتباينين في أهوائهم وعاداتهم وتصرفاً لهم فلا يمكن أن يكون للفرد الواحد أساس لتقرير حقيقة معينة بل يجب أن تبني القوانين الاقتصادية على أساس عام شامل لا أساس فردي .

لقد اتفق الاقتصاديون على أن الهدف النهائي لعلم الاقتصاد الوصول إلى أكبر المنافع باقل التضحيات ، ومع هذا الاتفاق في الهدف خرجنوا لنا بنظريات اقتصادية مختلفة تمام الاختلاف . وهذا التضارب راجع إلى اختلاف في الفروض المستخدمة أساس لهذه النظريات ولكن نستطيع أن نوحد هذه الفروض ونحسن مطابقتها للفروض الواقعية التي تقسم بها الحياة الاقتصادية إذا بحثت الظواهر الاقتصادية بحثاً منطقياً استنباطياً (استنتاجياً) .

وقد ظهرت بوادر تقدم البحث الاحصائي في الاقتصاد في السنتين الأخيرة تقدماً يبشر بزوال العقم الذي لازم علم الاقتصاد فترة طويلة من الزمن .

أهمية الاحصائيات للدولة والأفراد

إذا سلمنا أن الإنسان الرشيد هو الذي يعالج مشاكل حياته على أساس ما يحيط به من ظروف وملابسات متخذنا من الماضي والحاضر معياراً لقرارات المستقبل فما أجرد بالدولة وما كلها أكثر تشعاً وتعقيداً . أن ترسم سياستها على ضوء ما تجتمعه من معلومات عن مختلف نواحي المجتمع أي على ضوء تلك الاحصائيات التي تجمعها عن النواحي الاجتماعية والاقتصادية للدولة وبذلك تستطيع أن توجه سياستها على أساس صحيحة من الواقع لا على أساس ارتجالي ، وإنما هي كمن يعمل في الظلام .

والواقع مليء بالأمثلة المختلفة . فهناك الأزمات الاقتصادية التي تواالت على العالم فمن رواج إلى كساد وبطالة وانهيار في الأداء الإنتاجية راجع إلى إفراط في الإنتاج كان يمكن تلافيه لو اعتمدت الدول على إحصاءات دقيقة دورية عن النشاط في الإنتاج الصناعي والزراعي وإحصاءات عن حركة الأسعار وبذلك تستطيع أن توقف موجة الرواج قبل أن تنذر بالانهيار ، فتفادي الأزمات الاقتصادية ، وبتوجيه الإنتاج توجهاً رشيداً حكماً دون تضييع للموارد الاقتصادية .

ولا أستطيع في هذا المجال الضيق أن أطيل من الأمثلة التي إن دلت على شيء فأنما تدل على مدى أهمية اعتناد الدولة على الإحصاءات كأساس ترتكز عليه في تحرير سياستها .

أما بالنسبة للأفراد ، فيكفي القول أن رب العمل الناجح هو الذي يقرر سياسة مشروعه على أساس إحصائي ، وقد أصبح هذا هو الاتجاه السائد في جميع المشروعات الكبيرة في البلاد المتدينة .

الإحصائيات في الشرق الأوسط :

من الحقائق للسلم بها أن وجود إحصاءات دقيقة في أي بلد يتوقف على درجة مدنيتها ورقتها ومدى وعي أفرادها بأهمية هذه الإحصاءات ، فالإحصاءات الدقيقة توجد حيث توجد الأداة الحازمة المستينة والأفراد المثقفون الذين يدركون الغرض من هذه الإحصاءات ، فلا يتوانوا عن إعطاء البيانات الصحيحة التي تتطلبه منها الإدارات الإحصائية . على ضوء هذه الحقائق لا غرابة أن نجد الإحصاءات في أغلب بلاد الشرق الأوسط لازالت مفتقرة إلى الدقة ، مع

بعدها الشديد عن السكال ، وذلك راجع إلى عدم وجود إدارات إحصائية منظمة في أغلب هذه البلاد أولاً ، وجهل الأفراد ثانياً . إلا أن التطور والزمن كفیلان بأن يهشاً لهذه البلاد العقلية الإحصائية التي تضمن توفر هذه الإحصاءات الس الكاملة الدقيقة عن مختلف نواحي الدولة فهناك فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لابد وأن يمر بها أي نظام حتى ترسخ أقدامه .

عرض عام لطبيعة الاحصائيات في الشرق الأوسط :

لا شك أن الإحصائيات المصرية هي أكثر الإحصائيات في الشرق الأوسط تقدما وإن كانت لم ترق في بعض نواحها إلى مستوى الإحصائيات في البلاد الأخرى في أوربا وأمريكا القديمة العهد بالنظم الإحصائية ، كما أنه لا زالت هناك نواح اجتماعية واقتصادية في مصر تفتقر إلى وجود إحصائيات دقيقة يعتمد عليها كالنواحي الخاصة بمستوى المعيشة ، أو الدخل الأهلي ، أو النشاط الصناعي .

وإذا بحثنا الاحصائيات الخاصة بسوريا ولبنان والعراق لوجدنا أنها لازالت في دور التكوير ، ويكتفى القول أن أول إدارة إحصائية تكانت في سوريا كانت في سنة ١٩٤٧ .

أما عن فلسطين فقد قامت السلطات الإنجليزية فيها بتدعيم الإدارة الإحصائية تدعى هاً لها مستوى لائقاً من الاحصائيات المنتظمة ، ولعل مصر وفلسطين هما البلدان الوحيدان في بلاد الشرق الأوسط اللذان ينشر عنهما بيانات إحصائية في الكتاب الإحصائي السنوي الذي كانت تصدره عصبة الأمم حتى عام ١٩٤٣ .

وبالنسبة للجهاز وشـرق الأردن فـلا زال كل منهما مفتـراً كـلية إلى أـى اـحـصـائـات منـظـمة ، وـاعـلـى الـحـكـومـات هـنـاكـ بـدـأـتـ شـعـرـ بـحـاجـتها الشـدـيـدةـ إـلـىـ مـثـلـ هـذـهـ اـحـصـائـاتـ لـبـنـاءـ هـيـكـلـاـهـ ، وـأـوـدـ فـهـذـاـ الجـمـالـ الضـيقـ أـنـ اـسـتـعـرـضـ لـنـواـحـيـ اـحـصـائـاتـ الـخـلـفـةـ الـمـوـجـودـةـ فـيـ بـلـادـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ عـامـةـ .

أولاً الاحصاءات الحيوية :

وـهـيـ الـاحـصـائـاتـ الـخـاصـةـ بـعـدـ السـكـانـ وـحـرـكـتـهـمـ وـتـوزـيـعـهـمـ وـموـالـيدـهـمـ وـوـفـاتـهـمـ وـزـوـاجـهـمـ الخـ . . . مـنـ الـعـلـومـاتـ الـتـىـ تـتـعـلـقـ بـالـفـرـدـ بـوـصـفـهـ كـافـىـ حـىـ وـمـصـادـرـهـذـهـ اـحـصـائـاتـ هـىـ : (١) تـعـدـادـ السـكـانـ (٢) اـحـصـائـاتـ التـسـجـيلـ .
(١) تـعـدـادـ السـكـانـ : قـامـتـ مـصـرـ بـعـملـ تـعـدـادـ لـلـسـكـانـ مـنـذـ سـنـةـ ١٩٠٧ـ عـلـىـ فـقـرـاتـ دـوـرـيـةـ كـلـ ١٠ـ سـنـوـاتـ وـكـانـ آخـرـ تـعـدـادـ لـلـسـكـانـ سـنـةـ ١٩٤٧ـ . وـيـعـدـ عـلـىـ التـعـدـادـ فـيـ مـصـرـ عـلـىـ أـحـدـثـ الـأـسـنـ الـعـلـمـيـةـ وـإـنـ كـانـ بـعـضـ تـابـعـهـ تـفـقـرـ إـلـىـ الدـقـةـ الـكـافـيـةـ وـهـذـاـ مـاـ لـيـسـ مـنـهـ أـىـ تـعـدـادـ فـيـ أـىـ بـلـادـ فـيـ الـعـالـمـ هـمـمـاـ بـلـغـتـ مـنـ المـدـنـيـةـ وـالتـقـدـمـ .

أـمـاـ عـنـ تـعـدـادـ السـكـانـ فـيـ سـورـياـ وـلـبـانـ وـالـعـرـاقـ فـإـنـهـ لـاـ يـتـعـدـىـ كـوـنـهـ اـحـصـائـاتـ تـقـدـيرـيـةـ عـنـ عـدـدـ السـكـانـ حـسـبـ النـاطـقـ الـجـغرـافـيـةـ مـاـ يـعـدـهـاـ عـنـ الغـرـضـ الـأـسـامـيـ مـنـ التـعـدـادـ وـهـوـ إـعـطـاءـ صـورـةـ حـقـيقـيـةـ عـنـ حـالـةـ الـشـعـبـ مـنـ نـواـحـيـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـالـاـقـتـصـاديـ وـهـذـاـ لـاشـكـ يـتـطـلـبـ وـجـودـ كـشـوفـ أـسـئـلةـ يـقـومـ الـأـفـرـادـ بـإـجـابةـ عـلـىـهـاـ لـعـرـفـ هـذـهـ الـنـواـحـيـ الـسـابـقـةـ وـهـذـاـ مـاـ لـيـسـ بـحـدـثـ فـيـ هـذـهـ الـبـلـادـ . كـيـاـ أـنـ التـعـدـادـاتـ فـيـ هـذـهـ الـبـلـادـ لـيـسـ لـهـاـ صـفـةـ دـوـرـيـةـ وـإـنـ كـانـ مـنـ أـهـمـ أـغـرـاضـ التـعـدـادـ مـقـارـنةـ مـدـىـ التـطـورـ وـالتـقـدـمـ مـنـ وـقـتـ إـلـىـ آخـرـ عـلـىـ أـسـاسـ مـنـظـمـ .

(٢) احصائيات التسجيل : وهي الاحصائيات الخاصة بتسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق والأمراض . هذه الاحصائيات وإن كانت منظمة إلى حد ما في مصر إلا أن هناك مواطن ضعف فيها نتيجة لعدم انتظام التسجيل إلا في المناطق التي بها مكاتب صحة ، علاوة على اهتمام الأفراد التسجيل لاعتبارات شخصية واجتماعية .

ولم تبلغ احصائيات التسجيل في سوريا ولبنان مستوى هذه الاحصائيات في مصر من حيث الدقة والتفصيل في المعلومات . ويفتقر العراق إلى هذه الاحصائيات مما يصعب معه معرفة معدل المواليد أو الوفيات .

ثانياً : الاحصاءات التجارية

وهي الاحصائيات الخاصة بـ (١) الأسعار (٢) التجارة الداخلية (٣) التجارة الخارجية

(١) الأسعار : الطريقة المتبعه لدراسة احصائيات الأسعار وهو تركيب أرقام قياسية للأسعار تمثل درجة التغير فيها من وقت إلى آخر وأهم الأرقام القياسية للأسعار هي الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لنفقة المعيشة حيث يمثل الأول التغير في أسعار السلع في أسواق الجملة وهذه تهم أرباب الأعمال والصناعة ، ويمثل الثاني التغير في أسعار السلع التي يستملكونها الأفراد في حياتهم العادي وهى تهم الأفراد والمستهلكين عامة .

وابتدأ في عمل الرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر منذ سنة ١٩١٣ وأخذت الأسعار في سنة ١٩١٣ كأساس ، وكان عدد السلع الواردة الداخلية في تركيب الرقم ٢٦ سلعة كلها زراعية ، ولكن ابتداء من سنة ١٩٣٥

ابتدئ بعمل الرقم الجديد على أساس أسعار ١٩٢٢ سلعة شاملة زراعية وصناعية وأخذت الأسعار سنة ١٩٣٥ كأساس مع استخدام نظام الترجيحات للسلع حسب أهميتها .

ويعمل الرقم القياسي لنفقة المعيشة على أساس بحث عملي عن مستوى المعيشة لطبقة من العمال سنة ١٩٢٠ وتقاس التغيرات في أسعار السلع على أساس أسعارها سنة ١٩١٣ أيضاً وتنشر هذه الأرقام في نشرات مصلحة الإحصاء .

ويقوم لبنان بعمل رقم قياسي لأسعار الجملة وإن كان عدد السلع الداخلة في تركيبيها قليل نسبياً، كما أن الأسعار تجمع من سوق واحد فقط هو سوق بيروت مما لا يضمن عدم تحيزها وتعامل السلع الداخلة بترجيحات مختلفة حسب أهميتها .

ويعمل رقم قياسي لنفقة المعيشة في لبنان يتبع نفس التقسيم المتبع في مصر وهو الغذا والمسكن والملابس والنفقات المختلفة مضافة إليه بند آخر هو الضرائب المباشرة مع اتباع نظام الترجيح وأخذ كأساس للبحث مستوى المعيشة لعائلة لبنانية متوسطة .

ويعمل علاوة على الرقمين السابقيين رقم قياسي لأسعار عمانية عشر سلعة من الضروريات في كل من حلب ودمشق وبيروت وأخذت أسعار سنة ١٩٣٩ كأساس في جميع هذه الأرقام السابقة ونشرت في الكتاب الإحصائي الذي أصدره المجلس الأعلى للمصالح المشتركة لسوريا ولبنان .

(٢) إحصائيات التجارة الداخلية : وتختص هذه الإحصائيات بجمع البيانات من المتأجر والمشغلين بها ورأس مالها وحركة دورانه والبيانات الخاصة بالتوزيع وكل هذه البيانات تحتاج جمعها إلى إدارة إحصائية منظمة تماماً .

وإحصائيات التجارة عن التجارة الداخلية في مصر لا تتعدي ما أمكن تبويبه من بيانات التعداد التجارى الذى عمل سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ وهي تقتصر على بعض البيانات الخاصة بعمر المتجر وعدد المشغلين بها وتقسيم المتجر حسب رأس مالها وحسب نوع المتجر وعدد المشغلين بالتجارة وتقسيمه حسب السن والنوع وهذه البيانات وإن كانت ذات أهمية إلا أن الأهم منها هو وجود بيانات عن حركة رأس المال في التجارة وحركة توزيع السلع لتعطى فكرة صحيحة عن النشاط التجارى الداخلى .

وتفتقر الدول الأخرى في الشرق الأوسط إلى بيانات إحصائية عن التجارة الداخلية .

(٣) إحصائيات التجارة الخارجية : وهى الإحصائيات الخاصة بال الصادرات والواردات والترانزيت . وهذه الإحصائيات في بلاد الشرق الأوسط عامة هي أدق الإحصائيات نسبيا حيث تقوم الإدارات الجمركية في مصر وسوريا ولبنان والعراق بتحضيرها من البيانات التي تحصل عليها من المصادرين والمصادر الدين .

ثالثا - الإحصائيات الصناعية :

وهي تشمل الإحصائيات الخاصة بقيمة وكمية المنتج الصناعي وعدد المشغلين في الصناعة وأجورهم وساعات عملهم والبطالة والمنازعات العمالية . وتشير مع الحقيقة القائلة بأن تقدم الإحصائيات في ناحية معينة من نواحي المجتمع دليل على أهمية هذه الناحية وتقدمها النبى ، فتقدم الإحصائيات الزراعية في مصر مثلا نتيجة لأهمية الزراعة في الاقتصاد القومى ، وتقدمها

النسبي ، كما أن تقدم الاحصائيات المالية والتجارية في أمريكا نتيجة طبيعية لما حققته الولايات المتحدة من سبق في الميدان المالي والتجاري ، ولذا فلاغرابة أن تحدد الاحصائيات الصناعية في بلاد الشرق الأوسط لا زالت في مستوى منخفض نتيجة لتأخر هذه البلاد في المجال الصناعي .

و عمل أول تعداد منتظم للإنتاج الصناعي في مصر سنة ١٩٤٤ و ظهرت نتائجه وهو يشتمل على بيانات خاصة بقيمة المنتج من مختلف الصناعات و رأس مالها و عدد المشغلين بها و تعداد الأجرور المدفوعة و قيمة المواد الخام المستهلكة والاستهلاكات و الصيانة علاوة على جداول أخرى تفصيلية ولا يتسع المجال هنا لنقد هذا التعداد .

وتفيضا للاتفاقات الدولية عمل في مصر احصاء كامل للمشتغلين في الصناعة لبحث الأجرور و ساعات العمل ابتداء من سنة ١٩٤٢ كما أن يعدل هذا الحصر كل ٣ سنوات ويكتفى بدراسة الأجرور و ساعات العمل على أساس عينة من المصانع : و تدعى الحاجة في مصر إلى وجود احصائيات منتظمة عن البطالة لما لها من أهمية كشكلة اقتصادية ، كذلك لا بد من وجود رقم قياسي دوري للإنتاج الصناعي يصور لنا مدى التغير في النشاط الصناعي من وقت لآخر .

ولا توجد إحصائيات صناعية في بلاد الشرق الأوسط جمِيعاً بالمعنى السابق غير أن سوريا و لبنان تقدموان بعمل تقديرات عن المنتج الصناعي من مختلف الصناعات تعتمد في كثير منها على التقرير .

رابعاً - الإحصاءات المالية :

يقوم بعمل هذه الاحصائيات في بلاد الشرق الأوسط غالباً الإدارات المالية في الحكومة والبنوك وهي غالباً إدارات منظمة نسبياً . فتشتت في مصر

وسوريا ولبنان وال العراق إحصائيات عن حركة الودائع في البنوك وحركة التوفير وغرفة المقاولة وكمية النقد المتداول غير أن العراق له السبق في تحضير الميزان التجارى للدولة على أساس توصيات اللجنة الإحصائية في عصبة الأمم .

وتفتقر هذه البلاد كلها ومنها مصر إلى إحصائيات شاملة عن الدخل الأهلى والثروة الأهلية مع أهميتها في معرفة مدى رفاهية الشعب وعدالة توزيع الثروة بين أفراده .

وأعل بلاد الشرق الأوسط تدرك أهمية الإحصائيات للدولة فتعمل على تدريم الإدارات الإحصائية بها بما يكفل لها دقة هذه الإحصائيات وشموليها لنواحي المجتمع المختلفة . على أن أهم ما يجب أن تراعيه هذه الإدارات هو العمل على سرعة نشر النتائج الإحصائية للأبحاث التي تقوم بعملها حتى لا تفقد هذه البيانات أهميتها الحقيقة ولا تكتسب سوى صفة تاريخية .

وتعمل الهيئات الإحصائية في المنظمة الدولية التابعة لجامعة الأمم المتحدة على نشر الدعوة إلى تدعيم النظم الإحصائية في بلاد العالم ولاسيما دول الشرق التي تعتبر أكثر الدول حاجة لهذه النظم . وتعتمدت الهيئة بتقديم المساعدات الفنية الالزامية لهذه الدول للنهوض بإحصائياتها كما أنها ستعمل من جانبها على توحيد التعريف والطرق المستخدمة لتحقيق نوع من المقارنة الصحيحة بين هذه الدول المختلفة .
وستعد المنظمة الدولية لزراعة والأغذية لعمل تعداد زراعي عام سنة ١٩٥٠ تحقيقاً لأهداف المنظمة من تحقيق تعاون اقتصادي بين الدول لرفع مستوى المعيشة للسكان في مختلف بقاع العالم وهذا يتطلب بالضرورة وجود إحصائيات شاملة عن الإنتاج والسكان .

التيارات والمشكلات السياسية في بلاد الشرق العربي

بقلم حامد مصطفى الغاز

إن الحالة السياسية لبلاد الشرق العربي متفاوتة إذ تختلف في بلد عن الآخر . - سوريا ولبنان والملكة العربية السعودية تتمتع كل منها باستقلال مطلق من التمهيدات ، أما بقية بلاد الشرق العربي ، فبعضها يتمتع بالاستقلال المقيد بالالتزامات بعضها مرتبطة مثل المملكة الأردنية الهاشمية أو قبيلة مثل مصر والسودان والعراق واليمن . أما الكويت والبحرين فهما تحت الحياة ، وعدن مستعمرة ، وفلسطين معلقة في میران القدر . وتفصيل ذلك ، أنه بالنسبة لمصر ، مازالت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة ، ولا زالت الجيوش البريطانية تحتل منطقة القناة . وفي السودان لا زال الانجليز أصحاب السلطة الفعلية ، ولا تزال المشاريع الانجليزية تسير في طريقها سواه وافقت عليها مصر أو لم توافق ، ولا تزال أصابع التفريق والاضطهاد تعمل بنشاط لقطع الأوتار التي تربط وادي النيل وتراً بعد وتر . والعراق أمرها أمر مصر ، إذ لا تزال معاهدة سنة ١٩٣٠ قائمة ، ولا تزال الجيوش البريطانية تحتل المطارات وتشرف على طرق المواصلات ، ولا تزال الأيدي الانجليزية تتدفق إلى قلب البلاد فتلاعب بقبائل الأكراد ثيبرهم تارة وتهدد بهم تارة أخرى . أما المملكة الأردنية الهاشمية ، فالمعاهدة التي بينها وبين انجلترا معاهدة مرتبطة بالنسبة لها : إذ تحمل منها شبه تابع للإمبراطورية البريطانية ، وبعبارة أخرى فهي وثيقة احتلال مهدب . ولكل من بلاد الشرق العربي مشاكله السياسية الخاصة ، فلسوريا يخالفها

القائم بينها وبين تركيا على لواء الاسكندرية ، وللیعن إشكالها مع إنجلترا بشأن الحميات ، وللمملكة العربية السعودية خلافها مع شرق الأردن على القبة ، ولمصر خلافها مع إنجلترا بقصد الجلاء والسودان ، وللعراق مشكلتها مع إنجلترا بخصوص المعاهدة ، ومشكلةإقليم عربستان الذي ت يريد انتزاعه من إيران ، ولشرق الأردن أطماعها في تحقيق مشروع سوريا الكبرى ، هذا المشروع (الذي يظهر على مسرح العربية حيناً ثم يختفي ليعود إلى الظهور من جديد ومن ثم إلى الازوااء كما يقول الدكتور راشد البراوي في كتابه عن هذا الموضوع) ، وكذا مشروع الملال الحصين ، الذي يخشى أن يسيطر النفوذ الأجنبي على أحد المشروعين فيكون كلاهما أدعى إلى تحقيق ما فيه خير الدول الأجنبية دون العرب أولى الشأن ، وأخيراً فلسطين أزمتها المزمنة بخصوص إنشاء دولة إسرائيل فيها .

هذا عرض موجز للأحوال السياسية في بلاد الشرق العربي ، وللوضع الذي تحتمله هذه البلاد في عباب الخصم الدولي . وقد جاهدت بلدانه في سبيل شق طريقها إلى شاطئ السلام ، وتبعد عن ذلك الجهاد إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وغرضها كائنة الميثاق (توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها) .

ويعلن الشرق العربي في الآونة الحاضرة صراعاً قوياً بين الدول الكبرى ، صراعاً على المصالح الاقتصادية والاعتبارات العسكرية . فكل دولة من الدول الكبرى ت يريد أن يكون لها النفوذ الأعلى في بلاد الشرق العربي نظراً لأهمية هذه البلاد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية . فصر قاعدة حرية هامة تعتبر مفتاحاً من مفاتيح الشرق الأوسط إذ تتوسط قارات ثلاثاً ، وفيها تمرى

قناة السويس ، وهي على رأس الدول العريضة يتضامن أكثرها معها أوثق التضامن . وسوريا ولبنان وشرق الأردن تربض كل منها في موقع حيوى هام من الناحية الاستراتيجية . ومن الناحية الاقتصادية فبلاد الشرق العربي موردة هام للبرول الذى عظمت أهميته ، ومزرعة خصبة لرؤوس الأموال الأجنبية ، وسوق كبيرة للمنتجات الصناعية . وعلل هذا يفسر لنا موقف الدول الكبرى ألا وهى الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وروسيا من بلاد الشرق العربي . فالإنجليز لا يريدون بأى حال من الاحوال أن تفلت أونة الموقف فى الشرق العربى من أيديهم . والولايات المتحدة تحاول الإشراف على بلدانه عن طريق الانعاش الاقتصادي . وفرنسا تبغى استرداد مركزها القديم أو على الأقل نفوذها الثقافى السابق فى الشرق العربى . وروسيا تسعى لاتخاذ فلسطين قاعدة لنشر نفوذها ومبادئها فى الشرق الأوسط ومحاربة نفوذ الدول الغربية فى هذه المنطقة الحيوية . فدول الجامعة العربية تعانى تحكما من طراز آخر أشبه بحق الفيتو أو هو حق الفيتو فى معناه الجازى ، تصط霓عه الدول الأربع على صور شق وفقا لأمساليها وتحقيقا لاغراضها . فتصط霓عه إنجلترا فى حبك مفاوضاتها السياسية ، وأمريكا فى وضع مشروعيتها الاقتصادية ، وفرنسا فى تنظيم شؤونها الاستعمارية ، وروسيا فى بث مبادئها .

وقد كثرت الآراء في علة هذه المشكلات السياسية التي يعانيها الشرق العربي . فينسب البعض هذه المشكلات إلى التراث المتختلف من الأجيال الماضية التي تميزت بسوء الادارة وعدم نبوءة فكرة الدولة ، ويعزوه بعض آخر إلى تأثير هذه البلاد في الميدان الصناعي ، ويؤيدون رأيهم هذا بقولهم إننا إذا ألقينا نظرة سريعة على التقسيم الدولى بين القوى والضعف ، بين الحضارة والتآخر ، بين الحركة والجمود ، لوجدنا أن الدول التي تعتمد على الزراعة

وتحدها تتف في آخر الصيف ، بينما تتف في القيادة الام التي مهرت في الصناعة وسيطرت على الأسواق فقد أعطتها الصناعة ليس الثروة والمستوى المرتفع فحسب ، بل والقوة العسكرية أيضا . وسيظل لهذه القوة أنزها ما دام العالم منساقا وراء الصراع والتكتل . فالدول العربية إذن لن تأخذ مكانها بين الدول إن لم تبلغ بواسطة الصناعة مبلغ القوة في المال والسياسة والجرب .

وهنا يجدري أن أذكر اقتراحًا لأستاذى الدكتور ارشاد البراوي نشر بجريدة الأهرام تحت عنوان (الحاجة إلى إنشاء معهد لدراسة شؤون الشرق العربي) وأقتبس هنا فقرة من هذا المقال : « تختل بلادان الشرق العربي من مركزاته وأهميته وخطورته في المجال الدولي بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي من جهة ، وما تملك من موارد مادية وبشرية من جهة أخرى . ولقد شهدت لهذا الإقليم نهضة مشعّبة الجوانب تشمل مسائل السياسة والاقتصاد والثقافة وغير ذلك من مرافق الحياة . ولا شك في أن هذا النبوض لا بد أن يستند إلى أساس سليم . وليس من سيل إلى إقامة هذا الصرح إلا بالدراسة العلمية الخالصة من جميع النواحي . ولهذا ترى من الواجب المحتوم علينا أن نقوم بالدعوة إلى إنشاء معهد يختص بدراسة مختلف شؤون الشرق العربي » ، وأنه لكسب عظيم حقا لهذا الشرق العربي أن تقوم فيه مؤسسة علمية على هذا النحو تعنى بدراسة مسائله المختلفة ومشكلاته المشعّبة .

وينسب فريق آخر من الكتاب بعض ما تعاينه بلاد الشرق العربي إلى عدم وجود تنظيم حزبي بالمعنى العلمي السليم في بلاد الشرق العربي . فالحزب بالمعنى العلمي السليم هو هيئة يتजانس أعضاؤها أو أغليتهم الساحقة من حيث الوضع الاقتصادي في المجتمع . وله أيديولوجية واضحة المعالم في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن أحرازابنا خليط من التجار والصناع والزراع

والموظفين والعامل ، ومن هنا نلقى الخلط في البرامج والخطط والتشريعات ، ومن هنا أيضاً أهملت المصالح الرئيسية للبلاد ، ووجه الاهتمام نحو المسائل الداخلية الثانوية . ويرتبط بهذا كله عدم وضع سياسات واضحة محددة للإصلاح في مختلف مجال حياة هذه البلدان في عصر صار التقدم فيه متوقفاً على التنظيم العلوي .

وأنتقل الآن إلى بيان بعض المسائل السياسية التي تشغل أذهان الجاهير في بلاد الشرق العربي في الوقت الحاضر . من المعلوم أنه منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أو زارها ، اتضحت بخلاف أن الدول المتحدة أخذت تقسم إلى كتلتين ، شرقية يتزعزعها اتحاد الجمهوريات السوفيتية وغربية تترعّم بها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية . وراحت كل كتلة بطبيعة الحال تعمل على كسب الأنصار والاستعداد لمواجهة المستقبل وخصوصاً ليوم العسير الذي تقع فيه السكارنة الكبرى باندلاع الحرب العالمية الثالثة . وتخاول الكتلة الغربية بقدر المستطاع وقادة الشرق العربي من النفوذ السوفيتي متولدة إلى ذلك بالمشروعات السياسية والاقتصادية كمشروع الانعاش الاقتصادي ومشروع الدفاع المشترك . وكل ما يهمنا هو كيف تقف بلاد الشرق العربي في حالة قيام حرب ثالثة ، هل تتضمّن إلى أحد المعسكرين أم تقف على الحياد ؟ شيء من ذلك لم يعرف بعد ، ولذا يحسن بالبلاد العربية أن تسلك ذلك المنهج القويم الذي قال به البانديت نهر و حينما سئل نفس السؤال بالنسبة للهند فأجاب بأنه حينما تنشب الحرب ستقرر الهند سياستها حسب ما تقتضيه مصالحها .

وأنت أمر آخر يشغل الأذهان في الوقت الحاضر وكثير ذكره على صفحات الصحف ، أقصد بذلك ، مسألة الضمان الجماعي الذي نشرت نصوص المشاريع

التي قدمتها كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق بشأنه . ومن خصائص هذا البيان أنه حلف دفاعي بين الدول العربية ، ليس من أغراضه الهجوم أو العدوان . ويرى معددوه أن قيام مثل هذا البيان أمر ضروري لأننا نعيش في عالم مضطرب يغلي ويفور وتشتبك مصالحه ، وإسرائيل وسط هذا كله . فقيام البيان الجماعي يبعد الشر عن الشرق العربي إذ تجمع القوى العربية في صف واحد ضد أي اعتداء يوجه إلى إحدى الدول العربية . وهناك فريق آخر من الساسة أبدوا دهشتهم من التفكير في البيان الجماعي بين الدول العربية في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن هناك خلافات سياسية ظاهرة بين هذه الدول ويرون أنه يجب تصفية هذه المشاكل أولاً ، بالإضافة إلى ضرورة حل المشاكل التي بين الدول الأجنبية وبين بلاد الشرق العربي ، كما يحسن الاهتمام أولاً بدعم الاقتصاديات في هذه البلدان والالتفات إلى تنمية عناصر النبض الاجتماعي .

ومن المسائل السياسية التي لعبت دورها على مسرح السياسة العربية ، مسألة الانتحاد بين سوريا والعراق . وقد يكون من سبق الجوابات القطع بأن مثل هذا الانتحاد موشك أن يتم سواء في نطاق صغير أو كبير بضم شرق الأردن وفلسطين العربية إليه : فإن هناك عقبات لابد من تخطيها أولاً أهمها اختلاف الوضع السياسي بين هذه البلاد وبعضها البعض . وقد طرأ حادث جديد بالنسبة لهذه المسألة ، إذ أن القائمين بالانقلاب السوري الأخير ، وهو الانقلاب الثالث في خلال تسعه شهور ، يقولون إن الغرض من الانقلاب هو القضاء على فكرة الانتحاد السوري العراقي . فنجحن لا نعلم ما تحفيه الأيام بالنسبة لهذا المشروع ، وبمناسبة ذكر الانقلابات في سوريا يجدر بنا أن نذكر أن هذه الانقلابات ثغرة تنفذ منها الأطماع والسموم الدولية ، فتوالي هذه الانقلابات خطير بلاشك

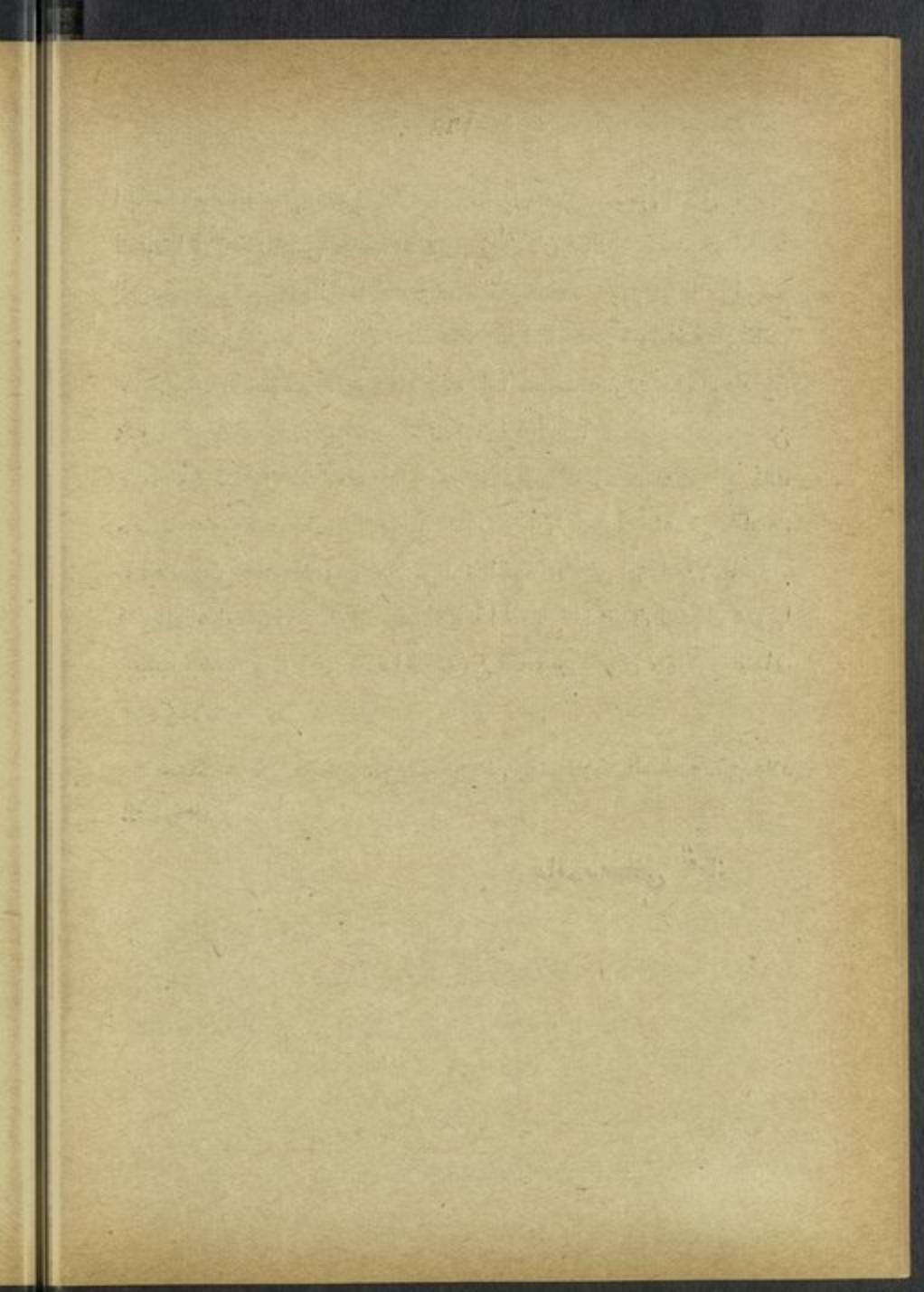
على استقلال سوريا . ولترك جانبها ما يقال عن النزاع لهذه الانقلابات ولنضع نصب أعيننا الحقيقة التالية . [من المعلوم أنه نظرآ تحول تجارة البترول في المستقبل ، فإن الشرق الأوسط سيصبح المصدر الرئيسي لتوين أوروبا بالبترول . وهذا يفسر لنا اهتمام شركات البترول بالشرق الأوسط ، وهي شركات تسيطر عليها الرأسمالية الأمريكية والإنجليزية ، بتوصيل الأنابيب المتعددة من مراكز الانتاج إلى ساحل البحر المتوسط . فعلاوة على خطى الأنابيب المتعددين من العراق إلى حيفا وطرابلس تحد شركة بترول العراق تمد خطين جديدين إلى نفس الميناءين ، اتهى العمل في أحدهما في طرابلس ، ولم يبق على اتمام خط حيفا الجديد إلا أعمال بسيطة توقفت بسبب حرب فلسطين . كما تحد شركة بترول المملكة العربية السعودية تمد خطًا جديداً إلى صيدا ، وشركة البترول الإيرانية تتفاوض في مد خط جديداً إلى سوريا قد ينقل أيضاً بعض انتاج الكويت والبحرين . وبذلك تكون سوريا هي المركز الرئيسي لأنابيب البترول الموصلة إلى ساحل البحر المتوسط . وإذا علمنا أن الدول الكبرى تستخدم كافة الأساليب التزيمية وغير التزيمية من ضغط سياسي واقتصادي للسيطرة على موارد زيت البترول وإن أمكن على المناطق التي يعرّ بها . فهذه الحقيقة قد تلقى ضوءاً جديداً على مسألة الانقلابات في سوريا وتبيّن لنا الدور الذي يقوم به الإصبع الأُجني بثأرة الفلق والاضطراب في ربوع سوريا . وما يؤيد هذه الحقيقة أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تؤيدان مشروع تقسيم فلسطين تأييداً تاماً لنفس العرض وهو الإشراف على الأنابيب التي تعمد إلى حيفا .

وقد كثر الحديث حول جامعة الدول العربية في الأيام القليلة الماضية مما يرمي إلى شجب ومحنة ودحض رسالتها . وإزاء ما أثير من جدل حول إدارة

الجامعة العربية وأمامتها قدمت اقتراحات لتعديل بعض نصوص الميثاق بغرض تدعيمها في اجتماع مجلس الجامعة الأخير . ولنـ كان هناك ما يؤخذ على الجامعة العربية ، فليوضع إلى جانبه ما أدته في هذه الفترة القصيرة من عمرها ، وليوضع موضع الاعتبار القوى التي تأبـت ضدها والتيارات الظاهرـة والخلفـية التي كانت تضيق بها . وقد تؤدي كثـرة ترداد هذه المـآخذ إلى انصرام حـبل الـوادـ بـين الدول العربية في وقت هـى أحـوج ما تكون فيه إـلى التـالـف والتـضـافـر . ونـحن زـرجـو أن تـكـون الجـامـعـة أـدـاءـ خـيرـ وإـصلاحـ ما اـسـتـطـاعـتـ إـلـىـ ذـلـكـ سـيـلاـ . ويـجـدرـ بـقـادـةـ الشـعـوبـ العـرـيـةـ أـنـ يـعـمـلـواـ جـاهـدـينـ خـلـاصـينـ لـماـ فـيـهـ خـلـاصـ هـذـهـ الشـعـوبـ مـنـ سـيـطـرـةـ النـفوـذـ الـأـجـنبـيـ اـقـصـادـيـاـ وـسـيـاسـيـاـ . فـيـظـلـ اـهـتمـاـمـ الدـوـلـ الـكـبـرـىـ بـهـذـهـ الـمـنـطـقـةـ الـحـيـوـيـةـ قـائـمـاـ إـلـىـ أـنـ تـسـكـلـ شـعـوبـهاـ أـسـبـابـ نـهـضـتهاـ ، أـوـ تـلـغـيـ مـادـةـ الـحـرـبـ مـنـ الـقـامـوسـ الـدـولـيـ ، وـالـأـمـرـ الثـانـيـ فـيـ حـكـمـ الـاستـحـالـةـ تـقـرـيـباـ .

هـذـاـ عـرـضـ مـوجـزـ لـلـتـيـارـاتـ وـبـعـضـ الـمشـكـلـاتـ السـيـاسـيـةـ مـنـ بـلـادـ
الـشـرـقـ الـعـرـبـ ؟

عامـرـ مـصـطفـىـ التـمـازـ



أثر الحرب العالمية الأخيرة
في
الاقتصاد القومي المصري

بقلم السيد حافظ على عبد الرحمن
بكالوريوس كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
قسم الاقتصاد

« هذا البحث هو الفائز بالجائزة التي قررتها كلية
التجارة في جامعة فؤاد الأول ، وقد رحها ثلاثون جنبا .
وقد تفضل عميد الكلية الأستاذ حسين كامل سليم بك
فعمد إلى الجمعية بضم البحث إلى كتابها حتى يتاح نشره
وتحم الفائدة » .

مراجع البحث

- التقارير السنوية المقدمة من مديرى البنوك للجمعيات العمومية .
- تقارير اللجنة المالية بمجلسى الشيوخ والتواب .
- التقارير السنوية عن تجارة مصر الخارجية .
- تقرير لجنة الصناعات .
- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري .
- الإحصاء السنوى العام للفقر المصرى .
- إحصائيات عن الميزانية والتجارة الخارجية .
- (إدارة شئون ما بعد الحرب)
- مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية .
- صحيفة التجارة والصناعة
- الأهرام (بمناسبة المعرض) ١٩٤٩/٢/١٤
- المصرى (بمناسبة المعرض) ١٩٤٩/٢/١٥
- بعوث في الشؤون المالية والاقتصادية الدولية والقومية
- (محمود صالح الفلكى بك)
- الأرصدة الاسترلينية (سفي القافى بك) .
- تطور صناعة غزل ونسج القطن في مصر من عصر محمد على باشا إلى الآن
- (رسالة الأستاذ عبد المنعم سلامة)

Egypt : An Economic and Social Analysis

(Charles Issawi)

Economic Development in Selected Countries

(Monetary Fund)

خاطر عابر ...

من حرب إلى حرب ! ...

في صيف سنة ١٩٤٥ سقطت ألمانيا المتردية واستسلمت وراءها اليابان ، فاتتهت بسقوط هذه واستسلام تلك حرب فادحة طاحنة هي الحرب العالمية الأخيرة ، وكم كنا نود آنئذ أن تكون هي الأخيرة في تاريخ البشرية فقد خلفت وراءها بمحوراً من الدماء وألواناً من الخراب والدمار وضروباً من الجوع والحرمان ... انقضت تلك الحرب التي كانت ثقيلة كل التقل على كاهل المصريين وغير المصريين ، فلقد وجه الاقتصاد المصري خدمة الديموقراطيات طيلة ذلك القتال الحار المرير . ولم تنج مصر من ضربات قاسية صوبها إليها النازيون والفاشيون في غاراتهم وحملاتهم ، ولكنها تحملت كل ذلك وعرضت اقتصادها في شتى نواحيه لأنوار الحرب وويلاتها ، ولشد ما كانت فرحتها عندما طوّيت تلك الصفحة الرهيبة ورفرت راية السلام .

ولكن لم يطل عهد السلام بل إن شئت قل لم تدق طعم السلام فيها هؤلا العالم ما زال في قلقه واضطربه وشك وارتبايه ، وها هي ذي الحرب في كل مكان ، حرب وانقلابات في أوروبا الشرقية ، وحرب في أندونيسيا^(١) ، وحرب في الصين ، وحرب في فلسطين ، وبجانب كل هذا نجد حرباً عالمية مكبوة يشنها المعسكران المتنازعان ، وهي ما يسمونها بالحرب الباردة ، أو حرب الأعصاب .

ولست أدرى أمن حسن طالعنا ، أو من سوء طالعنا أن نصاب بعد

(١) انتهت الحرب بالاتفاق بين أندونيسيا وهولندا (المجتمعية) .

ثلاثة أعوام من الحرب الأخيرة بحرب جديدة أفتحت في مسئولياتها والتزامتها .
ففي صيف سنة ١٩٤٨ وجدت مصر نفسها مضطورة إلى أن ترسل جيشها
لإعادة الأمن والنظام في الأرض المقدسة التي اتهما حرمتها الصهيونيون ،
وأشاعت عصاباتهم الارهابية في ربوعها الخوف والفزع ، وأخرجت أهلها من
ديارهم ظلماً وعدواناً ... ولم تعبأ تلك العصابات الإجرامية بالمحافل الدولية
وتشكيلاً لها ومنظماتها ، إذ أن إسرائيل لم تعدم العون والتآييد من الدول
الديمقراطية وغير الديمقراطية ، فكانت روسيا بعتادها ورجالاتها ، وكانت
أمريكا بأسلحتها ودولاراتها ، وكانت بريطانيا بحركتها ومنظارتها .

تسكلت كل هذه القوى أمام مصر - ولا أقول العرب في وحدتهم -
وما كانت مصر لتغنى من وراء هذا العمل الإنساني النبيل كسباً مادياً . فها هي
ذى أرواح شهدائنا البررة قد أزهقت في ميدان الشرف والتضحية من أجل
المثل العليا ...وها هو ذا اقتصادنا القومي لم يكدر يقيق من حرب حق ووجه
بآخرى ... ولكن تلك الملايين التي تحملتها وتحملها ماليتنا لنهون وتصغر
أمام ذلك الكسب الأدبي بل الإنساني الذي جنته مصر وجيش مصر ...

هذه الخواطر السريعة جاشت في صدرى فترجمتها في تلك العبارات الموجزة
ولعل تناول هذا الموضوع ، أعني «أثر الحرب العالمية الأخيرة في الاقتصاد
القومى» هو الذى أوحى إلى بهذه الخواطر فأردت أن أسجلها إذ أنه لمن
دواعى العجب - وأى عجب ! - أن يكون الاقتصاد القومى المصرى بالأمس
للديمقراطيات عوناً ، ثم لا تثبت أن تكون هي اليوم عليه حرباً .

مقدمة

ليس من السهل على مثلى أن يتناول بالبحث مثل هذا الموضوع الاقتصادي الواسع إذ أننى بطبيعة الحال لن أستطيع الإمام بكل نواحه ومختلف زواياه . وإذا كنت سأحاول قدر استطاعتي أن أغطيه في هذه الصفحات فلابد أننى أعتقد أننى إن أحبط بأظرافه ونباهاته .

تعتبر الحرب بمثابة ظرف استثنائي يتناول وجود النشاط الاقتصادي عموماً بالتغيير والتبدل ، ذلك لأن الموارد الإنتاجية تعبأ كي توجه لخدمة الحرب وما يتصل بها من عمليات ، وإذا نظرنا إلى موقفنا من الحرب العالمية الأخيرة ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى قد وجه طيلة الحرب لخدمة جيوش الحلفاء التي رابطت فى الأراضى المصرية وفقاً للمعاهدات والاتفاقات ، وقد أحدثت هذا التحول تغيراً شاملاً كانت له آثار جمة فى النواحي المختلفة للنشاط الاقتصادي كما كانت له آثار في المالية العامة .

ولن تظهر آثار الحرب فى اقتصادنا القومى جلية واضحة إلا إذا تبينت الحالة الاقتصادية العامة فى السنين التى سبقتها فالمعرفة أكثر الحرب فى الزراعة مثلاً سأشير بقدر الإمكان إلى الحالة فى سنة ١٩٣٩ ، أو ما قبلها مباشرة ، من حيث غلة الفدان وكمية الأسمدة الكيماوية المستوردة ، وقيمة الإيجار ، وكثافة لزراعة وما إلى ذلك .

ولا شك فى أن آثار الحرب كانت بعيدة المدى شديدة الوطأة على اقتصادنا القومى ، فإذا كان لغيرنا أن ينادي بفداحة العبء الذى عمله أثناء الحرب

فيتكم بلغة الدم والعرق والدموع فان لنا — نحن المصريين — أن نباهي كل المباهاة بذلك القسط الكبير الذى ساهمنا به طيلة ذلك النضال ، إذ كانت أرضنا مسرحا لجيوشهم وكانت حاجاتهم تقدم إليهم بأثمان معقولة ، وكانت خدمات عمالنا طوع إرادتهم ، وكانت دورنا ميدانا لنشاطهم ومنظماتهم وكانت مواصلاتنا حركة دائمة لأسفارهم وانتقالاتهم ، وبالجملة كان اقتصادنا في شتى نواحيه موجها خدمتهم ، ولا أحسب أحدا ينكر أن هذا كله كان على حساب الشعب المصرى بل كان هذا كله على حساب قوته وراحته وهناءه .

ولا أخالنى قد نسيت الحرب وذكرياتها يوم أن كان رغيف العيش عزيز المال ، يوم أو كانت الدور تجog باهليها وساكينها .. يوم أن كنا حيارى في ما كنا وملبسنا ومواوانا .. لقد كانت تلك الحرب محنة قاسية على الشعب المصرى إذ لاق خلالها كثيراً من ضروب الجوع والحرمان ونقص الطيبات مما أثر تأثيراً سيئاً في مستوى معيشته ، ولعل من الحقائق المرة أن نعرف أن الحرب كانت سبباً مباشراً في اتساع الهوة بين الغنى والفقير في مه إندر كانت فرصة استثنائية تصيدها نفر من الناس وابتزوا الأموال ، وهذه الظاهرة الغريبة قد لاشاهدها في إنجلترا مثلاً ، إذ أن مستوى المعيشة هناك وإن كان قد انخفض انخفاضاً بالغاً بالنسبة للطبقات الغنية إلا أن مستوى الصحة وحالة التغذية قد تحسنت عن ذى قبل للطبقات ذات الإيراد القليل فتقاربت الشقة في إنجلترا - بين ذوى الإيراد الكبير والأجر المحدود ، بينما نجد عكس هذه الظاهرة تماماً في مصر ، ولا أكون مغالياً إذا قلت إن هذه الآثار السيئة كانت بذرة لقيام تلك التيارات والمعيادات اليسارية المنطرفة وتلك القلائل الاجتماعية المدama .

ولقد دخلت الحرب وراءها كثيراً من المشكلات والأدواء التي مازلنا نتلقى لها

حلاً أو علاجاً ، فهناك مشكلة الأرصدة وهناك مشكلة التضخم النقدي وهناك مشكلة الغلاء إلى غير ذلك من المشكلات والمعضلات .

على أنه يجب أن أنوه رغم تلك القالقل والمشاكل كل باثر الحرب في القضاء على البطالة وامتصاص العمال المتعطلين واستيعابهم جمِيعاً ، ولكن يجب أن نلاحظ أننا لم تتحقق توظيفاً كاملاً بالمعنى الصحيح ، لأن البطالة الاحتكارية كانت تحدث في بعض الأحيان . وقد شاهدنا Frictional Unemployment هذا النوع من البطالة عند تسيير مجموعات كبيرة من العمال الملحقين بخدمة الجيش البريطاني .

ولعل من أبرز آثار الحرب زيادة الثروة القومية ونهضة الصناعة في ظل تلك الظروف الموالية في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لتصنيع اقتصادنا . وقد شاهدنا في تلك الفترة صناعات تزدهر وأخرى تخرج إلى حيز الوجود فسكان تطورنا الصناعي أثناء الحرب أكبر وأعظم من كل تطور وتدرج في أية فترة أخرى . . . وانه ليكن القول بأن تقدمنا الصناعي أصبح تقدماً ثابتاً مدعم الأساس موطن الأركان بعد أن اجتاز دور التجربة في ظل تلك الظروف وأنه وإن سار سيراً بطريقها فان خطوهاته ستكون منتظمة لا تتعرّض ولا تلوى على شيء Slow but sure .

وسنرى خلال هذه الدراسة أن الحرب كانت شديدة الوطأة على مواسلاتنا وتجارتنا خصوصاً وأنها أثرت تأثيراً سيئاً في تجارتنا الخارجية حيث عطلت وعرقلت سير التجارة العالمية في جمِيعها . . . ولعل أخشى ما تخشاه بعد تلك الحنة القاسية أن تتكرر المأساة من جديد . . . تخى أن يعود ذلك الاضطراب وتلك الفوضى التي تميز بها عهد ما بين الحربين ففي تلك الفترة من التقليل

الاقتصادي الشنيع استخدمت كافة الوسائل لتعطيل سير التجارة الخارجية وعرقلة التعاون الدولي وتشجيع العزلة الاقتصادية إلى غير ذلك من الوسائل والأساليب . وقد اتى الأمر كذا نعلم باحتياج أزمة سنة ١٩٢٩ العالم بأسره . نخشى أن تكرر تلك المأساة من جديد لأن التجارة الخارجية التي خفت في وقت الحرب لم يطلق لها العنان بعد أن حاولت الدول إعادة بناء كيانها الاقتصادي . إن العالم متغضّن إلى سير التجارة الدولية بغير طریاًلينا ولكن سبباً وغیوماً تراكم أمام أعيننا فجعلنا نتشکك ونرتّاب . وإن مصر التي أثرت الحرب في تجاراتها تائيراً سيئاً لم تخجم عن الاشتراك في المنظمات والمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى تسهيل وتنمية حركة التبادل الخارجي .

بعد هذه الإشارات والتلميحات يحدّد في أن أحد الخطوط الرئيسية للبحث . . . ساتعرض في هذا البحث لدراسة أثر الحرب في وجود النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة ومواصلات ثم أبين أثراها في مالية الدولة ثم أتناول مشكلات الحرب فأوضح مشكلة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار ومشكلة الأرصدة الإسترلينية .

والآن أناقش أثر الحرب في وجود النشاط الاقتصادي ولأبدأ بالزراعة .

أثر الحرب في وجوه النشاط الاقتصادي

(١) - الزراعة

تعتبر الزراعة عماد الاقتصاد القومي المصري إذ يعيش عليها ملايين من السكان ما بين ملاك ومستأجرين وعمال زراعيين كما أن محصولها الرئيسي وهو القطن يحتل مكان الصدارة في اقتصاديات البلاد وهي فوق هذا وذاك المورد الذي يستمد منه الشعب حاجته من الحبوب . لذلك كانت الزراعة من أكبر وجوه النشاط الاقتصادي حساسية وتتأثراً بالهزات والتقلبات . وإن حرباً دامت ست سنوات كالحرب العالمية الثانية لابد وأن تكون قد تركت آثاراً كثيرة في هذه الناحية .

ويمكنني أن أجمل العناصر الرئيسية التي سيقوم عليها تفصيل أثر الحرب في النشاط الزراعي في الموضوعين التاليين .

أولاً : التنظيم الزراعي والمحاصيل الزراعية .

ثانياً : المالك المستأجرون والعامل الزراعيون .

ولأبدأ بمناقشة الموضوع الأول .

التنظيم الزراعي والمحاصيل الزراعية

في غضون ١٩٤٢ - ١٩٤١ رأت الحكومة المصرية أن ظروف الحرب قد أثرت تأثيراً سيناً في الميدان الاقتصادي الزراعي وأنها إذا وقفت مكتوفة

الأيدي إزاء هذه المسألة الحيوية فإن الأمر لا يليث أن يتفاقم ويتعقد . . .
كان على الحكومة إذن أن تتدخل بعد أن صار تدخلها أمرًا لا مفر منه
لأن الأحوال غير العادلة التي تحضرت عنها العرب أثارت في النشاط الزراعي
غبار مشاكل في وسع الحكومة وحدها الوقوف على مسبباتها والعمل على
تلافيها أو تخفيف حدتها .

وكان الغرض من هذا التدخل هو تخفيف المساحة المزروعة قطنا لأن
المحصول حتى سنة ١٩٤١ كان يتراكم ويترافق في مستودعات التخزين لعدم
وجود طرق لتصديره . وبتحفيض تلك المساحة أمكن الکثار من زراعة المواد
الغذائية لإطعام بلد اضطر أن يعيش بذاته موارده وهي لا تكاد تكفي .

وقد نظمت الحكومة النشاط الزراعي تنظيمًا يتلام مع تلك الظروف
بحيث تناول تقسيم الزراعات كما اشرت وتوزيع المنتجات الازمة للازرة
(القاوى والأسمدة) وتسليم الحكومة جزءا من بعض المحاصيل (القمح
والأرز) وأخيرا تحديد أسعار أهم المنتجات الزراعية (القمح. الشعير. الأرز .. إلخ)

ومع أن هذه السياسة التي أجبرت الحكومة على انتهاجها كانت حكيمة
وكانت واجبة في مثل تلك الظروف العصيبة إلا أنها قد خلفت آثارا سلبية في
ذلك الميدان . . ومن أبرز هذه الآثار وأمرها هبوط غلة الفدان نتيجة
لدورة الزراعة المفروضة والتي ترتب عليها تعاقب زراعات الغلال إذ أدى ذلك
إلى إنهاك الأرض وتأخير الحو كأنه كثيرا ما كانت تتفق أعمال التحضير
لزراعة مهمة مع أوان الحصاد لزراعة أخرى لا تقل عنها أهمية مما كان يؤدى
في أغلب الأحيان إلى إعداد سيء .

والدليل على الهبوط المستمر في الغلة في فترة الحرب أن متوسط غلة

الफدان من القمح بلغ ٣٨٢ رطل في ١٩٤٣ — ١٩٤٤ مقابل ٤٩ رطل أردا في ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، ٥٣٤ رطل أردا في ١٩٤١ — ١٩٤٢ . فإذا عدنا أن متوسط غلة الفدان من القمح كان ١٥ رطل أردا في ١٩٣٩ تبين لنا مقدار النقص الذي كان يطرأ باستمرار على تلك الغلة .

ونظرا لأن التربة قد أنهكت تماما في فترة الحرب فإن أثر ذلك ظل باديا بعد سنتي الحرب أيضا فصار متوسط غلة الفدان بالنسبة لمختلف المحاصيل يتناقص من سنة إلى أخرى ويتبين من الجدول الآتي مدى النقص في الغلة بالنسبة إلى سنة ١٩٣٩ .

النوع	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٣٩
القمح (بالأردب)	٤٢٧ رطل	٤٨٨ رطل	٤٧٩ رطل	١٥ رطل
الذرة الشامي «	٢١٦ رطل	١٥٦ رطل	٤٦ رطل	٣٧٠ رطل
» العوينة «	٦١٧ رطل	٨٠٦ رطل	٦٦٧ رطل	٢٦٩ رطل
الأرز (الضريبة)	٤٢١ رطل	٥٧١ رطل	٤٥١ رطل	٧٤١ رطل
الفول (بالأردب)	٤٢٥ رطل	٠٨٥ رطل	٠٧٥ رطل	١٣٥ رطل
الشعير	٩٦٥ رطل	٥٠٥ رطل	٠٨٥ رطل	٥٥٥ رطل
العدس	٩١٣ رطل	٠١٤ رطل	٤٠٤ رطل	٨٤٤ رطل
الحلبة	٧٤٣ رطل	٨٣٣ رطل	٩٤٣ رطل	٨٤٣ رطل

ولم يكن ضعف التربة وتناقص غلة الفدان خلال فترة الحرب راجعا إلى الدورة الزراعية المفروضة حسب بل إن هناك سببا مهما آخر أدى إلى هذه الظاهرة وهو عدم وجود كمية كبيرة من الأسمدة الكيماوية تكفي لتعويض التربة ما نفقته من عناصر . وهذا يظهر أثر الحرب السيء جليا واضحا .

ففقد أدت الحرب إلى تعطيل المواصلات وعرقلة سير التجارة الخارجية ففرمت الأرض الزراعية من جزء كبير من واردات الأسمدة الكيماوية التي تعيّد إليها خصبها . ويتبين من الجدول الآتي كمية الأسمدة المستوردة من الخارج من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ .

السنة	كمية الأسمدة المستوردة (بآلاف القناطير)
١٩٣٨	٥١٤
١٩٣٩	٤٧٣
١٩٤٠	٣٥٨
١٩٤١	٥
١٩٤٢	١٤٩
١٩٤٣	١٥٩
١٩٤٤	٢٧٢
١٩٤٥	٢٦١
١٩٤٦	٢١٥
١٩٤٧	٤٥٩

نرى من الجدول أن الكيمايات كانت في تناقص مستمر من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ وأنها لم تتجاوز خمسة آلاف طن في ١٩٤١ وذلك بسبب اعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء وانسداد مسالك التجارة في البحر المتوسط ، كما أن الكمية المستوردة لم تصل حتى سنة ١٩٤٧ إلى كمية ما قبل الحرب .

والآن بعد أن يبدىء بعض مظاهر وآثار التنظيم الزراعي في فترة الحرب أطبق ذلك على المحاصلات الزراعية .

القطن

كان من نتيجة تراكم محصول القطن من سنة إلى أخرى حتى سنة ١٩٤١ وحاجة البلاد الملحة إلى الحبوب أن جلأت الحكومة منذ تلك السنة إلى تحديد المساحة المزروعة قطننا فجعلتها ٢٢٪ لأراضي شمال الدلتا ، ١٦٪ لباقي البلاد وربما كانت ترخص بنسبة أكبر في بعض الأحيان . وقد تغيرت هذه النسب في آخر الحرب فأصبحت في ١٩٤٤ - ١٩٤٥٪ للأراضي شمال الدلتا ، ٢٠٪ للأراضي الأخرى .

وقد أثار تحفيض المساحة المزروعة قطننا فرصة لمكافحة الطفيليات بطريقة فعالة وسريعة . ولم تนาقص غلة الفدان من القطن كارأينا بالنسبة للمحاصولات الأخرى فقد كان محصول الفدان ٦٨ ربع قنطاراً في ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، ٥٣٥ ربع قنطاراً في ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، ٤٤٥ ربع قنطاراً في ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، ٤٩١ ربع قنطاراً في ١٩٤١ - ١٩٤٢ .

والذى يلفت النظر في هذا الصدد أنه على الرغم من تحديد المساحة المزروعة قطننا فإن المحصول قد أثار مشكلة كبيرة في تصريفه ذلك أنه لما كان تصدير كميات كبيرة من القطن للخارج مستحيلاً وكان استهلاك المصانع المحلية استهلاكاً محدوداً لا يمكن زيادته بنسبة كبيرة اضطررت الحكومة - رعاية لصالح العام - إلى التدخل في سوق القطن مما أدى إلى استمرار ارتفاع أسعاره من سنة إلى أخرى رغم قصور الطلب الخارجي . وقد جنّي المزارعون ثمرة هذا الارتفاع النسبي في الأسعار .

ويبين الجدول الآتي أسماء القطن ببورصة ميناء البصل بالريالات
للقنطار الواحد .

كرنك (جود)	أثنيني (جود)	في آخر سنة
١٨	—	١٩٣٩
١٥	١٨	١٩٤٠
١٧	٢٠	١٩٤١
٢١,٢٥	٣٣	١٩٤٢
٢٩	٣٥	١٩٤٣
٣٧	٤١	١٩٤٤

لكن إذا نظرنا إلى المسألة نظرة أعمق وجدنا أن الحرب قد ألت على
عاتق الحكومة عثاقيلا لأن الحكومة قد قامت بشراء وتخزين كميات كبيرة
من القطن وكان عليها أن تتحمل تبعه تصريفها بعد انتهاء ظروف الحرب .
وقد شاهدنا كيف كان تدخل الحكومة المستمر في سوق القطن سببا في
حدوث هزات وتقلبات عنيفة في هذا السوق .

الحبوب

كان إنتاج مصر من الحبوب قبل الحرب لا يكاد يفي بحاجتها . فلما نشبت
الحرب وقل الوارد من الأسمدة وهبطت غلة الفدان كما يبين من قبل اضطررت
الحكومة إلى التدخل منذ سنة ١٩٤١ لتعويض النقص في الغلة بزيادة المساحة
المزروعة حبوبا . وبالرغم من زيادة تلك المساحة إلا أن الإنتاج الكلى ظل
أقل مما كان عليه قبل الحرب وذلك نظرا للنقص الكبير في غلة الفدان

خصوصاً بالنسبة للقمح والذرة الشامي والذرة العونية وجميعها من أهم المحاصيل ولو لا محصول الأرز لبلغ الموقف غاية الخطورة . وقد شهدنا أثناء الحرب كيف كان يختلط العيش بنسبة من دقيق الأرز .

وقد قامت الحكومة أثناء الحرب بالاستيلاء على مقدار كبير من بعض المحاصيل وخاصة القمح وجاءت إلى تخزينه بطرق عرضت المحصول المستولى عليه خسارة فادحة ولو لا ظروف الحرب لما تكنت الحكومة من بناء صوامع حديثة على نظام الـ (Silos) لتケفل صيانة المحصول وسلامة تخزينه . وقد أشارت وزارة التموين إلى ذلك في أوائل سنة ١٩٤٣ حين رفعت مذكرة إلى مجلس الوزراء ببيانها أن الحكومة تسببت خسارة قدرتها إذا ذاك بـ ٢٥٠٠٠ أرضاً وهي كمية كبيرة خرمت منها البلاد في وقت كانت في أمس الحاجة إليها .

وكان نقص محاصيل الحبوب في فترة الحرب سبباً في زيادة الطلب عليها فارتفاعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً في السوق ضاربة عرض الحائط بالأسعار الرسمية التي حدتها الحكومة فسكان ذلك غنماً كبيراً للزارعين .

المحاصيل الأخرى :

أقصد بذلك المحاصيل الثانوية كالفاكهية والخضر والبقول ، أما عن الفاكهة فإنه نظرًا لانقطاع الواردات الأجنبية فإن الطلب عليها قد ازداد وخاصة لوجود الجيوش المتحالف ، فارتفاعها ارتفاعاً كبيراً تبعاً لذلك ، وجرى المزارعون ثمرة هذا الارتفاع ، وقد زادت مساحات زراعة قصب السكر زيادة محسوبة . أما عن الخضر والبقول فقد ازدادت المساحات التي تشغلهما في ضواحي

القاهرة والمدن الكبيرة زيادة ظاهرة ، وارتفعت أسعارها ارتفاعاً فاحشاً مما عاد على الفلاح بالغم السكير .

بهذا القدر يمكن أن أكون قد وضحت أثر الحرب في الزراعة من حيث تنظيمها وعصولاتها وللتقليل بيان أثر الحرب على كل من المالك والمستأجرين والعمال الزراعيين .

المشكل والمستأجر بين والعمالة الزراعية

لاشك في أن الحرب قد أثرت تأثيراً واضحاً في هذه الطبقات الثلاث :
أمام عن الطبقة الأولى — وهي طبقة المالك — فقد استفادت من الحرب بلا
ريب ولعله كان من صالحها أن تستمر تلك الحرب سنوات وسنوات . وقبل
أن أوضح مقدار ما جنته تلك الطبقة خلال فترة الحرب أحب أن أشير إلى
أن طبقة المالك في مصر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من جموع السكان إذ بلغ عدد
المالك في سنة ١٩٣٨ ١٨١٤٤٤٢ مالكاً في حين أن عدد السكان إذ ذاك
كان حوالي ستة عشر مليوناً . وهنالك مسألة أخرى يجب أن نأخذها في
حسبان وهي أن هناك تفاوتاً كبيراً في مقدار ما يملكون كل فرد . فيما يجد
أنه في سنة ١٩٣٨ كان عدد المالك الذين يملكون أقل من فدان هو
٧٠٧٦٧٢١ مالكاً وأن مقدار ما يملكونه مقدراً بالألفنة هو ٣٥٠٧١٠
نجد في نفس الوقت أن عدد المالك الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً
هو ٤٥٠٦٢٢ مالكاً وأن مقدار ما يملكونه مقدراً بالألفنة هو ٦٥٥٩٥١٢
إذا علمنا أن جموع المساحة المزروعة في تلك السنة التي سبقت الحرب كان
٣٨١٨٣٥٦ فداناً تبين لنا أن الفريق الأخير من المالك يملك حوالي ٣٨٪
من جموع مساحة الأراضي الزراعية .

ومعنى هذا كله أن الحرب ولو أنها أفادت طبقة المالك عموماً — وهم كما يبيّن مثلوهون نسبة ضئيلة من مجموع السكان — الا أن الفائدة الكبيرة قد جنّها ذلك الفريق من كبار المالك وهذا راجع إلى سوء توزيع الملكية الزراعية كما سبق أن بيّنت .

والآن لنا أن نتساءل لماذا أفادت الحرب طبقة المالك أو بعبارة أدق طبقة كبار المالك ؟ . . .

في الواقع أن هذه الطبقة قد استفادت من الحرب لمدة أسباب أولها ارتفاع أسعار الخامات الزراعية وأهمها القطن والحبوب . وكان من جراء ارتفاع أمثلة تلك الخامات أن زاد ريع الأراضي وأدى هذا بالتالي إلى ارتفاع ثمن إيجار . وارتفاع إيجار الأرض في مصر ظاهرة لاحظناها بوضوح في فترة الحرب الأخيرة وقد كانت إيجار الفدان في السنوات التي سبقت الحرب لا يعود العشرة جنيهات فيأغلب الأحيان كما يتبين من الإحصائية الآتية :

متوسط إيجار الفدان في مصر سنة ١٩٣٧

الجهة	فترة الإيجار بالجنيه
شمال الدلتا	٥
جنوب الدلتا	٨ - ٧
الميسا	١٢ - ١٠

بينما كان الأمر كذلك إذا بظروف الحرب ترفع هذه الفئات فيربو إيجار

الفدان على ضعف ما كان عليه ويصبح عشرين جنيهًا أو أكثر في بعض الحالات
ومعنى هذا كله أنه سواء كانت الأرض مزروعة على الدمة أم مؤجرة فإن
الملالك قد استفادت في كلتا الحالتين .

ولا يخفى علينا أن نذكر في هذا الصدد أن جمود الضريبة على الأطبان
كان عاملاً مساعدًا لطبقية الملالك فإن ثبات هذه الضريبة وعدم مرورتها وتمشياها
مع ارتفاع القيمة الإيجارية أتاح لهذه الطبقة فرصة الظفر بكل ذلك العائد
الكبير الذي حصلت عليه في ظل تلك الظروف .

ولا يمكن أن تشكر أن المزارع كان يتحمل تكاليف متزايدة باستمرار
منذ سنة ١٩٣٩ أي منذ قيام الحرب فقد ارتفعت أثمان الأسمدة الكيماوية
(النترات) إلى ثلاثة أمثالها كذلك تضاعف أثمان الوقود (الزيت التقيل
والبترول) ، أما الآلات الزراعية فـ كان يتغير تغيرها وكانت نفقات إصلاحها
باهظة جداً وقد ارتفعت أثمان الآلات الزراعية الصغيرة للحجم كالحراث والزحافة
إلى ما يزيد على ثلاثة أمثالها في سنة ١٩٣٩ وارتفعت أثمان المواشي بلغت
أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب وعلى الرغم من تلك التكاليف المتزايدة فقد
استفاد المزارع من فترة الحرب نظراً لزيادة الكبيرة في ريع الأرض .

ومن الظواهر التي شوهت أثمار فترة الحرب وتدل دالة واضحة على
مدى استفادة الملالك الزراعيين من تلك الظروف الاستثنائية ومدى التحسن
الذى طرأ على مركزهم المالي . . . من هذه الظواهر تعلص حجم الديون
المقارية نتيجة لزيادة قدرة الملالك على الدفع . وليس أدلة على ذلك من أنت
نرج إلى تقرير مجلس إدارة البنك العقاري المصرى المرفوع للجمعية العمومية
للمساهمين في ١٠ يناير سنة ١٩٤٥ إذ أن كاتب هذا التقرير قد استعمله بإيضاح

تلك الحقيقة التي كانت قاسية على البنك كل القسوة فراح يقول «فلقد قام المشترون بتضييد مُنْ من صفاتهم العقارية — على كثرتها في السوق المصرية من مواردهم الخاصة دون الالتجاء إلى الإقراض . فـكانت قروضاً جديدة لا تذكر . وـما يقطع في الدلالة على حالة يسر الملاك المصريين أن دفعات كبيرة سددت من أصل الديون التي لنا إذ دفع لنا من رأس المال ١٢٢١٠٠٠ جنية مصرية منها ٩٥٦٠٠ عن تسديدات معجلة فهبط مجموع ديوننا العقارية من ٩٦١٠٠ جنية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى ٨٩٤٠٠ جنية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ » — وبعد أن ناقش التقرير بعض الأرقام وتعرض لبعض المقارنات قال « وـتدل هذه الأرقام على النقص الذي اعتر نشاطنا العقاري كما تبين إلى أي حد استطاعت مصر أن تخفف من دينها في عضون السنين الأخيرة »

ومن الظواهر التي شوهدت في أثناء فترة الحرب أيضاً زيادة عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة عدد أعضائها ورأس مالها . وـيمكن أن نستنتج هذه الحقيقة من الجدول الآتي :

السنة	عدد الجمعيات	متوسط رأس المال بالجنيه	متوسط عدد الأعضاء	متوسط عدد الأعضاء
١٩٤٠	٧٦٤	٤٠٠	٩٥	
١٩٤٥	١٦٤١	٤٩٠	٣١٨	

وعلى العموم يمكن القول بأن ظروف الحرب قد حسنت الحالة المالية للملاك تحسيناً رفع عن كاهلهم أعباء والتزامات ثقيلة وخلق في نفوسهم روح التعاون . هذا عن طبقة المالك . أما عن طبقة المستأجرين فيمكن القول بأنها

لم تستفد كثيراً من ظروف الحرب إذ أن مركز الملك بطبيعة الحال أقوى وأمن من مركز المستاجر لأن الأخير لا يحصل على عائد إلا بعد أن يقدم إلى مالك الأرض قيمة الإيجار المطلوب . فإذا عرفنا أن فئات الإيجار في فترة الحرب قد ارتفعت أياً ارتفاعاً كسابق أن بينت . وإذا أضفنا إلى ذلك استيلاء الحكومة على جانب كبير من محصول الحبوب — ربما زاد على النصف في بعض الأحيان — وهو المعروف باسم «الحيازة» وذلك بمن يقل عن المائة السائدة في السوق . وإذا عرفنا أن زراعة الحبوب كانت تمثل نسبة كبيرة من المساحة المزروعة نتيجة تحديد زراعة القطن . وإذا عرفنا أيضاً أن غالبية الفدان كانت تناقص باستمرار لقلة الخصبات وزيادة تكاليف الإنتاج . وإذا أضفنا إلى كل ذلك التجاه للملك إلى يسع محاصيل أراضيه المؤجرة بعد الحصاد مباشرة دون انتظار فرصة ما بعد الموسم . إذا أخذنا كل هذه الاعتبارات في الحسبان تبين لنا حرج مركز طبقة المستاجرين في تلك الفترة .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الملك كانوا كثيراً ما يرون أن من صالحهم تباع سياسة لينة تجاه المستاجرين ذلك لأن الفريق الأخير إذا لم يلق مثل تلك المعاملة فإن الكبارين منه كانوا يؤثرون التحول إلى عمال زراعيين نظراً لارتفاع الأجور الزراعية نتيجة نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق بخدمة الجيش البريطاني حيث الأجر مرتفعة كل الارتفاع وحيث العمل سهل وميسور لزيادة الطلب على العمال سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين . ولعل هذه الحالة كانت سبباً في الاتجاه إلى الإيجار العيني ونسامح الملك وتساهله مع المستاجرين مما يمكنهم من الاستفادة — إلى حد ما — من ظروف الحرب .

أما عن طبقة العمال الزراعيين فلا شك أن أجورهم النقدية قد ارتفعت ارتفاعاً محسوساً في فترة الحرب . ذلك لأن نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق

بخدمة الجيش كما بيذت قد عمل على تقليل المعرض من عمال الزراعة . وإذا قل المعرض من هؤلاء العمال مع بقاء الطلب عليهم كما هو فلابد أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع أجورهم . وقد تحقق هذا عاماً لأن حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة حاجة ملحة . ولذلك كنا نجد رغبة أكيدة من جانب المالك وغيرهم في رفع أجور العمال لاغرائهم واجتنابهم حق لا يتحولون عن العمل الزراعي — وفيه ما فيه من إرهاق وإجهاد — إلى الناحية الأخرى وهي خدمة الجيش .

على أنه يجب أن نلاحظ في هذا الصدد أن الأجور الحقيقة للعمال الزراعيين في فترة الحرب كانت منخفضة ، فمع الاعتراف بأن أجورهم النقدية قد زادت زيادة محسوسة خصوصاً من سنة ١٩٤١ وأنها وصلت في مجموعها إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٣٩ . وربما كانت تزيد الأجور بشكل ظاهر في أوقات الأعمال المستعجلة أو عند الاتجاه إلى عمال غرباء عن المنطقة ، أقول مع الاعتراف بكل هذا إلا أنها نلاحظ أن تلك الزيادة في الأجر النقدي لم تكن لتعوض العامل الزراعي الزيادة الكبيرة في أمان الموارد الفدائية الالزامية له وأنهمها الدرة .

إلى هنا أكون قد انتهيت من بيان أثر الحرب العالمية الأخيرة في النشاط الزراعي ، وقد رأينا أن تلك الفترة كانت فترة رخاء على المشغلين بالزراعة بوجه عام وشاهدنا في الوقت ذاته بعض نواح شغلت البال وأثارت الاهتمام كصعوبة الحصول على الآلات والأدوات الالزمة للزراعة وإنماك التربة وهبوط غلة الفدان وما إلى ذلك .

ولأنقل الآن لمناقشة الموضوع الثاني في وجوب النشاط الاقتصادي لتبيين أثر الحرب في الصناعة المصرية .

(٢) الصناعة

مصر حديثة المعهد بالصناعة إذ يكن أن يقال إن النهضة الصناعية بمعناها العصرى لم تبدأ إلا منذ عشرين سنة أو منذ عدل التعرفة الجمركية فى سنة ١٩٣١ على نحو كفل للصناعة الوطنية قدرًا من الحماية إذ نقصت واردات السلع الخصصة للاستهلاك تقىً كثيرًا وزادت واردات المواد الازمة للصناعة من أدوات وألات وخامات زيادة ملحوظة . وقد كان من نتيجة ذلك أن سرت الحياة ودبّت الروح في كيان الصناعى ، ولو أن نهوض الصناعة في تلك الفترة كان أقل بكثير من نهوضها في الفترة التي تلتها ، أو في فترة الحرب .

ويذكر إحصاء التعداد الصناعي والتجارى لسنة ١٩٣٧ أن جملة عدد المصانع في القطر المصرى بلغ ٩٢٠٢١ مصنعاً منها ٤٨٥٢٨٢ مصنعاً لا يوجد بها مستخدمون أو أن ٥٢٪ من تلك المصانع لم يكن بها غير صاحبها كما أن المصانع التي كان بها أكثر من عشرة مستخدمين لم تكن تمثل أكثر من ٣٪ من المجموع . وكان عدد عمال المصانع في تلك السنة ٤٦٧٠٣٣ عاملًا وبالنسبة لرؤوس الأموال نجد أن المصانع التي يزيد رأس مالها على ألف جنيه لم تبلغ سوى ٢٪ وأن المصانع التي يزيد رأس مالها على عشرة آلاف جنيه كانت تمثل ٣٪ من مجموع المصانع .

ولقد قدر أن الصناعة الوطنية قبل الحرب كانت تكفى الطلب المحلي

بالنسب الآتية :

السكر ١٠٠٪ ، السجائر ١٠٠٪ ، السجائر ١٠٠٪ ، ملح الطعام ١٠٠٪ ، طحن الفلال ٩٩٪ ، غزل القطن ٩٦٪ ، الأحذية ٩٠٪ .

الأسمدة ٩٠٪ ، الصابون ٩٠٪ ، الطراييش ٩٠٪ ، الأثاث ٨٠٪ ،
السكريت ٨٠٪ ، البيرة ٦٥٪ ، الزيوت النباتية ٦٠٪ ، والصودا الكاوية
٥٠٪ والأقمشة القطنية ٤٠٪ .

من هذه الأرقام يمكن أن نتبين حالة الصناعة بوجه عام في السنتين التي سبقت الحرب . وفي فترة الحرب نجد أن الصناعة قد وثبتت وثبة كبيرة وخطت خطوات واسعة إذ أتاحت لها ظروف الحرب فرصة طيبة للنمو والازدهار فأصبحت الصناعة المصرية أكثر ثباتا واستقرارا من صناعات البلاد المجاورة .
وها هو ذا Charles Issawi يشهد بذلك في كتابه Egypt, an economic analysis « Compared with other countries, Egyptian industry shows a remarkable degree of stability. »

وإذا أمعنا النظر في تلك الظروف التي هيئت لصناعة مصرية في فترة الحرب لوجدنا أنها أدت إلى خلق كثير من الصناعات الجديدة وعملت وساعدت على نمو الصناعات بصفة عامة وخاصة صناعي النسيج والمواد الكيميائية . وكان ذلك راجعا إلى ضعف المنافسة الأجنبية لقلة السلع المستوردة وكثرة حاجات جيوش الحلفاء في الشرق الأوسط وحاجات الشعب المصري .
ويتبع كل ذلك الارتفاع المائل في الأسعار والزيادة الكبيرة في الأرباح إذ حققت الصناعات المختلفة في ظل ظروف الحرب كثيرا من الأرباح الاستثنائية أو كما يسميها البعض الأرباح القدرية « Wind-fall profits ». وبعلق Charles Issawi على هذه الظاهرة فيقرر بأن الرقم القياسي للأرباح الصافية كان في تزايد مستمر في فترة الحرب فيينا كان ١١٤ في ١٩٣٨ إذا به يقفز إلى ١٥٤ في ١٩٤٠ ثم إلى ١٧٥ في ١٩٤١ . وهكذا .

وقد تحققت تلك الأرباح لا عن ارتفاع السعر خسب بل عن زيادة الإنتاج أيضاً إذ أن الإنتاج الصناعي بصفة عامة قد زاد زيادة كبيرة أثناء الحرب فزاد إنتاج خام القطن من ٢٥ مليون كيلوجرام سنة ١٩٣٨ إلى ٣٦ مليون كيلوجرام في سنة ١٩٤٢ وكذلك زاد إنتاج النسيج - خصوصاً إنتاج الأنوال اليدوية - من ١٩٠ مليون ياردة في ١٩٣٨ إلى ٣٠٠ مليون ياردة في ١٩٤٤ وهكذا بالنسبة إلى إنتاج الأقمشة الأخرى كالصوف والحرير إذ زاد المنتج منها في فترة الحرب زيادة ظاهرة ملحوظة .

أما عن الصناعات الغذائية فقد ارتفعت أرقام إنتاجها أيضاً فزاد إنتاج البيرة من ٧٢٠٠٠ هكتولتر سنة ١٩٣٨ إلى ٢٣٥٠٠٠ سنة ١٩٤٤ وكذلك زاد إنتاج السكر من ٠٠٠٦٠٠ طناً إلى ٢٠٠٠٠٠ وزاد إنتاج بدلة القطن من ٤٠٠٠٠ طناً إلى ٤٠٠٠٠٠ طناً . أما صناعة الأسمدة والصناعات الكيميائية فقد تقدمت هي الأخرى وزاد إنتاجها زيادة محسوبة .

وبالتأمل إلى الجدول التالي نرى مدى الزيادة في الإنتاج الصناعي في فترة الحرب خصوصاً بالنسبة لإنتاج المنسوجات القطنية ومشتقات البترول بالآلاف الأطنان .

السنة	نيل	م.م.	بدرة	زيت	مشتقات البترول	أسمى سعر			أسمى بيره	كعول
						نفط	كيروسين	بنزين		
١٩٣٨	٢١٠٧	٢١٠٧	٦٥	٩٥	١٦٨	٣٧٥	٢٠٩	٦	٤٥٩	
١٩٤١	٢٩٠١	٢٩٠١	٧٣	١٥٧	٨٠٠	٣٩٢	١٩٦	٢٥	٥٥٤	
١٩٤٣	٣٤٠٩	٣٤٠٩	٩٧	١٧٠	٧٢٥	٤٢٣	١٥٩	٣٤	٨٠٩	
١٩٤٥	٢٧٠١	٢٧٠١	٧٤	١٧٦	٧٣٧	٤٤٤	١٤٨	٣٨	٩١٠	

ولكى أبين أثر الحرب فى النشاط الصناعى بمحلاه ووضوح أتناول بعض الأنواع المختلفة من الصناعات كلا على حدة .

الصناعات القطنية :

لاشك أن هذه الصناعات قد استفادت من ظروف الحرب إلى حد كبير حتى أن بنك مصر الذى تقدمت الحكومة لإعاته وإيقاده فى أرمته المشهورة سنة ١٩٣٩ قد حققت شركاته فى فترة الحرب أرباحا طائلة وكونت احتياطيات كبيرة .

ولعل من الظواهر البارزة التي شوهدت أثناء الحرب كثرة الأنوال اليدوية وخاصة في الريف ذلك لأن مشكلة السكاء كانت في مقدمة المشاكل التي عبّرت الجهد وتضافت حلها .

وقد ظهرت أزمة في حبوب الغزل القطنية عقب قيام الحرب وكان سبب ذلك انقطاع الوارد من الحبوب نظراً للاختصار الذي كانت تتعرض له المواصلات البحرية وكذلك انقطاع الوارد من النسوجات أو ندرتها ونقص القوة الإنتاجية

لما صانع غزل ونسج القطن الميكانيكية لعدم توفر قطع الغيار وصعوبة الحصول على المواد الكيميائية والخامات التي تلزم هذه الصناعة . وقد أدى هذا إلى بـلاعـبـ في أسعار الغزل فبلغ من الرزمه منه خمسة أضعاف السعر العادي مما أضر بـ صالحـ أصحابـ الأـنوـالـ الـيدـوـيـةـ . ولكنـ الحـكـوـمـةـ تـدارـكـ الـوقـفـ فأصدرتـ منـذـ ١٩٤١ـ الـقوـانـينـ الـخـاصـةـ بـالـاسـتـيلـاءـ عـلـىـ الـخـيوـطـ الـمـلـحـةـ وـالـوارـدـةـ منـ الـخـارـجـ وـقـامـتـ بـتـوزـيعـهاـ .

وقد نشطت الصناعات القطنية في فترة الحرب فبلغ المستهلك محلياً من القطن في سنة ١٩٤٤ ١٦٣٪ بالنسبة لما كان يستهلك في سنة ١٩٣٩ . وبعـنـ أنـ تـبيـنـ ذـلـكـ مـنـ الـاحـصـائـيـةـ الآـتـيـةـ :

السنة	كمية القطن المستهلك محلياً بالآلاف الفناطير	نسبة المستهلك إلى المـحـصـولـ	
١٩٤٠ / ١٩٣٩	٦٥٣	٪ ٨	
١٩٤٥ / ١٩٤٤	١٠٠٦٧	٪ ٢٣	

وكان المصانع تعمل إلى أقصى حد لتنـصـ هذهـ الـكـيـاتـ الـكـيـرـةـ منـ القـطـنـ فـسـكـانـ هـذـاـ سـيـباـ فيـ إـتـلـافـ الـآـلـاتـ وـزيـادـةـ تـكـالـيفـ الصـيـاهـةـ فيـ وقتـ تعـذرـ فيـ اـسـتـيرـادـ قـطـعـ الغـيـارـ منـ الـخـارـجـ

وكان من الطبيعي إذن أن يريد الانتاج في هذه الصناعة ، وفيما يلى تبيان مسجلاتهـ مـصـانـعـ الغـزـلـ وـالـنسـيجـ الـمـصـرـيـةـ منـ تـقـدـمـ منـذـ سـنةـ ١٩٣٨ـ إـلـىـ سـنةـ ١٩٤٧ـ .

السنة	الخيوط بالكيلو جرام	قطع المصنوعة(ك.ج)
١٩٣٨	٢٥٠٠٠ ر.٤٨٠	٧٩٥٠٠٠ ر.٠٥٩
١٩٤٢	٣٤٠٣١ ر.٧١٣	١٢٣٠٠٠٠ ر.٠٠٠
١٩٤٣	٣٦٠٩٢ ر.١٩٢	١٣٤٤٢٥٠٠٠ ر.٠٠٠
١٩٤٤	٣٦٠٣٢١ ر.٠٠٠	١٤١١٢٨٠٠٠ ر.٠٠٠
١٩٤٥	٣٨٠٥٢٢ ر.٠٠٠	١٥٤٢١٤ ر.٠٠٠
١٩٤٦	٣٩٠٤٨٠ ر.٠٠٠	١٦٣٧٩٧٧ ر.٠٠٠
١٩٤٧	٤١٠٨٨٠ ر.٠٠٠	١٧٧٣٤٠٦ ر.٠٠٠

وإن أكبر دليل على التقدم الظاهر للصناعات القطنية هو ما نلاحظه من تناقص غير عادي في وارداتنا القطنية بالنسبة إلى مماثل ما قبل الحرب . فقد كان مجموع وارداتنا من خيوط القطن ٧٧٢٥٤١ كيلو جراماً في سنة ١٩٣٨ فأصبح ٢٠٠٠٩٤ ر.٠٠٠ كيلو جراماً في سنة ١٩٤٦ كذلك الحال بالنسبة للأقمشة القطنية فقد نقص الوارد منها تقاصاً بيناً . . . وعلى العموم يمكن القول بأن صناعة غزل ونسج القطن استفادت من فترة الحرب أياً فائدة .

وبهذه المناسبة أشير إلى الأزمة التي تعانها شركات الغزل في هذه الأيام والتي نجمت عن ارتفاع أسعار القطن في الوقت الذي تحاول فيه تلك المصانع تجديد آلاتها التي أنهكتها الإنتاج المتواصل في فترة الحرب . ويجب على الحكومة أن تبحث هذه المسألة بكل اهتمام وتضع لها علاجاً يضمن للصناعة القطنية نهوضها وأطراد نوها .

الصناعات الغذائية

تأثرت الصناعات الغذائية بظروف الحرب فانتعشت الصناعات التي كانت قائمة قبل تلك الظروف كصناعة السكر وصناعة الزيوت وأخذت صناعات جديدة تبرز في الميدان كصناعة الحلو كوز والمنفحة والبصل والجزر المحفوظ والجليلاتين .

صناعة السكر

هذه هي أهم الصناعات الغذائية حتى أنها كانت تعتبر إلى عهد قريب أهم الصناعات قاطبة بما في ذلك صناعة الفرز والنسيج . ولما بدأت الحرب رأت مصانع السكر أن تصنع إنتاجها لمقابلة الطلب المتزايد فأثر هذا في آلانها بطبيعة الحال ولكنها في الوقت نفسه استطاعت أن تتحقق أرباحا لا يستهان بها في ظل تلك الظروف .

وكان الإنتاج السنوي لشركة السكر وقت نشبت الحرب ١٤٤ ألف طن للاستهلاك المحلي و٩٦ ألفا أخرى للتصدير إلى الخارج (أسواق الشرق الأدنى) فكان مجموع إنتاجها ٢٤٠ ألف طن في العام الواحد منها ١٦٠ ألف طن تصنع من قصب السكر المزروع محليا و ٨٠ ألف طن تصنع من السكر الخام المستورد من الخارج . وعلى الرغم من صعوبة استيراد هذا المقدار وقت الحرب وهو كما نرى يمثل ثلث المادة الخام المطلوبة لهذه الصناعة . على الرغم من ذلك استطاعت الشركة أن تعدد الأسواق المحلية فيما بين ١٩٤٦، ١٩٣٩ بـ ٧٠٥٠٠ روپية طانا وأن تعدد جيوش الحلفاء بـ ٧٨٥ ر ٢٧٩ طنا . وقد ساعدتها على ذلك زيادة المساحة المزروعة قصبا كما سبق أن أشرت وما كانت شركة

السكر شركة احتكارية فقد تمكنت من تحقيق أرباح قدرية كبيرة ومع أن السكر من المواد التي خضعت لنظام البطاقات إلا أن سعره في السوق السوداء كان سيراً فاحشاً.

صناعة الزيوت :

تعرضت هذه الصناعة في السينين التي سبقت الحرب ، وفي سنة ١٩٣٩ بالذات لأزمة حادة كادت تقضى عليها وكان ذلك راجعاً إلى هبوط أسعار الزيوت التي كان ثمنها في السوق لا يكاد يعادل نفقات الإنتاج ، وفي ظل ظروف الحرب تحسن مركز هذه الصناعة كثيراً فزاد إنتاج الزيت « الزيت الصناعي وزيت الطعام » من ٤٠ ألف طن إلى ٨٠ ألف طن وبذلك أمكن استفاد جميع كميات البذرة التي خزنت قبل الحرب ... ونحن نعلم كيف خضع زيت الطعام لنظام البطاقات منذ الحرب وكيف زاد الطلب على الزيت الصناعي نتيجة للحاجة الماسة إلى كميات كبيرة منه في صناعة الصابون والمسللي النباتي .

الصناعات الكيميائية

نشطت الصناعات الكيميائية شاططاً ملحوظاً في وقت الحرب ، وكانت أبرز هذه الصناعات نشاطاً في تلك الفترة صناعة الصابون إذ لما دخلت اليابان الحرب منعت عن تلك الصناعة مولود المواد الدهنية ولكنها سرعان ما وجدت في زيت بذرة القطن بديلاً ، وقد تمكنت من مضاعفة إنتاجها فكفت البلاد حاجتها من تلك السلعة الضرورية ، واستطاعت مصانع الصابون خلال فترة الحرب من إنتاج كميات كبيرة من صابون البشرة وحلقة الذقن وبعض أنواع الصابون الطبي والصابون اللين والصابون المسحوق وكانت البلاد تستورد كل

هذه الأنواع من الخارج . وهذا إتجاه جديد اتجهت إليه تلك الصناعة الوطنية بعد أن اجتازت تجربة عملية في ظروف الحرب .

وليست صناعة الصابون هي الصناعة الكيميائية الوحيدة التي استفادت من ظروف الحرب فهناك صناعات أخرى هيأت لها تلك الظروف المواتية تقدماً ونهوضاً كصناعة السكب الذي يستعمل وقوداً فضلاً عن قيمته الفدائية للمواشي وكصناعة المستحضرات الطبية وصناعة النشا وصناعة الأسمدة الكيميائية . وكذلك الحال بالنسبة لصناعات التعدين والمناجم والمحاجر فقد نشطت صناعة البترول وصناعة الأسمدة وأنشئت مصانع لسبك خردة الصلب .

وعلى العموم نجد أن الصناعات المصرية المختلفة قد أتيحت لها فرصة التقدم والنهوض في فترة الحرب فها كان منها موجوداً أصلاً وقد ثبتت دعائمه وتوطدت أركانه ، أما الصناعات التي أوجدها الحرب أو سهلت إيجادها فبعضها قد انتهى بانتهاء الحرب — كصناعة وابورات الفاز — وبالبعض الآخر ما زال قائماً وثابتاً ، ولو لا ظروف الحرب المواتية لما تحقق هذه النسبة الصناعية الكبيرة في تلك الفترة الوجيزة .

وقد أسفر إحصاء الإنتاج الصناعي الذي قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد في سنة ١٩٤٥ — ليبيل الحال في سنة ١٩٤٢ — عن أن عدد المصانع على اختلاف أنواعها ١٢٩٦٣١ مصنعاً وأن عدد المشغلين فيها ٩٥٧٤٠ عاملة ومن بين هذه المصانع نجد ١١٠٧٠ مصنعاً صغيراً بكل منها عامل واحد أما المصانع ذات الإنتاج فيبلغ عددها ٢٢٣٤٠ مصنعاً يعمل بها ٣١٦١٤٤ عاملة وموظفاً ما بين مصربين وأجانب ، أما رؤوس الأموال المستمرة في هذه المصانع ذات الإنتاج فتبلغ نحو سبعين مليوناً من الجنيهات عدا الاحتياطي الذي يقرب من خمسة عشر مليوناً .

وفي هذه الارقام خير دليل على نهضة الصناعة المصرية في فترة الحرب ، ونرجو أن تستكمل نهضتها بعد أن تتوفر كل العوامل الازمة لتدعمها من رؤوس أموال وقوة عركرة ومواد أولية وأيد عاملة وفنين ... وان إنهاض الصناعة لهو الهدف الذي تتوجه له الانظار في بلد يزايىد سكانه فيزداد ضغطهم على مورد الزراعة المحدود ، ففي تصنيع الاقتصاد خير سبيل لزيادة الدخل الاهلي ونمو الثروة القومية ... وإنما يتعلق على البنك الصناعي ومشروع خزان أسوان ونشر التعليم الفنى آملا واسعة لانعاش صناعتنا بعد أن قطعت ذلك الشوط . ولعل خير ما أختتم به هذا الموضوع هو ما قاله Charles Issawi حينما أحمل أثر الحرب في نهضة الصناعة المصرية في تلك السطور :

“ There is no doubt that Egyptian industry has been able to lay aside large reserves during the war, and these will be available for its re-equipment with modern and efficient plant.”

(٣) التجارة

مصر من الدول التي لا يمكنها أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي لأن لها معه تجارة ، فتتخصصها في إنتاج القطن يجعلها في حاجة إلى التجارة الدولية لتصريف هذا الحصول واستيراد ما يلزمها من سلع وخامات ... فالتجارة الخارجية بالنسبة لمصر إذن أمر حيوى لازم لتسير بحالة النشاط الاقتصادي .

وتعتبر التجارة الداخلية في مصر ضيقه النطاق محدودة السوق لأن عدداً كبيراً من السكان لا يشتراك في عملياتها ، ولا نقدرة الأفراد على الشراء تفاوت إلى حد كبير ، ولذا فإن أية زيادة في الطلب يتبعها حتماً زيادة في السعر .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن عمليات التجارة أمكننا أن نتبين مدى الآثار التي نجمت عن الحرب حينما عطلت التجارة الخارجية وعرقلت سيرها بسبب توجيه الجهاز الإنتاجي في كل بلد للإنتاج الحربي ويسبب خطورة المواصلات البحرية وعدم توفر وسائل النقل ؛ كما يمكننا أن نتبين من الناحية الأخرى أن الحرب في عمليات التجارة الداخلية إذ أدت ظروفها العصبية إلى تقييد الاستهلاك وتطبيق نظام البطاقات وندرة كثير من السلع وشيوع لون من الاحتكار وجذب الأسعار نحو مستويات عالية مما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة بما لا يتناسب وقدرة سواد الأهلين على الشراء .

ولكي يظهر أثر الحرب في نشاطنا التجاري واضحأ ناقش شجارة مصر الخارجية ثم تجارتها الداخلية .

أولاً : التجارة الخارجية

ووجهت مصر في سنة ١٩٣٨ عيّزان تجارة غير موافق ، وكان ذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٣٢ ، وقدر العجز في الميزان إذ ذاك بنحو ٨٠٩٠٠٠٠٠ من الجنيهات ، ولكن سنة ١٩٣٩ تغيرت بنشاط نسبي في حركة التجارة الخارجية فعلى الرغم من أننا استوردنا في تلك السنة أسلحة وذخائر بلغت قيمتها نحو مليون من الجنيهات إلا أن الدول المختلفة قد أقبلت على شراء كميات كبيرة من القطن المصري وعملت على تخفيضها لمواجهة ظروف الحرب فأدى هذا الاتجاه إلى زيادة رقم الصادرات زيادة كبيرة فعاد الميزان التجارى إلى صالحنا مرة أخرى ، وقدرت الزيادة بنحو ٧٤٠٠٠٠٠ من الجنيهات .

ولما اندلعت الحرب واشتد أوارها في حوض البحر المتوسط — خصوصاً بعد أن اشتركت إيطاليا في القتال وانسدا مسالك التجارة ومنافذها — أقول بعد هذه الملاibات انكمشت التجارة الخارجية وتقلص حجمها . وبالنسبة للواردات كنا نسمع شكاوى كثيرة لنقص الأسمدة الكيماوية الازمة للزراعة وصعوبة استيراد الآلات والخامات وغيرها من المواد الازمة للصناعة .

وقد أشرت في الموضوع السابق إلى أن هذا النقص في الواردات لم يخل من الفائدة إذ كان حافزاً لإجراء التجارب في النشاط الصناعي لتعويض هذا النقص بإنتاج بعض المواد محلية . وبالنسبة للصادرات كنا نواجه مشكلة كبرى في تصريف محصولنا الرئيسي وهو القطن ، ويجب أن أ nomine في هذا المقام بتقدم بريطانيا العظمى ومساهمتها شراء كميات كبيرة من محصول سنى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ مما لطف من حدة الموقف أمام الحكومة المصرية التي تحملت العبء الأكبر في شراء هذا المحصول وتخزينه . وقد قامت الحكومة في تلك الفترة

بمراقبة الصادرات عن طريق التراخيص ، كما قالت بمراقبة حركات رؤوس الأموال .

وعلى العموم كنا نلاحظ في فترة الحرب أن العجز في ميزان تجارتنا يزداد من سنة إلى أخرى ويمكن أن نتبين ذلك الظاهر من الجدول بالصفحة المقابلة (بالاف الجنيهات) .

هناك ملاحظات كثيرة جديرة بالاهتمام بالنسبة لتجارتنا الخارجية في فترة الحرب فقد كان تقلبات الأسعار سواء في الأسواق المحلية أو العالمية أثرها المباشر في الارتفاع الهائل في القيمة التي قدرتها مصلحة الجمارك المصرية ل بكل من صادراتنا ووارداتنا وهي قيمة تزيد بوجه عام عن القيمة المحتسبة على أساس متوسط سعر الوحدة سنة ١٩٣٩ ويمكن أن نتبين ذلك بالنسبة للواردات من الجدول التالي (بالاف الجنيهات) :

الفرق	القيمة المحتسبة	القيمة الجمركية	السنة
٢٠٢	٣١٨	٣٤١٠	١٩٣٩
١٠٩	٢٠٠٤	٣١٠٣	١٩٤٠
١٧٥	١٥٥٦	٣٣٥١	١٩٤١
٣٢٠١	٢٣٠٢	٥٥١٣	١٩٤٣
٢٣٥٨	١٥٥٣	٣٩٥١	١٩٤٣
٦٨٥	١٠٦٠٣	١٩٢٠٨	

ظاهر من الجدول أن هناك فرقاً بين القيمة الجمركية والقيمة المحتسبة طيلة الحس سنوات المذكورة ، ويقدر هذا الفرق في مجموعة بنحو ٨١٦٪.

الزيادة في الواردات (—) المصادرات (+)	الواردات المصادرات (—)	جملة المصادرات تصديرها	الجُمُوع	الصادرات من المنتجات الصناعية القطن	الواردات بضائع أخرى	الواردات	السنة
٦٨٠٩	٣٠١٢٥	٧٨٣	٢٩٣٤٢	٨١٥٢	٢١١٩٠	٣٦٦٤٣٢	١٩٣٨
+٧٤١	٣٤٧٣٢	٧٥١	٣٤٠٨١	٩٧٥١	٢٤٣٣٠	٣٠٤٠٩١	١٩٣٩
-٣٠٥٧	٢٨٣٢١	٥١٠	٢٧٨١١	٨٩٥٣	١٨٨٥٩	٣١٣٧٨	١٩٤٠
-١٥٥١	٢٢٦١٢	٤٨٩	٢٢١٢٣	٦٦٩٦	١٥٩٢٤	٣٣١٢٧	١٩٤١
-٣٦٢٢٧	١٩٢٨٥	٥٣٧	١٨٧٤٨	٤٦٢٣	١٤١٢٥	٥٥٥١٢	١٩٤٢
-١٢٦١٧	٢٦٥٨٠	١٥٢٩	٢٥٠٣٠	٦٦٥٠	١٨٣٨٠	٣٤١٩٦	١٩٤٣
-٢١٠٠١	٤٠٠٤	٣٠٥٦	٢٠٩٤٥	٧٤٨٤	١٩٤٦١	٥١٠٧	١٩٤٤
-١٥٣٧	٤٥١٥٩	٣٥٢٩	١٦١٣٠	٩٤٥٧	٣٢١٧٣	٦٤٤٧٦	١٩٤٥
-١٤٢٥٥	٦٨٩٩٩٣	٥٣١٢	٦٣٦٦٢	٦٧٤٦٢	٤٦٦٢١٨	٨٣٢٤٨	١٩٤٦
-١٣٠٥٨٧	٩٨٠٨٣٨	٣٨٥٨	٨٩٦٨	٦٧٦٤٥	٦٩٣٣٥	١٠٣٩٠٢	١٩٤٧

وهي نسبة كبيرة جداً لم نشهد لها مثيلاً حتى في خلال الحرب العالمية الأولى إذ بلغ هذا الفرق من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ٧٥٪ فقط.

والذى يلفت النظر أن الارتفاع الذى طرأ على القيمة الجزرية لل الصادرات — خصوصاً صادرات القطن — لم يصل إلى نصف ارتفاع القيمة الجزرية للواردات فقد بلغ الارتفاع بالنسبة للصادرات ٣٤٪ فقط كما يتبيّن من الجدول الآتى :

الفرق	القيمة المختسدة	القيمة الجزرية	السنة
—	٣٣٪	٣٣٪	١٩٣٩
٦٪	٢١٪	٢٧٪	١٩٤٠
٥٪	١٦٪	٢٢٪	١٩٤١
٦٪	١٢٪	١٨٪	١٩٤٢
١٣٪	١١٪	٢٥٪	١٩٤٣
٣٢٪	٩٪	١٢٦٪	

وارتفاع القيمة الجزرية لوارداتنا بنسبة أكبر من ارتفاع القيمة الجزرية الصادراتنا في فترة الحرب يدل على أننا كنا نصدر سلعاً رخيصة لنستورد سلعاً غالة إذا جاز التعبير ، ويمكن أن يقال ؟ أن نسبة المقابلة الدولية — كانت تتحول إلى غير صالحنا لأن طلبنا على Barter terms of trade المنتجات الأجنبية كان أكثر إلحاحاً من الطلب الخارجي على منتجاتنا (خصوصاً القطن) .

ويمكن القول أن تجارةنا الخارجية قد دخلت في فترة الحرب بشكل ظاهر

إذ كنا نواجه شحًا كبيرًا في واردات كثيرة من السلع والخامات كما كان يتذر علينا أن تصدر تلك الفضلة من محصول القطن الذي كان يتراكم سنة بعد أخرى كما أشرت من قبل.

وهناك ملاحظة أخرى على تجارةنا الخارجية وهي أن العجز في ميزاننا التجارى ظاهرة واضحة بعد سنى الحرب أيضاً — وإن كان يتفاوت إلى حد ما منذ سنة ١٩٤٥ كما هو واضح من قبل — ولا يمكن أن تعلل تلك الظاهرة بأنها رد فعل للحرب بمعنى أنها نكث من الواردات بعد طول المنع والحرمان لأن ذلك لا يتناسب مع زيادة جدية في الصادرات ، ولذا فإنه يتهم على المسؤولين أن يعيروا هذا الأمر مزيداً من العناية والاعتبار ، وأرى أنه لمندوحة لنا من التقدم يجرأ تخفيض على القيمة الحجر كة للجنيه المصرى — سعر الصرف — فإن سعره الرسمي بالنسبة للعمليات الأخرى وعلى الأخص الدولار سعر مرتفع بل هو في الواقع أعلى بكثير من سعره الحقيقي في السوق الحرة ، وتخفيض قيمة الجنيه المصرى يؤدي بطبيعة الحال إلى الإقبال على منتجاتنا التي نحن بصدد تشجيعها وهذا يعكّن أن نحقق زيادة في الصادرات .

ثانياً : التجارة الداخلية

لعل أبرز ظاهرة شوهدت في فترة الحرب هي رواج التجارة الداخلية فقد زاد الطلب زيادة أكبر نتيجة وجود الجيوش الأجنبية ونتيجة زيادة الدخول النقدية لبعض الطبقات إذ زادت أجور العمال الملتحقين بخدمة الجيش كما زادت عوائد عوامل الإنتاج الأخرى من ربيع وربيع .

ومن المعروف لنا أن أبرز خصائص تجارةنا الداخلية هي ضيق نطاق السوق بمعنى أنه يكفي أن يكون هناك طلب ضعيف نسبياً لارتفاع الأسعار وقد شوهدت هذه الخاصية بوضوح أثناء الحرب إذ سببت ظروفها الطارئة انقطاع واردات كثيرة من السلع والخامات كاسبق أن أشرت وأدى ذلك إلى محاولات كبيرة لإنتاج بعضها محلياً . ولكن العرض في مجموعة ظل محدوداً لم يتماش مع الطلب المتزايد فارتقت الأسعار وأمنت في الارتفاع حق وصلت إلى مستويات خيالية بالنسبة لبعض السلع . وقد قامت الحكومة من جانبها بالإجراءات الالزمة في مثل تلك الظروف خدلت الاستهلاك وفرضت القيود على الضروري من السلع وذلك عن طريق نظام البطاقات فكان السكر والغاز والزيت وبعض أنواع الأقمشة خاضعة لهذا النظام . ولو صرفاً النظر عن سوء تطبيق نظام البطاقات في وقت الحرب فإنه يمكن أن يقال أن مقررات هذه السلع الضرورية لم تكن كافية في أغلب الأحيان وكان ذلك سبباً في ظهور الأسواق السوداء وتصويب الأسعار نحو الارتفاع الفاحش الأمر الذي أثقل كاهل جانب كبير من الناس وعلى الأخص أصحاب الدخول المحدودة Fixed incomes كالموظفين مثلاً فقد قاي هؤلاء كثيراً من ضروب الحرمان وتقصى الطبيات نتيجة ارتفاع نفقات المعيشة . لقد كان هناك ضغط من ناحية الطلب على سوقنا المحدودة العرض . ضغط من الشعب من جهة وضغط من الجيوش المتحالفه من جهة أخرى ولذا لاق سوادنا ضيقاً في العيش تملك السين العجاجي التي عززت بالتلابع في الأسعار وظهور طبقة من المحتكرين وارتفاع في نفقات المعيشة .

وليس صحيحاً أن يقال إن الحكومة قد حففت عن الشعب شيئاً مادياً كبيراً حينما حدت أسعار بعض السلع لأن تلك التسعيرة الرسمية أو الجبرية لم تكن ترضي متزمتى الفرص وغاوة النهم والحسنة ولا أنها من جهة أخرى

كانت أمراً صورياً في أغلب الأحيان ، وإنما لأضرب مثلاً لنملك بالخبز وهو أول الضروريات بالنسبة للسواد ، كان ثمن رغيف العيش في وقت الحرب حسب التسعيرة خمسة مليمات فهل يصح هذا أن يكون دليلاً على أن سعر الرغيف قد أصبح ضعف ما كان عليه قبل الحرب في الوقت الذي بلغت فيه أثمانه - بعض السلع ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما كانت عليه ؟ ... الواقع أن هذا ليس صحيحاً بالمرة لأن رغيف العيش كنا نحصل عليه وقت الحرب بشق الأنفس وهو فوق ذلك كان مختلف تماماً من حيث النوع والوزن عن مثيله قبل الحرب .

وعلى العموم يمكن أن يقال إن تجارتنا الداخلية قد شهدت في سني الحرب كثيراً من التضليلات ، فكان هناك نظام للبطاقات كما أشرت وكانت هناك تسعيرة جبرية لـكثير من السلع كالخبز والمدقيق والحبوب واللحوم والأقمشة وغيرها ، وكانت هناك حدود بل وسدود بين الأسواق وبضمها البعض . فكان انتقال بعض السلع من جهة إلى جهة ، أو من مديرية إلى أخرى أمراً محظوظاً .

ومن أبرز الظواهر التي شوهدت أثناء الحرب ارتفاع أسعار الأوراق المالية نتيجة لانخفاض سعر الفائدة النقدى ، ولو لا العامل النفسي أي عامل الشك والتوجس والريبة والخوف من المستقبل وميل الناس إلى الاكتناز Hoarding الاستثمارات وعلى أي فهمـا يعاد إلى حد كبير زيادة رؤوس الأموال المتداولة لـ الشركات ، وعلى الأخص الشركات المساهمة وقلة السندات التي أصدرتها تلك الشركات كما يتبيـن من الجدول الآتـي :

رؤوس الأموال والسنادات المتداولة لشركات المساهمة

(بآلاف الجنيهات)

١٩٤٥	١٩٣٨	
١١٧٧٠٥	٢٢٦٦٢١	بنوك الرهن العقاري والزراعي
٧٥٣٤	٥٧١٤	بنوك الأعمال والإيداع والختام
٥٠٩	٥٨٣	الشركات المالية
١٤٥٢٨	١٢٦٤٩	شركات أراضي الزراعة والبناء
٧١٤٣	٥٥٣٠	شركات النقل
١٠٥٥٥	١١٩٦٤	شركات الترع والمياه والري
٢٨٥٥٠٢	١٦٣٩٢	شركات الصناعية
١٠٦٨٤	٨٥٥٤	شركات الأعمال التجارية
١٢٤٠	٣٢٣٩	شركات أخرى
٧٨٣٩٧	٥٨١٧٢	منها رؤوس أموال
١٣١٠٣	٢٨٩٢٤	وسباً سنادات
٩١٤٠٠	٨٧٠٩٦	

وفي هذا دليل على الرخاء الذي ساد تلك الفترة خصوصاً بالنسبة لشركات الصناعية وشركات الأعمال التجارية وشركات النقل وبنوك الأعمال والإيداع والختام، وفي هذا دليل أيضاً على تقلص نشاط بنوك الرهن

العقارى والزراعى لتحسين المركز المالى للبلاد الزراعيين كما سبق أن بينت
في موضوع الزراعة .

هذه هي عمليات التجارة الخارجية والداخلية في وقت الحرب . وقد
رأينا أن ظروف الحرب قد كيفت بجرى هذه العمليات ، فضلاً عن نطاق
المبادرات الخارجية ، وانكمش حجمها بينما راحت التجارة الداخلية في ظل
ذلك الظروف .

(٤) المواصلات

يعتبر تقدم المواصلات الخارجية والداخلية الاساس الذي قامت عليه النهضة الاقتصادية الحديثة بمصر ، ذلك لأنّ عليه يتوقف تصريف القطن وهو المحصول الرئيسي للبلاد . واستيراد ما يلزم من سلع وخامات ، وقد أصبحت لأجور النقل أهمية كبيرة في اتجاهات الاسعار وميلها للارتفاع أو للانخفاض .

وآثار الحرب في المواصلات واضحة ملحوظة فبالنسبة للمواصلات الخارجية نجد أن الحرب قد عرقلت سيرها إلى حد كبير ، وقد أشرت فيما سبق إلى أن بعض الآثار السيئة التي ظهرت في الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادي كانت نتيجة لتعطل المواصلات في فترة الحرب ، فنقص الاممدة الكيميائية الازمة للزراعة ، ونقص المواد الاولية والخامات والآلات الازمة لصناعة ونقص عمليات التجارة الخارجية وتقلص حجمها ... كل ذلك كان راجعا إلى عدم توفر المواصلات وانسداد المسالك وتعرض السفن للإخطار .

وبالنسبة للمواصلات الداخلية يجب أن نؤوه أولاً وقبل كل شيء بأثر الحرب في إنشاء بعض الطرق الزراعية وهي المعروفة «بطرق المعاهدة» ولا شك أن في هذا فائدة كبيرة خصوصا وأننا في حاجة ملحة إلى مثل هذه الطرق وتعتبر مصر متأخرة نسبياً من هذه الناحية .

وكان من أبرز ما شوهد في فترة الحرب ارتفاع أجور النقل مما مكن المشروعات من أن تحقق أرباحاً قدرية في ظل تلك الظروف ، لكن يجب أن أذكر في هذا الصدد أنه بالرغم من ارتفاع أجور النقل وكثرة تلك الارباح الاستثنائية ، فإن نفقات الصيانة كانت كبيرة جداً وكانت قطع الغيار غير متوفرة ، وكانت نسبة الاستهلاك في الاصول نسبة كبيرة ، وقد شاهدنا استحكام

أزمة الإطارات استحکاماً أثار الضجيج بالشکوى من تلك الحالة .
ولتصوير حالة المواصلات الداخلية في فترة الحرب نأخذ سکان حديد
الحكومة المصرية على سبيل المثال . لقد كانت هذه حركة دائمة لنقل جيوش
الخلفاء وما حققها ... وإذا قيل ان تلك المصلحة قد حصلت على أجور ضخمة
لهذه العمليات فيجب أن يؤخذ في الحسبان مدى الخسارة التي أجهتها كثرة
الاستعمال وأضناها طول العمل مع عدم إسكان إجراء التجديفات اللازمية طيلة
فترة الحرب ، وهذا هي ذى وسائل النقل الأخرى يمكن أن يقال أنها كانت
تُجري بعد الحرب على إطارتها الحديدية على حد تعبير أحد مندوبينا في مؤتمر
بريتون وودز ... لقد سخرت السکان الحديدية أثناء الحرب تسخيراً لنقليات
الجيوش ، ولعل من الطريف أن نعلم أن هذه المصلحة لم تسلم من مغافلاته
تلك الجيوش وهذا ما كشف عنه تقرير ديوان المحاسبة لسنة ١٩٤٦/١٩٤٥ حين ذكر أن هناك زيادة في الأجرور تقررت أثناء الحرب وأن السلطات
المتحالفة عارضت في دفع ما أصابها من تلك الزيادة وهي ٩٧٠٠ جنيه .
وقد جاء في هذا التقرير :

« وإلى جانب هذه الآثارات الظاهرة في حساب المصلحة فإن هنا مبالغ
يقرب من التسعة ملايين من الجنيهات لم يظهر فيها وهو عبارة عن الزيادات
التي تقررت في أثناء الحرب على أجور نقل البضائع والركاب ولم تدرج هذه
الزيادات في الفواتير التي أرسلت إلى القوات الأجنبية نظر الان أمر استحقاقها
كان موضع خلاف بين مصلحة السکان الحديدية وتلك القوات » .

ومن الطريف أن نعلم أيضاً أن السلطات العسكرية في فترة الحرب رفضت
دفع مبلغ ٤٣٠٠٠ جنيه أجوراً لعربات مصرية تحمل منقولات للجيوش
المتحالفة ظلت بفلسطين واستحق عليها هذا المبلغ .

وفضلاً عن ذلك فقد فقدت استمارات بالقليل وقدرت لجنة التحقيق قيمةها
بإذ ذلك بعثات الألوف من الجنسيات ولكن السلطات رفضت دفعها .

في الحقيقة أن ما جنته السكك الحديدية في تلك الظروف كانت تقابلها
معالطات من جهة واستهلاكات في رأس المال الثابت من جهة أخرى . ولعل
أكبر دليل على ذلك أن مشروع السنوات الخمس كان قد اعتمد مليونا من
الجنيهات للقيام باصلاح ما أتلفته الحرب في مرافق المواصلات وهذا ما أشار
إليه تقرير صندوق النقد الدولي في مناقشته لتقديم الاقتصادي في الدول
الأعضاء ، وقد جاء في هذا ما يلى :

“ Though the plan does not envisage any extension in
the railway net-works to open the more isolated areas,
the contemplated renovation of equipment is expected
to repair the damage caused by the pressure of military
use during the war.”

هذا يجعل أثر الحرب في المواصلات وعنده أكون قد اتيت من بيان
أثر تلك الحرب في وجوه النشاط الاقتصادي عموماً ، ولأنه الآن لما ذكرت
أثر الحرب في المالية العامة .

أثر الحرب في المالية العامة

تأثرت إيرادات الدولة ومصروفاتها بظروف الحرب تأثيراً بالغاً . فبالنسبة للإيرادات نجد أن الحرب كانت سبباً في تعطيل المواصلات وعرقلة النشاط التجارى وقد أدى هذا إلى إسقاط حركة الواردات وكان لذلك أسوأ الأثر في خفض حصيلة الجمارك ، وقد كانت من أكبر موارد الدولة قبل الحرب .
هذا وقد ألغت الحكومة السلطات العسكرية في فترة الحرب من رسوم جمركية تزيد على الواحد وتسعين مليوناً من الجنيهات مضافة إليها مبالغ كثيرة كان ينبغي أن تدفع للجمارك لو لا أن الأسرار الحربية كانت حائل دون الكشف عن الطرود والرسائل لتعرف محتوياتها فظلت مجهولة القيمة .

وقد وضعت مصلحة الأموال تحت تصرف الجيوش بدون مقابل مباني وأرضاً وشوناً لو أن أجرأ اقتضى عليها لبان أوفاً . وكانت السلطات تتبع من مخازن السكة الحديد ما تحتاج إليه فإن كان من المصنوعات الخالية حوسبت السلطات على أساس ثمن الشراء غير مراعاة لما يكون قد طرأ على السلعة من زيادة .

ل لكن إذا كانت ظروف الحرب سبباً في تناقص الإيرادات الحقيقة للدولة فإن تلك الظروف بعض آثار جديرة بالإعتبار . فقد نشبت الحرب كما نعلم في سنة ١٩٣٩ أى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية باتفاقى معاهدة موتنرو في سنة ١٩٣٧ ، وقد عملت الحكومة على فرض الضرائب على العمليات الصناعية والتجارية ، وكانت أول التشريعات الضريبية التي أصدرتها في تلك الناحية قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كانت الحرب سبباً في هبة النشاط الصناعي

وظهور أرباح قدرية واستثنائية في هذا الميدان فقد اغتنمت الحكومة الفرصة وسنت القوانين التي تضي بفرض ضرائب إضافية على الأرباح الإستثنائية .

وبصرف النظر عن الناحية الفنية في هذا التشريع وعدم تمشيه مع روح العدالة لكونه محجفا بالملوول الصغير ومحدا للنشاط . أقول بصرف النظر عن هذه الناحية الفنية فإنه مما لا شك فيه أن ظروف الحرب التي كثرت فيها الأرباح الإستثنائية كانت فرصة طيبة للحكومة إذ أضافت إلى إيرادتها مورداً لا يأس به فزادت حصيلة الضرائب الجديدة من ٢٧ مليوناً من الجنيهات في ١٩٣٩ إلى ٤٢ مليوناً في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وزادت تبعاً لذلك نسبتها إلى مجموع إيرادات الدولة من ٦٪ إلى ٢١٪ في المدة ذاتها .

ولا يخفى علينا أن ظروف الحرب كانت سبباً في زيادة رباع الدومين الحكومي فعوض ذلك إلى حد ما بعض القص في النواحي الأخرى .

كذلك كانت ظروف الحرب وما اكتتبها من ارهاق بالنسبة لصغار الملاك الزراعيين سبباً في اثاره انتباه السلطات المالية فأقدمت على إجراء اصلاح على ضريبة الأطيان إذ أدخلت عنصراً شخصياً على ضريبة ظلت طويلاً ضريبة عينية بحتة . وقد تم هذا الإصلاح على مرحلتين الأولى بقانون في سنة ١٩٤٠ تنفيذ المادة ٢١ من قانون سنة ١٩٣٩ والثانية بقانون في سنة ١٩٤٢ . وقد تضمن القانون الأخير حداً للإعفاء كما تضمن زيادة في نسبة التخفيض كلما صغرت الملكية وقلت الضريبة المدفوعة .

أما بالنسبة لمصروفات الدولة فكنا نلاحظ أنها تقل أيضاً في فترة الحرب بالرغم من زيادة أعباء الدولة - وأحب أن ألفت النظر أنني أعني هنا المصروفات الحقيقة لا القدرة - وليس أدلة على ذلك من أن باب الأعمال الجديدة كان

يتضليل من سنة إلى أخرى بسبب وقف كثير من الأعمال العامة الضرورية . كذلك باب المهايا والأجور فقد ضغط هو الآخر ، وهذا هو سر الضيق الذي لاقاه الموظفون في فترة الحرب فإن اعانت الغلاء التي تقررت لهم لم تكن متعلقة مع ازدياد أعبائهم الماليّة لزيادة نفقات المعيشة ولمّاذا فقد انخفض مستوى معيشتهم على وجه العموم .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن إيرادات ومصروفات الدولة في فترة الحرب فلا نعجب إذن حينما نرى أن العجز في الميزانية الذي ظهر في سنة ١٩٣٨ - ١٩٤٠ - ١٩٣٩ غير متوازن Unblanced Budget أصبحنا نرى ميزانية كنا نرى ميزانية غير متوازنة Surplus Budget . ويجب أن نلاحظ في هذا المقام أنه ولو أن الإيرادات والمصروفات القدية كانت تتزايد في فترة الحرب إلا إن الإيرادات والمصروفات الحقيقة كانت في تناقص مستمر . ونجده في نفس الوقت أن المصروفات كانت تتناقص على العموم بنسبة أكبر من نسبة تناقص الإيرادات ، وهذا ما يفسر وجود الفائض .

وي بين الجدول التالي إيرادات ومصروفات الدولة الأصلية والمعدلة على أساس الرقم القياسي لأسعار الجملة الذي يقيس التغير في قيمة النقود .

(١٩١٣ / ١٩١٤ = ١٠٠)

المصروفات لأقرب وقت		الإيرادات لأقرب وقت		الرغم القياسى لأسعار الجلسة	السنة
المعددة	الأصلية	المعددة	الأصلية		
٥٣٢٠٩	٤٧٨٨٨	٤٩١١٩	٤٤٢٠٧	٩٠	١٩٣٨
٥٥٢٧٢	٤٨٦٣٩	٤٢٣٦٤	٤٦٠٨٠	٨٨	١٩٣٩
٤٢٥٥٩	٤٢٥٥٩	٤٣٦٧٧	٤٣٦٧٧	١٠٠	١٩٤٠
٣٥٤٣٢	٤٦٠٦٢	٤٣٣٣٥	٥٦٣٣٦	١٣٠	١٩٤١
٢٨٨٣٩	٥٢١٩٨	٣٧٠٤٩	٦٧٠٥٩	١٨١	١٩٤٢
٣١٦٧١	٧١٩٣٨	٣٤٢٦٢	٧٧٧٧٤	٢٢٧	١٩٤٣
٣٠٦٣٣	٨٢٠٩٧	٣٢٧٣٥	٨٧٧٣٠	٢٦٨	١٩٤٤

وقد اهتزت السلطات المالية فرصة انخفاض سعر الفائدة النقدى في وقت الحرب فتقدمت في سنة ١٩٤٣ بمشروع القرض الوطنى الذى حول الدين الأجنبى إلى دين أهلى بسعر فائدة أقل . وبغض النظر عن الانتقادات الفنية التي وجهت لهذا المشروع فإنه يمكن أن يقال بأن ظروف الحرب كانت سبباً في تخصيص مصر نهائياً من دين أجنبى كان له تاريخ أسود في حياتنا المالية والسياسية على السواء .

وكان ل الاحتياطي الذى تكون في سن الحرب أثره في تحسين سمعة مصر مالية إذ تعد مصر من الدول القليلة في العالم التي كانت تستحوذ على احتياطي بعد الحرب . وأقل ما يقال عن هذا الرصيد الحكومي أنه كان سبباً في الإقبال على انجاز بعض المشروعات بعد الحرب كما أنه سد ثغرة كبيرة في تلك الحرب الإنسانية التي شنتها مصر ضد عصابات إسرائيل المزعومة .

مشكلات الحرب

تسكّنات فيما سبق عن أثر الحرب في الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادي وعن أثرها في المالية العامة . وقد رأينا مشكلات ومعضلات بارزة في ثانياً الموضوع . رأينا مشكلة الغذاء، ومشكلة السكّان، ومشكلة المساكين إلى غير ذلك مما سببه أو خلفته الحرب . لكن هناك مشكلات أخرى خلقية بأنّ أفراد لها دراسة خاصة ذلك لأنّها كانت أكبر عبء خلفته الحرب وراءها بل كانت أكبر وزء ابتنينا به في ظل تلك الظروف .

إن مشكلة التضخم والغلاء، ومشكلة الأرصدة الاسترلينية هما التركة البغيضة التي أورثتنا الحرب إليها . وهذه المشكلتان المتشابكتان المتداخلتان قد أثرا في اقتصادنا القومي تأثيراً دونه كل تأثير .

أولاً : التضخم النقدى وارتفاع الأسعار

إن أبسط مثل لبيان مدى التضخم هو النظر إلى البنوك المتدالون وإلى ودائع البنوك فقد زادا في فترة الحرب زيادة كبيرة وليس في هذا وجه للغرابة فقد كانت القوات المتحالفـة تتفق ملايين الجنيهـات في السوق المصريـة المحدودـة العرضـ . وقد حصلـت على هذه القوـة الشرائـية بطـريقة جوهرـها اصدـار سندـات على الخزانـة البرـيطانية واستـعـلـمـاً غـطـاءـاً ما يـصـدرـ من البنـكـوتـ المـصـرى لـدفعـ قـيـمةـ مـشـتـريـاتـهاـ . وـبيـنـ الحـدوـلـ الآـئـيـ البنـكـوتـ المـتدـالـ من سنـةـ ١٩٣٩ـ إـلـىـ سنـةـ ١٩٤٥ـ (ـبـآـلـافـ الجـنيـهـاتـ)ـ .

البنوك المتداول	في آخر :
٢٦٤٤٥	١٩٣٩
٣٧٣٠٩	١٩٤٠
٥٠٦٥٩	١٩٤١
٧٥٣٤٧	١٩٤٢
٩٥٦٠٣	١٩٤٣
١١٦٧٠٨	١٩٤٤
١٤٠٧٤٥	١٩٤٥

نرى من الجدول أن البنوك كان يتزايد من سنة إلى أخرى بنسبة كبيرة حق أنه أصبح أكثر من ١٤٠ مليونا من الجنيهات في ١٩٤٥ أى أكثر من خمسة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٣٩ كذلك كانت ودائع البنوك في تزايد مستمر ويتضح ذلك من الجدول التالي:
الودائع بالبنك الأهلي المصري (بآلاف الجنيهات)

البنوك	الأفراد	الحكومة	في آخر سنة
١٥٠٢	١٦٥٩٦٢	٢٥٦٣	١٩٣٩
٤٠٢٦	٢٦٣٦٧	٤٧٦٦	١٩٤٠
٤٨٣٥	٣٣٥٤٠٩	٢١٥٢٩٧	١٩٤١
١٣٥٧٧١	٣٩٥١٣٦	٢٨٥٥٨٤	١٩٤٢
١٨٥٥٨٢	٥٨٥١٤١	٦٧٥٤٨٦	١٩٤٣
٢٢٥٧٧٠	٩١٥٠٩٩	٧٠٥١٨٠	١٩٤٤
٣٤٨٨٥٣	١٠٨٥٤٠٧	٦٣٦٦٥	١٩٤٥

يتضح إذن من هذه البيانات أن هناك تضخما في وقت الحرب وكان هذا سببا في ارتفاع الأسعار وخلق مشكلة الغلاء والارهاق والضيق الذي لاقاه السوداء . لكن يجب أن نلاحظ أن التضخم وحده لم يكن سبب ارتفاع الأسعار أو في القليل لم يكن هو الذي قوى من حدة تلك الموجة من الغلاء الجامع وذلك لأن الزيادة في المصدر من الأوراق ذات الفئات الكبيرة (٥٠ ، ١٠٠ جنيه) والتي بدأت في خلال أزمة العمالين استمرت بعد ذلك لمقابلة طلبات السوق السوداء وارتفاع الأسعار من جهة ولمقابلة الطلب المتزايد للاكتتساز أيضا ولو أن البنوك المصدر جرى تداوله كله ولم يكن جزء منه لارتفاع الأسعار أكثر مما رأينا وما يدل على اتساع نطاق الاكتتساز في وقت الحرب انخفاض سرعة تداول النقود . خالفة الفلق وميل الناس للاكتتساز إذن هو الذي ساعد على التضخم ولو أنها لا تذكر أن هذا التضخم قد اقترن بظاهرة ارتفاع الأسعار . وبيدو من الجدول التالي أن النسبة بين المدفوعات النقدية للبنك الأهلي والمتوسط السنوي للبنوك المتداول كانت تقل من سنة إلى أخرى وهذا ما يفسر انخفاض سرعة تداول النقود .

النسبة بين المدفوعات القديمة ومتوسط التداول	المتوسط السنوي للسكوت المتداول	المدفوعات النقدية للبانك الأهلي	المدفوعات النقدية عاليين الحنفيات المصرية	السنة
٤٩	١٩٥٦	٩٦٣	١٩٣٨	
٤٦	٢١٩٨	١٠١٤	١٩٣٩	
٣٤	٣٠٩٤	١٠٢٩	١٩٤٠	
٢٧	٤١٥	١٢٢٩	١٩٤١	
٢٦	٦١٩	١٥٩١	١٩٤٢	
٢٢	٨٢٠	١٨٠٦	١٩٤٣	
١٨	١٠١٧	١٨٦٩	١٩٤٤	
١٦	١٢٥٠	٢٠٦٦	١٩٤٥	

أما الذي عمل على اشتداد وطأة الغلاء فهو أن الزيادة في النقد والودائع والثروات لم توزع توزيعاً عادلاً بين الناس فلم تزد المقدرة الشرائية ل بكل منهم بنسبة واحدة وهذا ما يخلق المشكلة . فتفاوت مقدرة الأفراد على شراء السلعة الواحدة جعل أسعار البضائع ترتفع إلى مستوى أكثر الناس مقدرة على الشراء .

وهناك عوامل أخرى نتجل عن الحرب وأدت إلى الإيمان في حدقة الغلاء منها قلة السلع المعروضة في الأسواق نظراً لتعطل التجارة الخارجية وتوقف الواردات كما سبق أن بينت . وقد عمدت السلطات العسكرية قبل أن تعتد رقمة الحرب إلى الاستيلاء على ما شامت الاستيلاء عليه من خشب وحديد وزجاج ومصنوعات المعدن والجلد فاستنفذت جل ما كان مخزوننا من السلع وتسربت في ارتفاع آثار ما بقي منها وترتب على ذلك إرهاق للأهلين كذلك

كانت تباع هذه الجيوش الخضر والفاكهه من السوق المحلية فكانت تزاحم الأهلين في قوتهم وعل ارتفاع أسعار هذه المواد إنما يرجع إلى حد كبير إلى هذه المازحمة .حقيقة أن وجود الجيوش الأجنبية في فترة الحرب كان من أهم الأسباب التي أدت إلى الغلاء فقد استأجرت كثيرة من المباني في القاهرة والإسكندرية بمحار ما قبل الحرب خلفت لها أزمة في المساكن وارتفاعا في الإيجارات كذلك كانت تستولى هذه القوات من شركات النسيج على ١٢ مليونا من الأمتار سنويا بأسعار جبرية حددتها وزارة التموين فرممت الشعب النسيج كما حرمه الغزل بتسلها ٢٠٠٠٠ رزمة من الغزل شهريا بأسعار جبرية لا يُعادل السوق السوداء التي اكتنوى الشعب بنارها .

هذه هي آثار الحرب التي خلقت مشكلة الغلاء .تضخم وتفاوت في القدرة على الشراء وقلة في المعروض من السلع وزيادة في الطلب لوجود الجيوش الأجنبية .وقد كان من الطبيعي إذن أن تزداد نفقات المعيشة في تلك الفترة نتيجة لارتفاع الأسعار وبين الجدول الآتي الأرقام القياسية الرسمية لفقات المعيشة (يوليه - أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

نفقات المعيشة	في آخر
١٠٨	١٩٣٩
١٢٢	١٩٤٠
١٥٦	١٩٤١
٢١٥	١٩٤٢
٢٥٧ ر ٢	١٩٤٣
٢٩٢ ر ٢	١٩٤٤
٩٢٠ ر ٥	١٩٤٥

وارتفاع نفقات المعيشة بهذا الشكل مع عدم توفر القوة الشرائية اللازمة لمقابلة هذا الارتفاع أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسود.

ومن المؤلم أن تستمر تلك الموجة من الغلاء بعد أن انتهت الحرب وخفت آثار بعض الظروف . وهذا هي ذي وزارة التموين تبعث من جديد لتسكافح ارتفاع الأسعار وتخفف عبئا ثقليا عن شعب يتزايد عدده فتزداد حاجاته .

ثانياً : مشكلة الأرصدة الاسترلينية

حدث الانقلاب في نظامنا النقدي في غضون الحرب العالمية الأولى . فقد كانت عملتنا قبل تلك الحرب على « قاعدة الذهب » وكان شرط الغطاء (طبقاً لقانون الظامي للبنك الأهلي) ٥٠٪ ذهب والنصف الباقى أوراق مالية .

وقد حدث من آثار استعار الحرب وتوافق أصحاب الودائع على البنوك وخاصة البنك الأهلي لسحب ودائعهم ومطالبتهم بالدفع ذهباً وأن عدل نظام الوفاء بالذهب وحده وأعطي البنك قانونية الوفاء وكان ذلك بناء على الامر العالمي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ . واستمرت شروط التعطية كما هي النصف ذهب والنصف أوراق مالية .

وفي سنة ١٩١٦ أبلغ بنك إنجلترا البنك الأهلي أنه لن يستطيع أمداده بالذهب لظروف الحرب . فصدر القرار المشؤوم في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ لبعض البنك الأهلي من شروط التعطية الذهبية بقدر الـ ٥٠٪ ويخول له إتخاذ سندات الخزانة البريطانية بديلاً فكان أن انتقلنا من قاعدة الذهب إلى قاعدة الاسترليني . وقد تبع عن القرار المذكور اتفاق بشأن تحويل العملة

بين القاهرة ولندن بسعر ثابت (الواقع ٩٧٥ قرشاً للجنيه الاسترليني) .
وفي بداية الحرب العالمية الثانية فرضت مصر — وراء انجلترا — رقابة
على العمليات الخارجية (بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩) وبذلك بقيت داخل
كتلة الاسترليني .

وإذن فقد وجدت الدوائر الخيرية البريطانية في مصر طريق الحصول
على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات طريقاً ميسوراً لأن استناد تقدمنا إلى
الاسترليني استناد كلّي كارأينا فسعر الصرف الخارجي بين العملة المصرية
والاسترليني سعر ثابت وتحويل الاعتمادات من انجلترا إلى مصر وبالعكس أمر
سهل . وهكذا استطاعت السلطات العسكرية (البريطانية والأمريكية) تحويل
مشترياتها في مصر دون تقديم سلع أو خدمات بل مقابل ديون تراكمت لمصر
سنة بعد أخرى وتحت عنها أرصدة لمصر بالاسترليني في انجلترا .

وقد عبر عن هذه الظاهرة سعادة على الشمسي باشا في أحد خطبه فقال
« إن الأمم المتحالفه أتفقت خلال الحرب في مصر تفقات تجاوز مجموعها إلى
حد كبير مقدرها على سداد قيمتها بتصدير البضائع إلينا » .

وليس تجمع الأرصدة بدعة أو أمراً مستغرباً إذ ما من قطر إلا وله
أرصدة في أقطار أخرى لكن وجه الغرابة في مشكلتنا أن تلك الأرصدة
تكلّدت على نطاق لم يُؤلف من قبل بلغت حوالي الأربعين مليوناً من الجنيهات
وهي فوق ذلك في تزايد بعد الحرب لأننا نصدر إلى منطقة الاسترليني أكثر
 مما نستورد منها .

والملهم أن هذه الأرصدة في تجمعها قد تركت آثاراً سيئة في الاقتصاد
(١٥)

المصرى فقد كانت الجيوش تزاحم الاهلين فى السوق المحلية فرفعت الأسعار وثقلت كاهل السوداد كما سبق أن بينت . ثم أن هذه الارصدة تجمعت على حساب قدرتنا الانتاجية فقد عانينا كثيرا في فترة الحرب لؤدى تلك الخدمات وتقدم تلك السلع الى أديناها وقدمناها لجيوش الحلفاء . وهاهى ذى وجوه النشاط الاقتصادي قد تأثرت جميعها إلى حد بعيد . . . تأثرت الزراعة بسبب الدورة الزراعية غير الملاعة التي فرضناها . . . وتأثرت السكك الحديدية والمواصلات الأخرى بسبب كثرة الاستعمال . . . وتأثرت المنشآت الصناعية من جراء عدم التجدد أو حتى الصيانة الكافية .

ويجب أن نلاحظ أنه ولو أن معظم الارصدة لازرقاء وأننا لم نكن في حاجة إلى بضائع بقدر الارصدة كلها عقب الحرب مباشرة إلا أنها سعينا لتسويتها تسوية عاجلة لاننا عازجون بسبب تكدسها عن تحويل نقدنا إلى نقد آخر فهذا التجمع والتكدس قد حد من مقدرتنا الشرائية . . .

لم نصبر إذن . . . وما كان لنا أن نصبر . . . حتى تستطيع إنجلترا أو « أولى معضلات ما بعد الحرب » كما يسمى بها الامريكيون أن تصدر إلينا السلع على مر السنين فتسوى الارصدة تلقائيا . . .

ولما انعقد المؤتمر العالمي للشرق الاوسط بالقاهرة في أبريل سنة ١٩٤٤ وأشار إلى مسألة الارصدة في قراره بقوله « وبشاطر المؤتمر الامل المعقود على إمكان تهيئة الوسائل التي تيسر استبدال الارصدة الدائنة في الخارج بسلع أيها كان مصدرها » . ولما كان مؤتمر بريتون وودز تميّن وفد مصر الفرصة فتقدم باقتراح لتسهيل تسوية الارصدة الدائنة التي تجمعت خلال الحرب في نطاق دولي عام Multilateral Settlement وقد عبر الوفد عن ذلك في مذكرة جاء فيها « وأول ما يعنى البلدان التي تجمعت لها أرصدة أجنبية كبيرة

هو أن تتمكن هذه البلدان من تصفية تلك الأرصدة بسرعة معقولة بعد الحرب وعا يقرب من الأثمان أو القيم الحالية ». ولكن هذا الاقتراح لم يحز قبولا إذ قيل أنه يلقي عبئا ثقليا على صندوق النقد الدولي في أول نشأته ...

ولما قام مندوب بريطانيا وهو المرحوم اللورد كينز (Keynes) عقب على مسألة تسوية الأرصدة وجاء فما قاله « فإذا أشرفنا على النهاية وأمكننا أن نرى طريقنا في وضع الموارف ستباولوم (يقصد الدائنين) دون تأخير لنسوى بشرف ما أعطى لنا شرف وكرم » ... وقد جاء بعد هذا تصريح من مسؤول بولتون (Bolton) ممثل بريطانيا في الوفد البريطاني يقول فيه بأن انجذرا ستتفاهم مع مصر في الوقت المناسب على حل مرض هذه المشكلة عن طريق المفاوضة ... وفعلا دخلنا في مفاوضة مع الجانب الانجليزي في سنة ١٩٤٧ لتسوية تلك الأرصدة . الواقع أن الانجليز قد دخلوا في تراشق وجدل وأخذ ورد وشد وجذب بغية تخفيض الأرصدة غير معترفين بحقيقة الموقف وهو عجزهم المادي . . . وقد انتهى الأمر بحسب الأرصدة وتجمدها وخروجنا من كثلة الاسترليني ، وكان أن توافت المفاوضات فترة من الزمن أعقبتها اتصالات ومشاورات أدت إلى استئناف المفاوضات والافراج عن جزء من هذه الأرصدة . ثم دخلنا بعد ذلك في مفاوضات أخرى أكتفتها صعوبات وارتبطت بها عقبات لولا أن تدخلت المقامات السياسية . وقد انتهى الامر بأفراج بريطانيا على حد ما نشرته الصحف — عن ثلاثة مليون لا أكثر مضافا إليها ستة ملايين من الجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل إلى عملات صعبة .

وأخيرا بهذه مشكلة النقد أو مشكلة الأرصدة التي تجمعت لنا خلال الحرب على حساب قوتنا وراحتنا وهنأتنا وعلى حساب تضحيات جسيمة تأثر بها اقتصادنا القومي أيضا تأثير . . . حقيقة أن مشكلة الغلاء ومشكلة الأرصدة هما التركة البغيضة التي أورثتنا الحرب أيها .

قرار الجمعية العامة بشأن استقلال ليبيا

إن الجمعية العامة :

بناء على الفقرة الثالثة من الملحق الحادي عشر من معاهدة الصلح المبرمة مع إيطاليا في سنة ١٩٤٧ والتي عوّجها ، اتفقت الدول ذات الشأن على قبول توصيات الجمعية العامة بصدق مصير مستعمرات إيطاليا السابقة ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها .

ولما كانت قد وقفت على تقرير التحقيق الرابعة ، واستمعت إلى الناطقين باسم هيئات تمثل جزءا لا يسأبهان به من الرأي العام في الأراضي التي يدور بشأنها البحث ، وبعد أن أخذت بعين الاعتبار ما أبداه أهل هذه الأراضي من رغبات وما يكفل رفاهيتهم ، ثم ما يتحقق به السلام العام ، وذلك إلى جانب ما تقدمت به الحكومات ذات المصلحة في هذا الموضوع من آراء ، وهم مناص عليه الميثاق من أحكام متعلقة بهذا الشأن .

نوصي :

أولا — فيما يتعلق بلibia

(١) تأسس ليبا ، المشتملة على برقة وطرابلس وفزان ، دولة مستقلة ذات سيادة .

(٢) ينفذ هذا الاستقلال في أقرب وقت ممكن ، وعلى أي حال في تاريخ أقصاه أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٢ .

(٣) يضع مئذون عن أهل برقة وطرابلس وفزان دستورياً لليبيا ، مشتملاً على شكل الحكومة وذلك بتشاور هم مجتمعين في مجلس وطني .

(٤) تعيين الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة مندوباً لليبيا لمساعدة الشعب في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة . وتألف مجلس لمساعدة المندوب وتقديم المشورة له .

(٥) يرفع مندوب هيأة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس ، إلى الأمين العام تقريراً سنوياً ثم ما قد يراه ضروري من تقارير خاصة أخرى . ولمندوب هيأة الأمم المتحدة ، كما لأى عضو من أعضاء المجلس أن يرفع إلى جانب هذه التقارير ما قد يرى من مذكرات أو وثائق يرغب في استرقاء انتباه هيأة الأمم إليها .

(٦) يتألف المجلس من عشرة أعضاء هم :

(أ) مثل تعينه كل واحدة من حكومات البلدان الآتية : مصر وفرنسا وإيطاليا والباكستان والمملكة المتحدة وأ الولايات الأمريكية .

(ب) مثل واحد عن الشعب في كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة ، وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيأة الأمم المتحدة الممثلين الذين ذكروا في الفقرة (ب) من البند السادس وذلك بعد التشاور مع الدول المضططعة بالإدارة ، ومع التي ذكرت في الفقرة (أ) من البند السادس ، ومع الشخصيات البارزة ، وبمثلي الأحزاب والمنظمات السياسية في الأقاليم المتعلق بها هذا الأمر .

(٨) وعند القيام بأعباء مهمته يستشير مندوب هيأة الأمم المتحدة أعضاء مجلسه ويترشح بما يقدمونه له من مشورة على أن يكون مفهوماً ، أن له

أن يطلب هذه المشورة من بعض الاعضاء دون غيرهم فيما يتعلق بشأن إقليم دون الأقاليم الأخرى ، أو بقصد موضوع معين من بين موضوعات مختلفة .

(٩) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة ، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وإلى الأمين العام اقتراحات متصلة بما قد يحدو بهيئة الأمم المتحدة أن تتخذه من اجراءات خلال فترة الانتقال بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ،

(١٠) تقوم الدول المضطلعة بالادارة معاونة في ذلك مع المندوب :

(أ) بالمبادرة فوراً باتخاذ كل ما يلزم من خطوات حتى يكون قد تم عند تأسيس حكومة مستقلة نقل السلطات إليها .

(ب) بإدارة الأقاليم لغرض المساعدة على تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها وبأن تتعاون فيما بينها في وضع الانظمة الحكومية . وبأن تنسق جهودها لبلوغ هذه الغاية .

(ج) بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا عضواً من أعضاء هيئة الأمم المتحدة وفقاً للمادة الرابعة من الميثاق فور تأسيسها دولة مستقلة .

قرار تدويل القدس

إن الجمعية العامة :

استناداً إلى قرارها (رقم ١٨١ - ٢) الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧، وقرارها (رقم ١٩٤ - ٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨.

وبعد درسها تقارير لجنة التوفيق الخاصة بقضية فلسطين ، والتي كونت
هناك على القرار الأخير .

أولاً — تقرر :

معتقدة أن المبادئ التي بذلت عليها قراراتها السابقة المتعلقة بهذه القضية ،
وبنوع خاص قرارها الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧
تعتبر حلاً عادلاً ومنصفاً للقضية .

١ — لذلك فهي تؤكد من جديد ، عزماًها على وضع القدس تحت نظام
دولي دائم ، يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل مدينة القدس وخارجها .
وتوكل قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة
١٩٤٧ وبنوع خاص الأحكام التالية الواردة فيه :

(١) تأسس مدينة القدس « كوحدة منفصلة » تحت نظام دولي خاص
وتتولى الأمم المتحدة إدارتها .

(ب) يهدى إلى مجلسوصاية الاضطلاع بأعباء المسؤوليات التي تتولاها
السلطة الفائمة بالإدارة .

(ج) تشمل مدينة القدس محافظة القدس الحالية ، مضافة إليها القرى والمدن المجاورة لها .

على أن يكون أقصى ما يمدها شرقاً قرية أبو ديس ، وجنوباً بيت حم ، وغرباً عين كارم ، (بما فيها منطقة موتسا) وشمالاً شوفاط ، كما هو مبين في الرسم الملحق بهذا القرار .

٢ - وتحقيقاً لهذا الغرض ، يطلب إلى مجلس الوصاية أن تتم ، أثناء دورته القادمة — عادة كانت أم استثنائية — وضع « دستور القدس » مع صرف النظر عن الأحكام التي لم يعد تطبيقها ممكناً بسبب الظروف الحالية كلّاً مدة ٣٢ و ٣٩ ،

ويطلب إلى مجلس الوصاية أيضاً أن يقر الدستور ويباشر تطبيقه فوراً ، دون مساس بالمبادئ الأساسية للنظام الدولي للقدس الذي نص عليه قرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ والذى عوّجه ادخلت تعديلات من شأنها أن تفتح آفاقاً ديمقراطية واسعة .

وتحقيقاً لهذا ، يطلب إلى مجلس الوصاية ألا يسمح لآلية حكومة أو حكومات يعنّيها الأمر ، باتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تحول دون تنفيذ هذا الدستور والعمل بوجبه .

ثانياً :

تدعو الدول ذات الشأن ، أن تقدم تعهدات رسمية في وقت قريب ، وتدعوها أيضاً إلى أن تأخذ هذه القضايا بحسن نية ، وإلى أن تهتمّ بأحكام هذا القرار على ضوء التزاماتها كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة .

النصوص الكاملة

لمشروعات الضمان الجماعي

المقدمة من مصر ولبنان وسوريا والعراق

كان مقرراً دعوة لجنة الضمان الجماعي إلى الاجتماع يوم ٢٠ ديسمبر الحالي ولكن تقرر أن يكون هذا الموعد يوم ٩ يناير القابل بوزارة الخارجية المصرية .
ويؤخذ مما نشرناه قبل أن الآراء حول هذا المشروع كانت متتشبة ،
فمصر قدمت مشروعها وكذلك لبنان وسوريا والعراق ، ونظراً للأهمية هذه
ل المشروعات الأربع نشرها فيما يلى :

المشروع المصري

وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميناق الأمم المتحدة
ورغبة في تقوية وتوسيع الروابط بين دول الجامعة العربية ، وحرصاً على استقلال
شعوبها ، وتوطيد الاستقرار والطمأنينة في بلادها ، والمحافظة على تراثها المشترك
وتأكيد الرغبة شعوبها في ضم الصنوف للدفاع المشترك صيانة للأمن والسلام .
اتفقت الدول المشاركة في هذا الحلف على النصوص الآتية :

المادة الأولى : تعمد الدول المتعاقدة — حتى لا يتعرض الأمن والسلام
الدولي لخطر — بحل جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية وفقاً لأحكام
ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وبأن تلتزم في علاقاتها الدولية

عن الاتجاه إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بصورة تتنافى ومبادئه
جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

المادة الثانية : رغبة في تحقيق أهداف هذا الحلف بصورة أبعد أنرا تعامل
الدول المتعاقدة منفردة ومجتمعه بصفة فعالة مستمرة عن طريق تنمية وسائلها
الخاصة وتبادلها التعاون فيما بينها على دعم وتعزيز قواها الفردية والجماعية لمقاومة
أى اعتداء مسلح .

المادة الثالثة : تتشاور الدول المتعاقدة بناء على طلب إحداها كما تعرضت
سلامة أراضي أية واحدة منها للخطر .

المادة الرابعة : تقرر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح على دولة
أو أكثر منها يعتبر موجها ضد جميع هذه الدول ومن ثم فإنه إذا وقع مثل
هذا الاعتداء تقوم كل منها - بموجب حقها الشرعي في الدفاع عن نفسها -
منفردة أو مجتمعة وفقا لنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة ٥١ من
ميثاق الأمم المتحدة بتعاونه الدولة أو الدول المعتمد علىها ، وذلك بأن تخند
على الفور بمفردها وبالاشتراك مع بقية الدول المتعاقدة ما ترى ضروريا من
الإجراءات عاى ذلك استخدام القوى المسلحة لإعادة الأمن والسلام ، ويحظر
فورا كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن بوقوع كل اعتداء مسلح
من هذا القبيل أو تهديد باستعمال القوة وبجميع ما اتخذ بصدره من إجراءات .

المادة الخامسة : تعلن الدول المتعاقدة أن تعهداتها الدولية السارية فيما بينها
وبين دول أخرى لا تعارض مع نصوص هذا الحلف وتعهد بألا تعقد أى
اتفاق دولي ينافق هذا الحلف .

المادة السادسة : يكون مجلس جامعة الدول العربيةختصا بجميع المسائل

المتعلقة بتنفيذ هذا الحلف وله أن يؤلف لجنة خاصة من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وهي توصي بالأخذ الاجراءات الدفاعية اللازمة .
ويعهد المجلس اختصاصات هذه اللجنة .

المادة السابعة : يحوز لأية دولة من الدول المتعاقدة — بعد مضي عشر سنوات من تنفيذ هذا الحلف — أن تنسحب منه بعد مرور سنة من تاريخ إعلان إنساحتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتتولى الأمانة بإبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المعاقة الأخرى .

المادة التاسمة : يصدق على هذا الحلف وملحقه وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويصبح الحلف نافذاً قبل من صدق عليه بعد اتفاقه خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل .

المشروع اللبناني

رغبة في توثيق عرى التضامن بين دول الجامعة وتنمية علاقتها بينها وحرصاً على استقلال كل منها وضم جهودها للدفاع المشترك عن سلامتها واستتاباب الأمن والسلام في ربوعها وشاشة الطمبأنية فيها .

ورغبة في الحفاظ على تراث شعوبها المشترك وتوفير الرفاه وتعزيز العمران في بلدانها واستجابة لاماني الشعوب العربية في التساند والتعاون على تحقيق هذه الاهداف وفقاً لمبادئ جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

اعتمدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة الأحكام التالية :

المادة الأولى - أن الدول المتعاقدة حرضاً منها على المبدأ الذي أقرته في المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية كي لا يكون الأمن والسلام أو العدالة عرضة للخطر - تؤكد تعهدها بأن تحمل جميع منازعاتها بالطرق السلمية وفقاً لاحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وبأن تلتزم في علاقاتها عن الاتتجاه إلى التهديد أو القوة بالقوة على وجه يتنافى ومبادئ المؤسستين .

المادة الثانية - رغبة في تحقيق أهداف هذه المعاهدة على الوجه الأكمل تعهد الدول المتعاقدة بأن تعمل جاهدة - منفردة ومجتمعة - على تعزيز وسائلها الخاصة وتشترك في تجربة قدرتها الفردية والجماعية على مقاومة أي اعتداء مسلح واقرراً للسلم في ربوعها .

المادة الثالثة - لتحقيق الغاية المشار إليها في المادة السابقة وما ترمي إليه هذه المعاهدة بوجه عام من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاء في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها - تعتمد الدول المتعاقدة المبادئ والقواعد التالية :

أولاً - تعاون على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار موارفها الطبيعية وبصورة عامة على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه .

ثانياً - تعمل على تسهيل التجارة بين رعاياها واطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية وحرية انتقال الاموال وتوظيفها .

ثالثاً - تتعاون على درس مشاكلها الاقتصادية وطرق معالجتها دراسة عالمية وفنية بغية تحقيق المبادي والاغراض الانفعالية الذكر .

المادة الرابعة - تتشاور الدول المتعاقدة بناء على طلب أحدها كما استهدف استقلالية منها أو وضعها استهدفت سيادتها أو حرمة أقليمها أو سلامتها

خطر ما باعتدائه غير مسلح أو بأى عمل أو من جراء أية حالة من شأنها أن تفكر صفو الأمن والسلام في ربوع البلاد العربية وتقر الدول المتعاقدة التدابير السكفيلة بدفع الخطر والحفاظة على السلام أو تلك التي يجب الاتجاه إليها إذا وقع الاعتداء .

المادة الخامسة — تقرر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح على دولة منها أو أكثر من دولة يعتبر اعتداء، على هذه الدول جميعها فعليها بوجب الحق في الدفاع المشروع عن النفس الفردية والجماعي وفقاً لنص المادة الخامسة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تقوم بنصر الدولة أو الدول المتعدى عليها وأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعه جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة السلام والأمن إلى نصابهما .

ويبلغ فوراً كل من مجلس جامعة الدول العربية ومجلس الأمن وقوع الاعتداء أو التهديد بالقوة وجميع ما اتخذ بصدرها من إجراءات .

المادة السادسة : تعان الدول المتعاقدة أن إبرامتها الدولية السارية فيما بينها أو بين دول أخرى لا تعارض مع هذه النصوص وتعهد بالاعتقاد بأى معاهدة عس الأوضاع الخاصة أو لاتفاق أحكامها وهذه الأحكام في نصها وروحها أو يستعنى بها تفييد أى حكم من أحكام هذه المعاهدة وتحقيق كامل أهدافها بروح التعاون الشامل التي تسودها .

المادة السابعة — يكون مجلس جامعة الدول العربية مختصاً بجميع المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة وهو يعتمد للاتصالات بين رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وللإتصالات بين ممثلي وزارات الدول العربية المعنية بالشؤون الاقتصادية .

المادة الثامنة : لا يجوز لأخية دولة من الدول المتعاقدة بعد مضي عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان إنساحتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة التاسعة : يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للإوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة ملزمة قبل من صدق عليها باتفاقها، خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل

المشروع السوري

تعتبر الحكومة السورية أن أمان الشعوب العربية في حفظ كيانها وتأمين تقدمها لا يمكن أن يكتب تحقيقها إلا بإيجاد اتحاد بين الدول العربية ، والحكومات السورية المتعاقبة التي أعربت عن ذلك منذ بداية مشاورات الجامعة العربية لم تدخر في يوم من الأيام جهداً للوصول إلى ذلك .

لهذا ترى الحكومة السورية مدفوعة بهذه الرغبة أن أفضل مشروع يقوم بصدق بحث موضوع الضمان الجماعي هو الذي يحقق اتحاداً (فيديراسيون) بين الدول العربية فهذا هو بنظرها الطريق السوي العملي الذي يحقق حفظ كيان الشعوب العربية .

ولما كان في تقديم مشروع كامل بهذا الصدد محدود ناتج عن أن البحث فيه قد يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر في مسائل تفصيلية قبل إقرار المبدأ فالطريقة العملية هي أن تقر مبدئياً فكرة الاتحاد المذكور . ولهذا ترى

الحكومة السورية أن تبدأ المداولة لفكرة الاتحاد الأساسية حق إذا أقرت
بعتها الحاجة في تفاصيله . وتعلن الحكومة السورية بأنه ليس لديها أى مانع
يعيق تحقيق هذه الفكرة وهي تعتبر كل تضحيّة تقدمها رخيصة في سبيل هذا
الهدف الأساسي .

المشروع العراقي

بالنظر لشعور دول الجامعة العربية ورغبتها الْكَيْدَة في حفظ وصيانة
السلم والأمن قررت توحيد جهودها في تنظيم وتنسيق التعاون المشترك فيما بينها
بما تستطيع عليه كل منها في سبيل قيام ضمان جماعي بينها وفقاً للأهداف
والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

وانفتقت على عقد معاهدة لهذه الغاية باسم معاهد الضمان الجماعي وعينت
عنها الموظفين الآتية أسماؤهم (الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويفهم فوجدوها
مطابقة للأصول انفقوا على ما يأتى) :

المادة الأولى — يتمهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين تمهداً متماماً لـ
على أن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذه المعاهدة أو قد يخنق
مصاعب لأحد الفرقاء المتعاقدين السامين وأن لا يقوم بأى تفاهم أو اتفاق
مع دولة أجنبية يسكنون من شأنه تعریض سلامه دولة أحد الفرقاء الآخرين أو
مصالحه خطراً .

المادة الثانية — إذا أدى أى نزاع بين أحد الفرقاء المتعاقدين السامين
ودولة أو قوة أجنبية إلى حالة يترتب عليها خطر يؤدي إلى حرب يوحد حينئذ
الفرقاء المتعاقدون السامون مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية

وفقاً لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة أو أي تعهدات دولية أخرى
يمكن تطبيقها في تلك الحالة.

المادة الثالثة — يوافق الفرقاء المتعاقدون السامون على اعتبار الهجوم
السلح على أحدهم هجوماً مسلحاً ضدهم جميعاً فإذا اشتبك أحدهم في الحرب
رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون
إلى معاونته كتدابير للدفاع المشترك وتطبيقاً للحق الطبيعي في الدفاع عن النفس
وفي حالة حرب محددة يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون فوراً إلى توحيد
المساعي فيأخذ تدابير الدفاع المقتصبة.

المادة الرابعة — ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجه إلى
الأخلال بالتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب على الفرقاء المتعاقدين السامين
يعوجب ميثاق الأمم المتحدة أو فقلاية مماثلات أو اتفاقات دولية مرعية
مرتبطة بها أحد الفرقاء.

المادة الخامسة — يتعمد الفرقاء المتعاقدون السامون بالدفاع المشترك عن
كافحة أقطار دول الجامعة العربية المشتركة في هذه المعاهدة وتنفيذ ما يترب
عليهم من التعهدات في المادة الثالثة من المعاهدة.

المادة السادسة — يتعمد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين أن يتقدم
إلى جيوش الفرقاء الآخرين العاملة في أراضيه وفقاً لاحكام المادة الثالثة
والخامسة من هذه المعاهدة كافة التسهيلات والمساعدة التي تقتضيها الحرب
بما في ذلك استخدام القواعد الجوية والبحرية والبرية والاستئناف من خطوط
المواصلات ووسائل القل الختلفة.

المادة السابعة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة الثامنة — تبرم هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن وتنفذ من تاريخ
تبادل وثائق إبرامها .

المادة التاسعة — تظل هذه المعاهدة مفعولة لمدة عشر سنوات من
تاريخ تنفيذها .

الملحق

١ — لغرض تطبيق أحكام المواد الثالثة والخامسة والسادسة من هذه
المعاهدة تؤلف لجنة استشارية عسكرية دائمة من رؤساء أركان الجيوش النظامية
للفرقاء المتعاقدين تقوم بالواجبات التالية :

أ — تهيئة الخطط العسكرية لجاهة جميع الأخطار المتوقعة على أي من
الفرقاء المتعاقدين السامين أو عليهم جيماً وتستند في وضعها على الأسس التي
تقررها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية .

ب — تقدم للقرارات لتنسيق قوات الدول المتعاقدة وتقرير الحد الأدنى
لكل منها حسباً عليه المتضييات الحربية وتساعد عليه امكانيتها .

ج — تقديم الاقتراحات لزيادة كفاءة قوات الدول المتعاقدة من حيث
تسليحها وتنظيمها وتدريبها وتوحيد ذلك لتحقق مع أحدث الأساليب
والتطورات العسكرية .

د — تقديم الاقتراحات لاستئثار منابع وموارد الدول المتعاقدة لصالح الدفاع
المشترك وتنسيق صناعاتها لخدمة المجهود الحربي .

هـ — تهيئة الخطط للهاربين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة
والإشراف على تنفيذها لزيادة كفاءتها على الدفاع وتدريبها على التعاون في
تطبيق الخطط المشتركة .

— ٢ تعاون اللجنة الاستشارية العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة

(١) من هذا الملحق في إنجاز واجباتها كهيئة ركناً دائمة تؤلف من الحيوش النظامية لفرقاء المتعاقدين ورؤسها أحد ضباط الركن القادة من الفريق الذي تسبّب اللجنة الاستشارية العسكرية . و تعمل هذه الهيئة حسب توجيهات وتعليمات اللجنة الاستشارية في الأمور المتعلقة بالواجبات المنصوص عليها في المادة ١

يناط منصب القائد العام لجيش القوات العامة في اليدان من حيث المبدأ بقائد القوات النظامية لفريق الذي تجري الحركات الحربية في أراضيه أو من الفريق الذي تكون قواه المشتركة في الحركات أكثر عدداً من أي من جيوش الفرقاء الآخرين أو من الفريق الذي يتم الاتفاق عليه .

تعاون القائد العام في إدارة الحركات الحربية هيئة ركناً مشتركة على أن يراعى في ذلك الاستفادة من أعضاء هيئة الركن دائمة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا الملحق .

معرض الابحاث

صحيفة

- | | |
|-----|---|
| ١ | في محيط السياسة العربية بقلم الدكتور راشد البراوي |
| ١٥ | مشروع توحيد النقد العربي بقلم الأستاذ أحمد حسني أحمد |
| ٣١ | مشروع الضمان الاقتصادي بقلم الاستاذ ابراهيم سعد الدين |
| | مشكلة ليبيا من جوانبها الاقتصادية والسياسية |
| ٥٠ | بقلم محمد رفقى حاطر ، محمد صلاح الدين الداعور |
| ٥٨ | صفحة من تاريخ سوريا الحديثة |
| ٦٠ | بحث في الانقلاب العسكري الأولى في سوريا بقلم عبد الرزاق عبد القادر |
| ٩٠ | حديث مع حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا |
| | النتائج في نظام القراءات المصرى ووسائل إصلاحه |
| ٩٣ | بقلم الأستاذ سعد ماهر حمزة |
| ١١٨ | التسليف الزراعي في مصر بقلم حامد حسن أبو الحير |
| ١٢٥ | ماذا نعرف عن العالم العربي بقلم حميد جريء السامر |
| ١٣٥ | حضرموت من الناحية الاقتصادية بقلم « س » |
| ١٤٠ | مشكلة فلسطين من واقع الوثائق الرسمية بقلم حسين محمد بشير |
| ١٥٠ | حديث مع سعادة بشير بك السعداوي |
| ١٥٢ | أهمية الاحصائيات في الشرق الاوسط للأستاذ سليمان نور الدين |
| ١٦٢ | التيارات والمشكلات السياسية من بلاد الشرق العربي بقلم حامد مصطفى الغماز |
| | آخر الحرب العالمية الاخيرة في الاقتصاد القومي المصرى |
| ١٧١ | بقلم السيد حافظ على عبد الرحمن |

معرض
الابحاث

قسم الوثائق

٢٣٨

(أولا) قرار الجمعية العامة بشأن استغلال ليبا

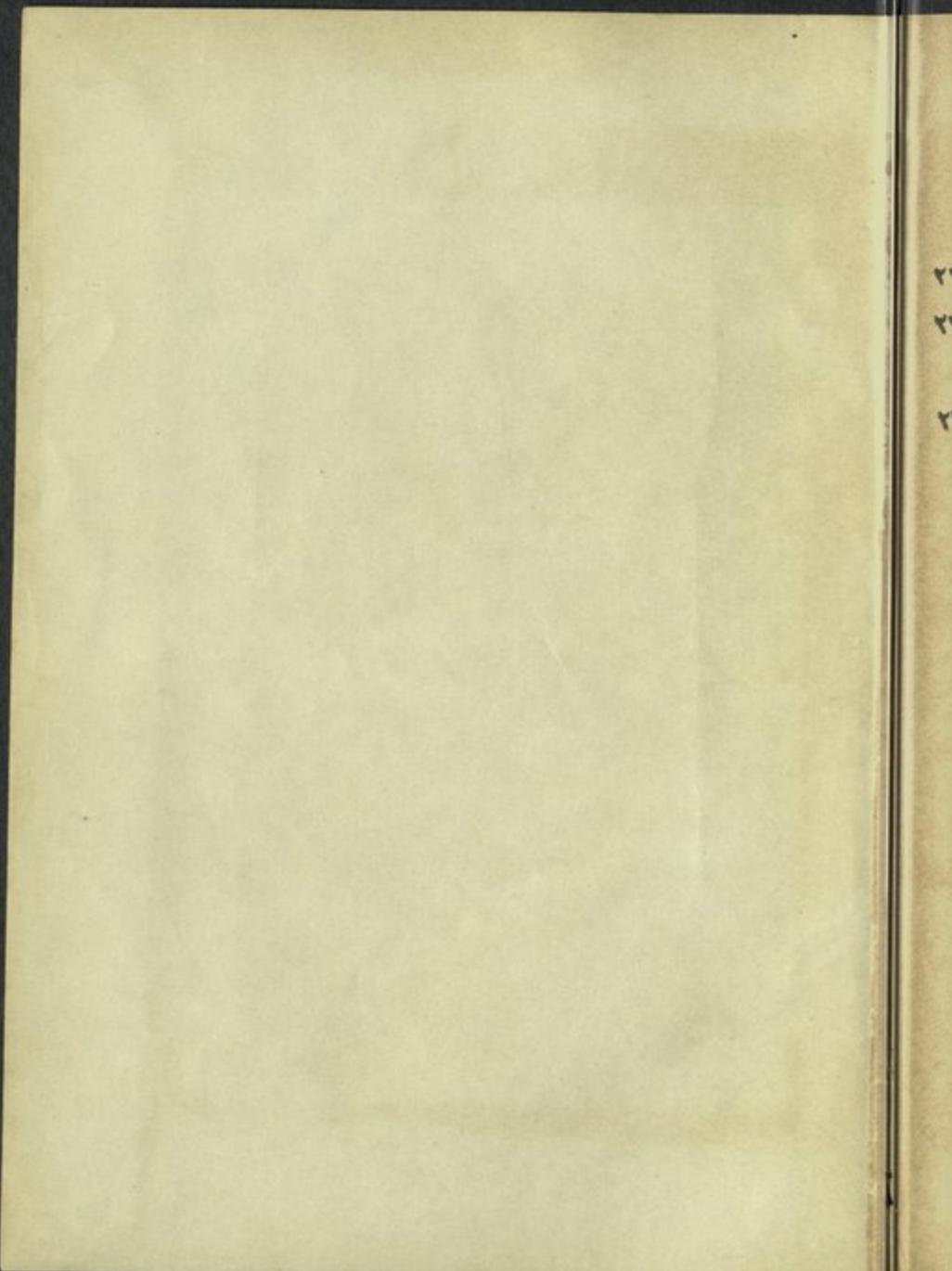
٢٣٩

(ثانيا) قرار تدويل القدس

٢٣٣

(ثالثا) النصوص الس الكاملة لمشروعات الضمان الجماعي المقدمة من مصر

ولبنان وسوريا والعراق .





956.9:B26muA:c.1

البرواي ، راشد

مشكلات العالم العربي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01056145

American University of Beirut



956.9

B26muA

General Library

956.9
B26muA
c.1